



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

# التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق

رسالة قدمها الطالب

**أحمد عطيه خزعل الشباني**

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم الاقتصادية

أشراف

الاستاذ الدكتور

**موسى خلف عواد**

1442هـ

2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَمَا تُوفِيقٰ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدٌ وَإِلَيْهِ أُنِيبٌ ))

صدق الله العظيم

( سورة هود ٨٨ )

## إقرار الأستاذ المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة (التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق) والمقدمة من قبل طالب الماجستير (أحمد عطيه خرزل) قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

المشرف  
الأستاذ الدكتور  
موسى خلف عواد  
٢٠٢١ / /

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ المساعد  
سندس جاسم شعيبث  
رئيس لجنة الدراسات العليا  
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد  
٢٠٢١ / /

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع :

أ.م. سليمان جاسم شعيب

الاسم :

التاريخ : / / ٢٠٢١

## توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي ورئيس لجنة  
الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع :

الاسم: أ.م. سليمان جاسم شعيب

التاريخ : / / ٢٠٢١

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة ( التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق ) والمقدمة من قبل طالب الماجستير ( احمد عطيه خزعل ) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع : لهما

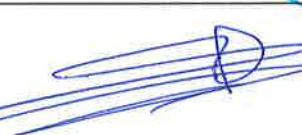
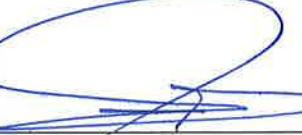
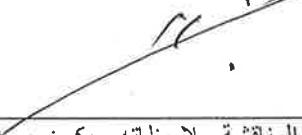
الاسم: م.د. هيثم عبد الكاظم

التاريخ : ٢٠٢١ / /

جامعة القادسية

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة إننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق) وبعد مناقشة الطالب (احمد عطيه خرعل ) في محتوياتها وفيما له علاقة بموضوعها ، وجدنا انها جديرة ببنيل درجة الماجستير بتقدير ( ) في العلوم الاقتصادية.

الرقم	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
١	أ.د. كريم سالم الغالبي	أستاذ		رئيساً
٢	أ.م.د. حيدر طالب موسى	أستاذ مساعد		عضوأ
٣	م.د. حيدر كاظم مهدي	مدرس دكتور		عضوأ
٤	أ.د. موسى خلف عواد	أستاذ		عضوأ ومشرقاً

ملاحظة (1): ضرورة متابعة كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤولاً عنها وفي حال تغدر أحدهم متابعة الملاحظات فبإمكانه تخويف أحد الأعضاء ليكون بدلاً عنه ولا تروج الرسالة إلا بعد استكمال جميع الملاحظات والإجراءات واستحصل توقيع جميع الأعضاء.

ملاحظة (2): يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتهالينا مع التقدير.

### صادقة مجلس الكلية

صادق على قرار لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور

سوسن كريم هودان

عميد كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

## **إقرار المشرف**

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة (التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق) والمقدمة من طالب الماجستير أحمد عطيه خزعل قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

المشرف

الأستاذ الدكتور

موسى خلف عواد

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا  
بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.م سندس جاسم شعيب

رئيس لجنة الدراسات العليا

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد

2021 / /

## **إقرار الخبرير اللغوي**

أشهد أن الرسالة الموسومة (التجارب التنموية الناشئة حالة فيتنام ورواندا ومعطياتها على العراق) والمقدمة من قبل طالب الماجستير أحمد عطيه خزعل ، تمت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي وأصبحت بأسلوب علمي سليم من الأخطاء اللغوية .

**الخبرير اللغوي**

**جامعة القادسية**

**2021 / /**

## إهداء

لَكَ الْحَمْدُ رَبِّي عَلَى عَظِيمِ فَضْلِكَ وَكَثِيرِ عَطَائِكَ

لَا يَسْعُنِي فِي هَذِهِ الْلَّهْظَاتِ التِّي لَعْنِي لَا امْتَلَكُ أَغْلَى مِنْهَا أَنْ أَهْدِي  
ثُمَّرَةُ هَذَا الْعَمَلِ الْمُتَوَاضِعِ إِلَيْهِ :

- ❖ ضياء قلبي ونور بصري ، محمد صلوات الله عليه وآلها وسلم
- ❖ فضاء المحبة وبحر الحنان أبي وأمي الاعزاء
- ❖ الأعمدة التي ارتكز عليها إخوتي
- ❖ سندني في الحياة زوجتي العزيزة
- ❖ أغلى ما أملك اطفالي
- ❖ كل من علمني حرفاً
- ❖ جميع زملائي الطيبين الذين رافقوني في هذه الدراسة
- ❖ من فتح هذه الورiqات وتصفحها بعدي

## **شكر وأمتنان**

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور موسى خلف عواد الذي تشرفت لقبوله الإشراف على رسالتي وتجيئاته القيمة وجهوده في إكمال هذا البحث كما لا يفوتي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، وابخص بالذكر كل أساتذتي المحترمين الذين تلقيت منهم مبادئ البحث العلمي دون أن أنسى شكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين .

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرآنية
ب	إقرار المشرف
ج	إقرار المخبر اللغوي
د	الإهادء
هـ	شكر وتقدير
و - ط	المحتويات
يـ	الجدوال
كـ	الأشكال والمخططات
لـ	المستخلص
1	المقدمة
2	<b>أهمية البحث - أهداف البحث</b>
3	مشكلة البحث- فرضية البحث-منهجية البحث
4-41	الفصل الأول
4	التنمية والنشوء الاقتصادي
5	<b>المبحث الأول : مدخل نظري في دراسة التنمية</b>
5	المطلب الأول : التنمية في مفاهيم أساسية
5	أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها
8	ثانياً: أنواع التنمية الاقتصادية وأهدافها
11	ثالثاً: عناصر التنمية ومصادر تمويلها
15	رابعاً: أبعاد وأهمية التنمية الاقتصادية
18	<b>خامساً: معوقات التنمية</b>
19	المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية
19	<b>1- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن</b>
22	-2- نظرية النمو غير المتوازن
23	<b>3- نظرية مراحل النمو</b>
26	<b>المبحث الثاني : أطار مفاهيمي للنشوء الاقتصادي</b>
26	<b>اولاً: مفهوم النشوء الاقتصادي</b>

الصفحة	الموضوع
27	ثانياً: خصائص النشوء الاقتصادي
29	ثالثاً: أبرز المعايير التي تقدر على اساسها البلدان الناشئة
32	رابعاً: أبرز تصنيفات النشوء الاقتصادي
37	خامساً: مميزات البلدان الناشئة
42-82	الفصل الثاني : استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام
42	التمهيد :
43	المبحث الأول : تحليل التجربة التنموية في فيتنام
45	المطلب الأول : تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي لفيتنام
45	الناتج المحلي الإجمالي
48	المطلب الثاني : العوامل التي ساعدت على نهضة فيتنام
48	اولاً:- الاستثمار الأجنبي ودوره الفاعل في تنمية القطاع الصناعي
52	ثانياً:- دور القوى العاملة في تنمية فيتنام
53	ثالثاً:- فتح السوق نحو الآفاق العالمية
54	رابعاً:- القطاع الزراعي
56	خامساً:- النفط والمعادن الأخرى
56	سادساً:- الدور الفاعل لسياحة في عملية التنمية
57	المطلب الثالث : البنية التحتية الأساسية في فيتنام
57	اولاً:- الطاقة
58	ثانياً:- المواصلات
58	ثالثاً:- البنية التحتية في الريف
59	رابعاً:- الاتصالات
59	المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية التي تعتبر فيتنام جزء منها
60	اولاً:- رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (آسيان )
61	ثانياً:- منتدى التعاون الاقتصادي (أبيك)
63	المبحث الثاني :- دراسة التجربة التنموية في رواندا

الصفحة	الموضوع
66	<b>المطلب الاول: السياسات الاقتصادية التي اتبعتها رواندا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي</b>
67	<b>المطلب الثاني : تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في رواندا</b>
72	<b>المطلب الثالث : دور الحكومة في تنمية القطاع الخاص</b>
73	<b>المطلب الرابع : تطوير الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية في رواندا</b>
73	<b>المطلب الخامس: أهم القطاعات الاقتصادية في رواندا</b>
73	<b>1- قطاع الزراعة</b>
75	<b>2- قطاع الخدمات</b>
77	<b>3- قطاع التصنيع</b>
78	<b>4- التعدين والطاقة</b>
79	<b>5- قطاع التجارة</b>
80	<b>المطلب السادس : التكتلات الاقتصادية التي تعتبر رواندا جزءاً منها</b>
80	<b>1- تجمع دول الكوميسا</b>
82	<b>2-التجمع الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى</b>
83-120	<b>الفصل الثالث: تحليل الواقع التنموي في العراق مع امكانية الاستفادة من تجارب فيتنام ورواندا</b>
83	<b>التمهيد</b>
84	<b>المبحث الاول:- المشاريع التنموية في العراق</b>
84	<b>اولاً:- نبذة عن طبيعة الاقتصاد العراقي</b>
86	<b>ثانياً:- التطور التاريخي لمشاريع اعمار العراق</b>
86	<b>1-المرحلة الاولى ( من 1921-1958 )</b>
87	<b>2- مرحلة اكتشاف النفط وتوسيع المالي للدولة(1951-1958)</b>
90	<b>3-المرحلة (من 1958-1980)</b>
94	<b>ثالثاً:- (توقف خطط ومشاريع الاعمار )</b>

الصفحة	الموضوع
94	<b>1 - المدة من (1990-1980)</b>
96	<b>2-المدة من (2003-1990)</b>
98	<b>3-حرب الخليج الثالثة</b>
99	رابعاً:- الناتج المحلي الإجمالي للعراق
102	المبحث الثاني:- إمكانية استفادة العراق من تجارب فيتنام ورواندا
102	المطلب الاول:- التجربة التنموية في فيتنام وكيفية الاستفادة منها في العراق
103	استراتيجيات التصنيع المتبعة لتطوير الصناعة في فيتنام ومعطياتها على العراق
103	<b>1- استراتيجية التصنيع المتبعة في فيتنام</b>
105	<b>2- الاستراتيجية الصناعية المستقبلية للعراق لغاية 2030</b>
105	أ- سياسة اعادة بناء البنى التحتية
106	ب- السياسة النقدية
107	<b>3- امكانية استفادة العراق من التجربة الفيتنامية</b>
110	المطلب الثاني:- التجربة التنموية في رواندا وكيفية الاستفادة منها في العراق
111	اولاً:- مجلس التنمية الرواندي ورؤيا 2020 وكيفية الاستفادة منها من قبل العراق
114	ثانياً:- اهم القطاعات المشاركة في عملية التنمية في رواندا واستفادة العراق منها
115	<b>1- اهمية قطاع الزراعة في رواندا وال العراق</b>
118	<b>2- اهمية قطاع الخدمات لرواندا وال العراق</b>
123-121	الاستنتاجات والتوصيات
A-R	المصادر

## الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
36	مؤشرات مختارة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات مختارة	1
49	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد لفيتنام	2
51	الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام	3
69	الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي في رواندا	4
89	الموازنة العراقية للمدة من (1951-1958) بالأسعار الجارية	5
91	خطط التنمية للمدة (1958-1969)	6
92	خطط التنمية الاقتصادية للمدة من 1970-1980	7
93	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	8
101	الناتج المحلي الإجمالي في العراق	9
106	اهم الخطط الموضوعة منذ العام 2021-2030	10
108	بيانات تاريخية لمساهمة القطاع الصناعي لفيتنام والعراق	11
116	اهداف وطنية وزراعية مختارة في رؤيا 2020 لرواندا	12

## الأشكال والمخططات

الصفحة	عنوان الشكل	ت
38	تصنيف اقتصadiات البلدان الناشئة حسب <b>FMI/Goldman Satchs, FTSE ,OCDE</b>	1
49	الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية ناتج المحلي الإجمالي %	2
71	ارتفاع معدلات العمر في فيتنام	3
71	معدلات الوفيات الأطفال في رواندا	4
104	الهيكل الأساسي لعملية الانتاج	5
115	مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي الرواندي (2001-2020)	6

## المستخلص

لقد واجه العراق والعديد من بلدان العالم الثالث الكثير من المعوقات التي توقف في طريق التنمية كان أبرزها الحروب والتهجير والعنف ، ومن أبرز تلك البلدان التي عاشت ظروف مشابهة الى الظروف التي عاشها العراق هي فيتنام ورواندا ، ولكن بعد انتهاء موجة الحروب والعنف استطاعت النهوض من واقعها المرير الذي كانت أبرز صفاتة الفقر والبطالة الى واقع تنموي جديد ، وذلك نتج بعد اتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي وقيامها بعلاقات جديدة مع العالم الخارجي مبنية على اساس المصالح المشتركة ، ولا نستطيع اغفال أن التنمية التي حدثت في فيتنام ورواندا تزامنت مع اصلاح سياسي مهم وجذري نجم عنه ظهور طبقة سياسية حاكمة صاحبة تفكير اقتصادي تنموي سليم بعيداً عن الحروب والعنف تهدف الى بناء بلد مستقل ومستقر ويطمح الى العيش بسلام ورفاه، إذ حققت فيتنام ورواندا اعلى معدلات النمو الاقتصادي عالمياً حققت فيتنام معدل نمو 7.02 % وكذلك حققت رواندا معدل نمو 9.43% خلال عام 2019 وهذا دليل كبير على إن هذه البلدان تسير في الطريق الصحيح نحو التنمية ، فإذا كانت البلدان الناشئة تجد مستقبلها في البلدان المتقدمة يجب أن تنظر البلدان المختلفة الى البلدان الناشئة والتي تعيش في مرحلة الاقتصاد الانتقالي ، إذ يستطيع العراق الاستفادة من التجربة الصناعية في فيتنام وكيف استطاعت فيتنام أن تحول هذا القطاع الى قطاع رائد في عملية التنمية الاقتصادية شأن البلدان الآسيوية الأخرى ، وكذلك يستطيع العراق الاستفادة من التجربة التنموية في رواندا بالتوجه نحو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والتي تشهد تطوراً كبيراً وساهمت بشكل كبير في جلب الاستثمار الاجنبي ، يستطيع العراق من خلال تلك التجارب توسيع مصادر ايراداته وتقليل التركيز على القطاع النفطي، يمتلك العراق الكثير من الموارد الطبيعية غير المستثمرة ووفرة في الابدي العاملة التي تعيش البطالة في وقتنا الحاضر وأرض زراعية غير مستغلة كل تلك مؤهلات يستطيع العراق من خلالها النهوض من واقعه المتردي الى واقع تنموي اقتصادي افضل.

## مقدمة

هناك العديد من البلدان التي شهدت حروبًا قد اهلكتها ودمرت بناها التحتية ، ولكنها سرعان ما نهضت بفعل تكاتف الجهود بين الأفراد والحكومة حيث تمكنت تلك الدول من تبني خطط واستراتيجيات طموحة تهدف إلى تطوير واقعها الاقتصادي ، فقد استطاعت دول مثل فيتنام ورواندا التي تعد من البلدان الناشئة حديثة التطور بالتحول من دول نامية تعيش تحت الفقر إلى دول لها شأن كبير في عملية التنمية، فقد أهتمت فيتنام بتطوير قطاع الصناعات وخاصة في الصناعات الإلكترونية باعتبارها من القطاعات التي تحمل أهمية كبيرة على المستوى العالمي وتوفير البيئة الملائمة ل تلك الصناعات . في حين سلكت رواندا طريق آخر في عملية التنمية وذلك من خلال تطوير قطاع الزراعة والخدمات لما له من مميزات تمنحها الأولوية في ذلك المجال . إذ تبنت خطط تنمية متكاملة شملت كل القطاعات وجعلها ساندة للقطاعات الرئيسية والمهمة في تحقيق التنمية .

يمكن توضيح أهمية البحث باستعراض التجارب التنموية في كل من فيتنام ورواندا وكيف يستطيع العراق الاستفادة منها ، وذلك من خلال توضيح الدور الفاعل للانفتاح الاقتصادي على العالم لدول عينة الدراسة ، والعمل على توضيح أهم القطاعات التي ساهمت بإحداث نقلة اقتصادية مهمه في تلك البلدان .

إذ عملت هذه الدول بكل ما تملك للتخلص من الفقر الذي كان يلاحقها طيلة الفترة السابقة لتسجيل معدلات سريعة في النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في فيتنام خلال عام 2019 ما مقداره 7.02 % وكذلك بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال نفس المدة تقدم رواندا على فيتنام وبلغ معدل نموها 9.43 % وهذا يفوق اغلب دول العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء وهذا دليل على ان هذه الدول تسير في المسار الصحيح في عملية التنمية الاقتصادية يستطيع العراق من خلال امكاناته المتاحة بأن يستفيد من تجربة تنمية القطاعات التي استطاعت تلك الدول ان تستفيد منها ، والعمل على تنوع الموارد الاقتصادية .

## **أهمية البحث:-**

- 1- يعد من البحوث الحديثة التي تطرقت إلى التجربة التنموية كل من فيتنام ورواندا او كيفية الاستفادة منها.
- 2- قدرة العالم الثالث على التقدم والتطور من قبل الدول التي صدَّ الدراسة والدول التي سبقتها في ذلك.

## **أهداف البحث :-**

يتمثل الهدف الأساسي في البحث استعراض التجربة التنموية في كل من فيتنام ورواندا وكيفية الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل وبالتالي :-

- 1- استعراض الصفات الرئيسية التي اتصف بها التجارب التنموية في كل من فيتنام ورواندا .
- 2- حصر المشكلات والصعوبات والتحديات التي واجهت كل من فيتنام ورواندا في التنمية الاقتصادية .
- 3- توضيح الدور الفاعل لاقتصاديات السوق والانفتاح على العالم الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فيتنام ورواندا ، والتعرف على الدور الفاعل للحكومة في عملية التنمية .
- 4- بيان العناصر الأساسية التي ساهمت في التنمية والعمل على احداث نقلة في اقتصاديات تلك البلدان ، والدروس التي يمكن للعراق الاستفادة منها من تجارب فيتنام ورواندا وكذلك توضيح الألية التي تمكن الاقتصاد العراقي الاستفادة من تجارب تلك الدول.

## **مشكلة البحث:-**

تكمن مشكلة البحث في المحاور الآتية :-

- 1- يعد الاقتصاد العراقي غني بالموارد الاقتصادية وعلى الرغم من هذا الغنى الا انه يعتمد على ريع واحد وهو الإيراد النفطي ، تاركاً خلفه بقية القطاعات الاقتصادية دون استغلال وهذا الامر جعل منه اقتصاداً متعثراً يتعرض للتقلبات الاقتصادية .
- 2- يعد الاقتصاد الفيتنامي والرواندي من النماذج الناجحة حيث كان لتجارب هذين الاقتصاديين اهتماماً واسعاً من قبل صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية العالمية ، وان هذا الانتقال يجعلنا امام تساؤلات حقيقة للاستشارات الكثيرة التي يطرحها الاقتصاديين وهو كيفية الاستفادة من تجارب هذين الاقتصاديين الناشئين.

## **فرضية البحث:-**

ان العراق يستطيع ان ينجح في الاستفادة من تجارب فيتنام ورواندا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لتوفر الموارد المتاحة لذلك من ايدي عاملة وفيرة وخيرات كثيرة وجعلها جسراً لتحقيق التنمية المنشودة التي تعتمد على توسيع المصادر اللازمة لذلك .

## **منهجية البحث :-**

تم استخدام المنهج الوصفي كونه من أبرز المناهج التي يتم استخدامها في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ولتناسبها مع ظاهرة موضوع الدراسة ، حيث تم استخدام ما اتيح من المصادر الثانوية في الدوريات العلمية مع الاستعانة بالتقارير والنشرات الدورية والرسمية.

## **الفصل الاول**

### **التنمية والنشوء الاقتصادي**

#### **التمهيد**

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة ، إذ تعود الكتابات الى منتصف القرن العشرين وتحديداً بعد فترة إنقضاء الحرب العالمية الثانية، وكانت فكرة التنمية تستحوذ على فكر الاقتصاديين والساسة وعلماء الاجتماع ، الى الحد الذي لم تخل فترة زمنية عن التحدث عن أهميتها ، واصبح مدى نجاح انظمة الحكم يتحدد بأهميتها .

ويمكن أن نشير الى مصطلح آخر يعرف بالاقتصاديات الناشئة في النصف الثاني من القرن العشرين ، واخذ دوره يتزايد على الساحة العالمية ، وذلك لحدوث نهضة اقتصادية لمجموعة كبيرة من الدول ، والتي كان لها الدور الفعال ضمن حركة رؤوس الاموال ، حيث واجهت هذه الاقتصاديات الانتقالية الكثير من الأزمات والاضطرابات ، إذ تمكنت من تجاوزها واستطاعت تحقيق القدر الكافي من الاستقرار الاقتصادي.

سوف نتناول في المبحث الاول من هذا الفصل التنمية الاقتصادية واهم المفاهيم التي تطرقـت لها وانواع التنمية الاقتصادية وأهدافها ، وكذلك عناصر التنمية ومصادر تمويلها وكذلك ابعاد التنمية الاقتصادية واهم نظريات التنمية الاقتصادية.

اما في المبحث الثاني من هذا الفصل سوف نتناول مفهوم النشوء الاقتصادي وخصائصه ، وكذلك أهم المعايير التي تقدر على اساسها البلدان الناشئة مع بيان أبرز تصنيفات ومميزات النشوء الاقتصادي.

**المبحث الأول****مدخل نظري في دراسة التنمية الاقتصادية**

تعد التنمية تشغّل اهتمام كل الدول على سواء كانت دول متقدمة أو ناشئة ، فالدول الناشئة تعمل إلى تحقيق القدر الكافي من التنمية، أما الدول المتقدمة تسعى لتطويرها والمحافظة عليها، حيث ظهرت عدد كبير من المفاهيم والمصطلحات التي تشير إلى التنمية لعل آخرها من المفاهيم ما يدل على التنمية المستدامة ، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الروافد التي تشير للتنمية إلى أن جميعها تصب في نهر واحد وهو تغيير الواقع السيء إلى الواقع أفضل ، وعلى الرغم من اختلاف الظروف المحيطة بتلك البلدان سعت كل منها إلى اختيار طريقة محددة ومناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية رغم الصعوبات التي أحاطت بأغلبية البلدان من حروب ومشاكل طائفية وعرقية وعلى الرغم من الامكانيات المحدودة استطاعت النهوض بواقعها وتغيير إلى الواقع أفضل حيث اتجه الاهتمام الدولي إلى التنمية في نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة العمل عليه من قبل البلدان المختلفة وبرغم من تأخرها في الركب لكن بإمكانها اللحاق في البلدان المتقدمة .

**المطلب الأول****التنمية في مفاهيم أساسية****اولاً // مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها**

هناك عدد متنوع من المفاهيم اطلقت على التنمية الاقتصادية تتراوح بين المفاهيم القديمة والحديثة<sup>(1)</sup>، التنمية لغة من النماء وهو الكثرة والزيادة ، وتنمية الشيء تعني إحداث عملية النماء أما التنمية إصطلاحاً اختلف الاقتصاديون كثيراً في هذا المجال حول تحديد المصطلح ولا نكاد ، نحصل على تعريف علية اجمع بين الباحثين ويعود السبب في ذلك الاختلاف لعدة أمور : -<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> خالد عيادة عليمات ، الفساد وانعكاساته على التنمية في الأردن ، ط1،الأردن ، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع 25,2020.

<sup>(2)</sup> ابراهيم العسل ، التنمية في الاسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات ، ط1،البنان ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص14.

- كل باحث في هذا المجال يعرفها مرحلة انطلاق من الايديولوجية التي تحكم لفكرة لذلك اختلف وجهة النظرة إلى التنمية بين المفكرين الاشتراكيين ، والمفكرين الرأسماليين ، ومفكري الاقتصاد الإسلامي .
- مصطلح التنمية نسيبي يعتبر متغير المحتوى في المكان والزمان: - بالنسبة للزمان فإن مستوى التطور الذي يمكنه الحكم على بلد ما بأنه بلد متقدم اقتصاديا يختلف كلما مضت فترة معينة من الزمن ، حيث نجد مثلاً أن المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبرغم ذلك هي مختلفة بمستوى مقاييس اليوم ، أما بالنسبة لعامل المكان فإن لكل دولة مميزاتها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات المكونة لها، لذلك من غير الممكن إعطاء تعريف دقيق وموحد لمستوى التنمية المنشود<sup>(1)</sup>.
- عدم التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى المقاربة منها ، حيث ظلت التنمية لمدة طويلة من الزمن تتحصر في مصطلح ضيق هو النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup> .

يركز (فرانسوا بيرو) في مفهوم التنمية بأنها التنسيق بين المتغيرات الاجتماعية والفكرية للسكان ، تجعل بقدرتهم على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة دائمة ومستمرة ، ومهما كان النظام الاقتصادي المعمول به ، فإن النمو – يعد النسغ المهم للتنمية المتصل أو الحقيقة والدائمة، يواجه العديد من التحديات الاجتماعية وال الفكرية للسكان ، أي إن التنمية تحتاج الى استمرارية ولانسجام معها من قبيل المجتمع<sup>(3)</sup> .

إن التنمية ليست مجرد انتقال في أحوال المعيشة فقط ولكن هدف يتميز بالاستمرار وقدرة متعاظمة ومتواصلة الى الارتفاع والنمو والتطور ، وتدخل في ذلك أبعاد متعددة ومتقابلة ومتتشابكة مع بعضها البعض ، إذ لا يمكن توقيع التنمية الاقتصادية تحدث في قطاع واحد دون بقية القطاعات ، فمن غير الممكن وجود تنمية اقتصادية بوجود تخلف سياسي أو إداري أو ثقافي أو تقني<sup>(4)</sup> .

<sup>(1)</sup> Matouk BELTTAF, economic du développement, ed office des publications universitaires , 2010,p;34

<sup>(2)</sup> فؤاد عبد المنعم أحمد ،السياسات الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها ، ط 1،المملكة العربية السعودية ، جدة،منشورات البنك الاسلامي للتنمية ،2001،ص 51.

<sup>(3)</sup> محدث محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط ،البنان،بيروت :دار النهضة العربية،1980.ص ،83.

<sup>(4)</sup> عبد الطيف مصطفى ، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية ط 1،لبنان،مكتبة حسن المصري ، 2014،ص 14.

ويتضح مما تقدم إن التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم الحديثة والتقليدية، أذ تعد المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن أن نسميه بعصر النهضة في العالم، وكان مفهوم التنمية يقتصر على النمو الاقتصادي القومي المتمثل في ارتفاع معدل الدخل القومي والترانيم الرأسمالي، عن طريق القيام بمشروعات الصناعة، ثم بدأ النقد يوجه إلى هذا المفهوم الأحادي الجانب للتنمية، على أساس أنه مصطلح جزئي لا يعبر عن التطور الاقتصادي بشكل صحيح، إذ يصعب إعطاء مفهوم احادي الجانب للتنمية الاقتصادية بكونها موضوعاً ملماً بمختلف الجوانب، ثم حاول تقديم تعريف شامل للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية الزيادة التراكمية المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال مدة من الزمن<sup>(1)</sup>.

وكذلك يمكن النظر لها بأنها عملية متعددة ومتعددة الأبعاد، تشمل إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والثقافية والسلوكي والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جانب مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع، والقضاء على جذور الفقر المطلق في مجتمع ما<sup>(2)</sup>.

ويمكن أن نشير لها على أنها عملية مستمرة ومصحوب بارتفاع في متوسط الدخل الحقيقي ولارتفاع في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الحياة وتغيير الهيكل الانتاجي، وكذلك هو مجموعة من الإجراءات الهدفية إلى بناء مستويات اقتصادية ذاتية تتضمن ارتفاع حقيقي في دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن.

استناداً إلى ما سبق للمصطلحات المختلفة المهمة في التنمية الاقتصادية يلاحظ بعض الأحيان الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إذ إن مفهوم النمو الاقتصادي يعني ارتفاع في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة تكون في الغالب سنة، كما يقاس بمعدل الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك السنة، في حين إن التنمية الاقتصادية أعمق وأشمل من النمو الاقتصادي فإنها ينجم عنها تغيرات أساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أي في البنية الهيكلية الأساسية للمجتمع، واجراء التغيير المنشودة في مستويات معيشة الأفراد، والانتقال إلى مستوى أفضل بينما لا يرافق عملية النمو مثل هذه التغيرات الجذرية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> رابح رتيب، التنمية الاقتصادية، ط١، مصر، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999، ص 89.

<sup>(2)</sup> طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مصر، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2002، ص 51.

<sup>(3)</sup> سعد الطفيري، الإداره الحكومية والتنمية، ط١، الكويت، منشورات ذات السلسل 1999، ص 257.

استناداً إلى ما تقدم ينسق الباحث بين المفاهيم التي تم ذكرها للتنمية الاقتصادية ويلخص إلى مفهوم التنمية الاقتصادية :- هي تغيير اساسي وجذري يكمن في الجهد المترافق المبذول من جميع فئات المجتمع من أجل النهوض بمختلف مجالات الحياة الإنسانية وزيادة مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد في المجتمع من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية . وفقاً لهذا المفهوم فإن التنمية تحتوي على المرتكزات الآتية : - <sup>(1)</sup>

- 1- الشمولية : التنمية اجراء تغير شامل ينطوي على كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية .
- 2- حدوث ارتفاع مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لمدة طويلة من الزمن ، يوحي بأن التنمية عملية مستمرة وطويلة الأجل .
- 3- إحداث تحسن في مستوى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، أي التخفيف من مشكلاتي الفقر والبطالة .
- 4- تحسين في جودة ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد وتحسين جودة الحياة.
- 5- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن زيادة الطاقة الإنتاجية بطريقة متراكمة .
- 6- الاستمرار والتواصل في عملية التنمية <sup>(2)</sup> .
- 7- العمل على تحقيق معدلات مرتفعة في نمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المكونات المحلية<sup>(3)</sup> .

### ثانياً : أنواع التنمية الاقتصادية واهدافها

أ- **أنواع التنمية** : - تصنف التنمية حسب المجالات التي تهتم بها إلى عدة أنواع فالتنمية قد تكون اقتصادية او بشرية او اجتماعية او سياسية او مستدامة ، و اهم انواع التنمية هي <sup>(4)</sup> .

<sup>(1)</sup> محسن الخصيري, العولمة " مقدمة في فكر واقتصراد وإدارة عصر الاعودة , القاهرة, مجموعة النيل العربية 2020, ص 66.

<sup>(2)</sup> علي الشرفات , التنمية الاقتصادية في العالم العربي, العراق , بغداد, دار جليس الزمان,2010, ص11.

<sup>(3)</sup> ليندة طروדי , مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الامن الاسرائيلي, مصر, مركز الكتاب الأكاديمي, 2020, ص 313.

<sup>(4)</sup> عامر حادي عبد الله الجبورى , العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها, ط1,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2018, ص 115.

1- **التنمية الاقتصادية:** هي عملية تستغل فيها الدولة الثروات المتاحة لتحقيق معدل متسرع للتوجه الاقتصادي، لكن لن يكون هذا إلا إذا تم التغلب على المشاكل الاقتصادية وتتوفر رأس المال والخبرة التكنولوجي<sup>(1)</sup>.

2- **التنمية الاجتماعية :** هي الجهد التي يجب أن تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الهيكيلية والوظيفية اللازمة لنمو المجتمع وذلك برفع قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتوفرة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الرفاهية والحرية للأفراد بأسرع من معدل للنمو الطبيعي<sup>(2)</sup>.

3- **التنمية السياسية :** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المحلية والمركزية، ودراسة المشكلات التطبيقية في تنسيق الإجراءات، بغية تحقيق التكامل بين القضايا التقويمية والوصفية<sup>(3)</sup>.

4- **التنمية الثقافية :** هي عملية الارتقاء والاعتلاء بالشؤون الثقافية، والتغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية الثقافية في مختلف المجتمعات، بما فيها العلوم والفلسفة والفنون والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير المهم الذي يحدث على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه<sup>(4)</sup>.

5- **التنمية المحلية :** يُعد التخطيط المكاني الأسلوب الأفضل في تحقيق التنمية الوطنية، إذ يعمل على تقليل التفاوت في توزيع التنمية من خلال المشاريع العمرانية اللازم تفيذه، والعمل على تأمين مشاركة فاعلة من قبل المجتمعات المحلية في عملية التنمية<sup>(5)</sup>، والعمل على وضع خطط لتطوير المجتمعات المحلية، وتحقيق التوازن الاقليمي من خلال التوزيع الأفضل بين الأقاليم، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لكل إقليم<sup>(6)</sup>.

6- **التنمية السياحية :** تعتبر السياحة من الركائز المهمة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يجعلها محور اهتمام الكثير من الدول لمساهمتها بشكل كبير في رفع موارد البلاد، ويكون على شكل تقديم الخدمات السياحية الأفضل والارتقاء بها، ويتخذ المنتج السياحي عدة أشكال مختلفة تتناسب مع نوعية البيئة والموارد المتاحة والمرافق السياحية و أهميتها ، مثل

(1) أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط1، مصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية ، 2014، ص 15-24.

(2) فيصل محمود الغرابية ، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية ، الأردن، عمان، المنهل للنشر ، 2010، ص 63.

(3) حارث شibli دوهان ، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ،الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2019، ص 39.

(4) فيروز راد ، أمير رضائي ، تطوير الثقافة (التنمية الثقافية عند علي شريعتي )، لبنان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2018، ص 74.

(5) وزارة التخطيط ، فريق الأمم المتحدة القطري في العراق ، التنمية المكانية 2012-2013، بغداد 2012، ص 2.

(6) سحر كريم كاطع الناشي ، واقع التنمية المكانية في محافظة القادسية وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2013، ص 6.

الفنادق والمطاعم والنقل وغيرها من الخدمات الجاذبة لسياحة، وكذلك يعتبر المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي والتكنولوجي من العوامل المهمة الجاذبة لسياحة<sup>(1)</sup>.

7- **التنمية البيئية** : إن التنمية البيئية أصبحت من المحاور المهمة في الوقت الحاضر والتي تناول اهتمام العالم بأسره، إذ يُعد من الأمور التي تعتبر جزءاً مهماً في التنمية التي تسمح بالمحافظة على الثروات الطبيعية وحمايتها والعمل على ديمومة الثروات واستمرارها لتأمين حياة أفضل للمجتمع البشري، كما يمكن أن تتحقق معدلات أفضل للتنمية وفقاً لنموذج أعلى جودة يمكن تلخيص ملامحه:-<sup>(2)</sup>

- ان الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- ان الجوانب البيئية والمجتمعية يجب ان تؤخذ بنفس الاهتمام
- استغلال الموارد بشكل الأمثل دون الإفراط في استغلالها
- الاعتماد على الأساليب التخطيطية في عملية التنمية

8- **التنمية المستدامة**: هي التي توفر احتياجات الوقت الحاضر دون أن يعرض للخطر مصالح وقدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى مزاولة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي المعتمد على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة ، وتطوير المواد القابلة لديمومة البيئة<sup>(3)</sup>.

### ب - اهداف التنمية الاقتصادية :

إن التنمية الاقتصادية ثلاثة أهداف جوهرية و أساسية يمكن تلخيصها كما يلي .

أ- العمل على توفير الحاجات الأساسية : يحتاج المجتمع لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية مهمة تتمثل في الغذاء والصحة والمسكن والحماية من مختلف الأخطار ، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري في عملية لتحسين جودة الحياة .

ب - زيادة جودة ومستوى معيشة الأفراد: ويتحقق ذلك برفع مداخليل الأفراد ، وتوفير وزيادة فرص العمل ، ورفع مستوى الصحة والتعليم والارتقاء بالقيم الثقافية والإنسانية في المجتمع .

<sup>(1)</sup> سمر رفيق الرحبي، الإدارية السياحية الحديثة، الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2014، ص 113-114.

<sup>(2)</sup> رجراج الزهير، التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2012-2013، ص ص 16-17.

<sup>(3)</sup> أحمد جابر حسنين ، التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية ، ط1،الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2020، ص 77.

ج - توفير الحرية الكافية : ويقصد بالحرية تمكين المجتمع من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخلصهم من العبودية والاعتمادية بتحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء بحرية الأفراد وقدرة الدولة على تقرير مصيرها<sup>(1)</sup>.

### **ثالثاً// عناصر التنمية ومصادر تمويلها**

#### **1- عناصر التنمية :**

إن متطلبات نجاح عملية التنمية الاقتصادية يستوجب توفر مجموعة من العناصر لتكون السائد المهم وال حقيقي لتحقيق أهداف التنمية وغايات التنمية الاقتصادية المطلوبة ، وأهم هذه العناصر ما يأتي :-

أ- توفير الإطار الملائم لعملية التنمية: تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متنوعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع . أما في الجانب السياسي , فتستوجب التنمية قيام سلطة سياسية مكونة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة العليا في التنمية الاقتصادية , أما من الجانب الاجتماعية والثقافية , فتستوجب التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات جوهرية في منظومة التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة التكنولوجية والصناعية , كما تستوجب التنمية الاقتصادية لنجاحها توفر كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة, وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار الازمة لإحداث التنمية<sup>(2)</sup>.

#### **ب- التراكم الرسماي:**

أن عملية التنمية الاقتصادية تستوجب توافر للموارد العينية اللازم توفيرها لها , وعلى ذلك فهي تحتاج إلى رؤوس الأموال لتوفير القدر اللازم لهذه المواد, من أجل زيادة مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى فعالية التصنيع منخفض بها , فقد يتطلب زيادة مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على المصادر الخارجية في الحصول على المعدات من الآلات والسلع استثمارية الازمة لتحقيق المستلزمات لخطة الاستثمار , إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية , كما أن ضعف السوق المحلية يجبرنا إلى

<sup>(1)</sup> الأمم المتحدة , تقرير الأهداف الإنمائية للألفية , 2015, ص ص 8-4.

<sup>(2)</sup> أحمد محى خلف صقر , المحددات الاجتماعية والاقتصادية التخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليل ميدانية لدول هولندا – استراليا – إندونيسيا – تنزانيا – مصر ( ط 1, مصر, دار التعليم الجامعي, 2018, ص 13).

زيادة حجم السوق هذا من جانب ، ومن جانب آخر لتحقيق الاستثمار المطلوب في قطاع رأس المال الاجتماعي والزراعي لنجاح متطلبات عملية التصنيع اللازم لإحداث عملية التطور<sup>(1)</sup>.

ج- التصنيع: يعتبر التصنيع مصدراً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهراً من مظاهر عظمة الدولة وقوتها ، و مجالاً لرفع فرص العمل لجميع ، وطريقة لاستثمار الموارد الوطنية ، وإدارتها و عدم استغلال مواردها من قبل الدول الأخرى<sup>(2)</sup>.

وكان الاعتقاد واضح لدى الأكثريّة من الاقتصاديين ورجال الحكم في الدول النامية أن مهام التنمية الصناعية لا تفترق في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكلها العام. وأنه لابد من التصنيع للتخلص من التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من استحداث الوسائل التكنولوجية . ويعتبر التصنيع قطب جاذب مغرى لنجاح، حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق التقدم الذاتي في مسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى الثقافي والمعيشي لأفراد المجتمع . ولم يكن الجدل على أولوية التصنيع بل كان الجدل على طبيعة الصناعات التي يستوجب التركيز على إنشائها ، فرأى منهم إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكيلية وقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، وهو طريق النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية ، في حين رأى البعض الآخر جعل الأولوية لصناعات السلع الثقيلة والوسطية -الصلب والحديد مثلاً ولصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى بالنماذج الروسي للتصنيع وأخرون مقتعون في تحقيق توازن بين جميع الصناعات<sup>(3)</sup>.

ولقد قدمت الحجج القوية لتركيز على قطاع الصناعة كحل أساسي لمشكلة التخلف الاقتصادي ونبين فيما يلي الحجج الرئيسية التي ايدت التصنيع :-<sup>(4)</sup>

- 1- الاستفادة من تجارب الصناعة في الدول المتقدمة : فهي دول متقدمة لأنها اتخذت الصناعة اساساً لتطورها أي لكونها تحولت من دول زراعية إلى دول صناعية ، فالعلاقة وثيقة وبارزة بين التطور الاقتصادي بوجه عام والتطور الصناعي بوجه خاص.
- 2- قطاع الإنتاج الصناعي قطاع ديناميكي بطبيعته بالمقارنة بالنشاط الإنتاجي الأول الزراعي ، وإن تطوير القطاع الصناعي سوف تتيح القدرة على استقطاب فائض عنصر

<sup>(1)</sup> محمد العماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، ط1، سوريا ، دمشق، مطبعة دار الحياة ، 1996، ص 836.

<sup>(2)</sup> عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية ، 2000، ص 237.

<sup>(3)</sup> فؤاد بن غضبان ، التخطيط والتنمية من منظور جغرافي ، ط1،الأردن، عمان، دار اليازوري العلمية، 2020، ص 133.

<sup>(4)</sup> محمد عبد العزيز عجيبة ، أيمان عطية ناصف ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة ط1،الأردن،عمان ، المنهل للنشر،2020 ، ص 165-167.

العمل الذي يكون بشكل البطالة المقنعة لقطاع الزراعي والذي تعاني منه معظم البلدان النامية<sup>(1)</sup>.

3- إن تطوير القطاع الصناعي سوف يصحح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي للبلدان المختلفة: و يؤدي إلى تنوع صادراتها المنتجة ويحقق لها قدرًا عالي من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

4- أخيراً فان تنمية وتطوير القطاع الصناعي والتكنولوجي يلعب دوراً أساسياً في مجال تدريب وتنقيف الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتقليدية مما يؤدي إلى توفر خبرات ومهارات ممتازة ويشع روح الانتظام والإدراك والدقة قيمة الوقت ، فالقطاع الصناعي يخلق مزيد من الوفورات الخارجية تدفع عجلة النطور في القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>(3)</sup>.

ويتضح مما تقدم أصبح لدى المجتمعات اليوم قناعة تامة بأن التطور الصناعي يعد من الركائز الأساسية لأي عملية تنمية في المجتمع ، إذ ينجم عنه استخدام أدوات جديدة ومبتكرة ، واستخدام أنماط جديدة من العمل ، وظهور أشكال متقدمة من التنظيمات ، ومزود مهم بالسلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع ، مستعين في ذلك بالتقنيات التكنولوجية التي يستطيع الحصول عليها<sup>(4)</sup>.

## 2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

أبرز العوائق التي تواجه إخفاق خطط التنمية في البلدان النامية مشكلة التمويل، ويعتبر التمويل من أهم الوسائل التي تدعو إلى تشجيع الاستقرار الاقتصادي ، إذ جعل ذلك الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة<sup>(5)</sup>.

ويمكن النظر إلى مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من خلال جانبين :-<sup>(6)</sup>

<sup>(1)</sup> رضا محمد السيد ، أساسيات الجغرافيا السياحية ، ط1،الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2016، ص 189.

<sup>(2)</sup> مركز الإحصاء - ابو ظبي، التطورات التنموية في امارات أبو ظبي عبر المسار الزمني 1960-2014 , Statistics Centre- ABU, 2010 ص73.

<sup>(3)</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السوق الأفريقيبة المشتركة ، ط1، مصر، مجموعة النيل العربية، 2020، ص 116.

<sup>(4)</sup> باسم الجميلي ، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة ، ط1، الجزائر، دار الكتب العلمية ، 2006، ص20.

<sup>(5)</sup> سعاد إبراهيم السلموني ، استراتي�يات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط1،الأردن، عمان، المنهل للنشر 2020، ص207.

<sup>(6)</sup> خالد عيادة عليمات ، مصدر سابق ، ص40.

- مصادر التمويل الداخلية
- مصادر التمويل الخارجية

#### **أ-مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية**

وهو ذلك الجزء من الأموال الذي يمثل الادخار الإجباري لا يكتنز ولا يتم استهلاكه من قبل الأفراد وينقسم إلى مدخلات القطاع العائلي ومدخلات قطاع الأعمال.

##### **1- مدخلات القطاع العائلي**

وهو يتمثل بالفرق بين الدخل المتاح ويطرح منه (الضرائب والرسوم) والاستهلاك الذي يقوم به، واهم هذه المصادر

- الزيادة في الأصول النقدية التي يمتلكها الأفراد
- الادخار التعاوني المتمثل بأقساط التأمين والمعاشات والصناديق التي تنشئها المؤسسات والهيئات
- الاستثمارات المباشرة في الأراضي والمتاجر والمباني ويمكن أن نبين أهم العوامل التي تؤثر على الادخار بالاتي
- وكذلك حجم الدخل يلعب دور كبير في زيادة المدخلات
- درجة تركيز الدخل لدى فئة من المجتمع
- أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل وكذلك مدى انتشار البنوك لها دور كبير في زيادة الادخار

##### **2- مدخلات قطاع الأعمال**

تُعد أكثر مصادر الادخار أهمية سواء كان ذلك قطاع خاص أو عام ، والتي يمكن النظر إليها على النحو التالي :-<sup>(1)</sup>

- ادخارات قطاع الأعمال العام وتشمل المدخلات الناجمة من أرباح المشاريع العامة سواء كانت مؤسسات تجارية كبيرة تعود ملكيتها إلى الدولة او على شكل المشاريعصناعية التي تعود ملكيتها إلى الدولة ، ويفقد حجم الادخار على حجم الفائض المتولد من تلك المشاريع.

---

<sup>(1)</sup> صفت عوض الله ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ط1، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية ، 1996، ص305

- مدخلات قطاع الاعمال الخاصة وهو يمثل الجزء غير الموزع من الارباح التي تحققت من المشاريع الخاصة ، والذي يشمل المحلات والمشرعات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم, تمثل نسبة مهمة من الاستثمارات في البلدان المتقدمة ، وهي تتأثر بمجموعة من الاعتبارات ، منها ارتفاع الاعباء الضريبية وينجم عن ذلك انخفاض الارباح الموزعة والمخصصة للاستثمار.

#### بـ- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية

تُعد من المصادر المهمة في سد عجز الموازنة وخاصة في البلدان النامية ذات الدخول المنخفضة وتكون ذات تأثير مباشر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية رأس المال البشري, وفي الوقت نفسه تكون له اثار سلبية ناجمة عن تراكم الديون وزيادة الفقر وعرقلة التنمية, إذ توجد هنالك علاقة وثيقة بين اتباع السياسة السليمة لإدارة الدين العام بصفته واحد من أهم المصادر الخارجية المطلوبة وعملية الإصلاح الاقتصادي, إذ إن أغلب القروض التي تمنح وفق شروط مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية , حيث يستوجب على الدولة اتباع برنامج شامل لعملية الإصلاح المالي حيث يكون الهدف منها سداد الديون ، وقد تأخذ شكل المساعدات الخارجية ، والتي تلعب دور كبير في تخفيف الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والعمل على سد النقص في الموارد المحلية<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً : أبعاد وأهمية التنمية الاقتصادية

##### 1-أبعاد التنمية الاقتصادية

يمكن توضيح أربعة أبعاد متقابلة ومتكاملة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية , هي كالتالي:-<sup>(2)</sup>

أـ. التنمية كعملية : فالتنمية عبارة عن إجراءات ديناميكية لها أهداف ومكونة من عدد من الخطوات والمراحل المتداخلة والمترادفة معاً . أيضاً في هذه العملية يكون التركيز على التغيرات المتتالية والمتتابعة، التي من خلالها ينتقل الأفراد من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً اللازم لذلك. وهي تؤكد الآثار النفسية والاجتماعية على افراد المجتمع .

(1) حيدر مجید عبود الفلاوی ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر ، ط1، الأردن، عمان، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2020،ص 84.

(2) مدحت محمد أبو النصر ، التنمية المستدامة – مفهومها- أبعادها – مؤشراتها ، ط1، مصر ، القاهرة، نشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2010، ص 24.

بـ- التنمية كمنهج: فالتنمية طريق ومنهج أو مسار يجب التحرك على هداه . والمنهج هو عبارة عن عدد من الخطوات التي يجب اتباعها . أيضا التنمية تعتبر التوجه نحو الفعل ، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على الخطوة النهائية وليس على التتابع ، فهي إذن اجراء لتحقيق غاية .

جـ- التنمية كبرنامج :إذ يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته.

دـ- التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم . ويمكن ان تأخذ أبعاد التنمية اشكال مختلفة ومتعددة وتشمل الاتي :-<sup>(1)</sup>

1- البعد المادي لتنمية الاقتصادية ويتضمن مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع والاستثمار والتجارة والثروة المعدنية والنفط

2 - البعد الذي يهتم بالجانب السياسي

3-البعد الدولي للتنمية

استنادا الى ما سبق الانسان في قلب التنمية محورا ومدارا لنشاطاتها التنموية باعتباره هو من يقوم بصناعة العملية التنموية ويمثل هدفها الأسماى ، إذ يجب ان تنسج التنمية حول الناس ولا ينسج المجتمع حولها ، ويجب الأخذ بتنمية العنصر البشري كمنطلق لأنواع التنمية الأخرى اي التنمية الشاملة وجعل الانسان العنصر الفاعل فيها ، وتمكن العنصر البشري من الابداع مع العمل على توسيع اختيارات البشر والعمل على ربط هذه الاختيارات بالإمكانيات الذاتية المتاحة أمامه، وكما تؤكد التنمية على مقومات المشاركة في الرقابة واتخاذ القرارات والتمتع وممارسة الحقوق كافة وارسال قواعد الديمقراطية ، والعمل على اعتبار عملية التنمية جهد بشريا غير قابل للتجزئة وتقوم هذه النظرة على شكل تكامل كلي تراعي التنسيق والاتساق بين كل الأبعاد، إذ البعد الحضاري والثقافي يشكلان إطاراً الاقتصاد كقاعدة والامور الاجتماعية هي الجوهر من ذلك مما يشجع تعزيز العلاقة المترادفة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بما يحقق المقاصد الاجتماعية إذ ارتكزت التنمية المتعلقة بالمجتمع على القيم الروحية ومبادئها وحقائق الواقع الذي ينتمي له الفرد<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> كاوه عبد الرضا مهـم ، الإعلام والتنمية الاقتصادية ، ط1،الأردن،عمان، دار الرئيم للنشر والتوزيع، 2018، ص 58.

<sup>(2)</sup> فيصل محمود الغرابيـه، أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الاردنية، الأردن، عمان، المنهل للنشر 2010، ص 24.

### 2- أهمية التنمية الاقتصادية

تكمّن أهمية التنمية الاقتصادية لأية بلد في العالم بالأمور التالية:-<sup>(1)</sup>

- أ- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الوسائل التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي ، والابتعاد قدر الامكان عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأنواعها المختلفة ، نتيجة تحقيق التقدم والتطور والنمو الاقتصادي الذي يمكنها التخلص من هذه التبعية بأنواعها.
- ب- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع دخولهم ، وزيادة فرص عمل لهم ، وبما ينعكس على المستوى التعليمي والصحي لهم.
- ج- تعمل التنمية الاقتصادية على توفير الخدمات والسلع لأفراد المجتمع بال TYPES .
- د- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره سياسي واجتماعي .
- هـ- تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، على زيادة وتوسيع الناتج المحلي ، وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود وتوزيع الموارد<sup>(2)</sup> .
- و- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتقدمة والنامية ، على الرغم من أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساهمت على تعميق الفجوة ، والتي ما زالت متوازية ومتصلة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، والتي يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل تدريجي بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقة تعتمد اعتماداً على رؤيا واستراتيجية مدققة وواضحة .<sup>(3)</sup>

ونرى أن أهمية التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية ما بين الدول المتقدمة والنامية ، على الرغم من أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساهمت على تعميق الفجوة ، والتي ما زالت متوازية ومتصلة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، والتي يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل تدريجي بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقة تعتمد اعتماداً على رؤيا واستراتيجية مدققة وواضحة .

<sup>(1)</sup> حربى عريقات ، مقدمة في التخطيط الاقتصادي ، ط2، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع ،2000، ص54.

<sup>(2)</sup> منظمة الأغذية للأمم المتحدة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، صندوق الأمم المتحدة لطفولة ، برنامج الأغذية العالمي ، منظمة الصحة العالمية ، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي : حالة الأمن الغذائي والتغذية في العام 2019, food & Agriculture Org, 68, ص

<sup>(3)</sup> رافدة الحريري ، اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة ، الأردن ، عمان ، المنهل للنشر ، 2013، ص21.

#### **خامساً : معوقات التنمية الاقتصادية:**

نجاح التنمية يستوجب وجود أعداد كافية من الكفاءات التنظيمية والإدارية ، وتحسين الجهاز الحكومي ، وإعادة تدعيمه وتنظيمه بهذه الكفاءات ، لمقابلة ما تحتاجه عملية التنمية ، كما يتطلب إعادة النظر في تطوير وإدخال افكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الثانوية والأساسية<sup>(1)</sup>. تعد معوقات التنمية الاقتصادية هي من أهم المشاكل التي يستند إليها علماء الاقتصاد في توضيح أسباب فشل المؤسسات أو المنظمات خاصة إذا ما كانت هذه المعوقات على مستوى الدولة . ومنها ما يلي : -<sup>(2)</sup>

- ضعف البناء الصناعي والزراعي في الاقتصاد وسيادة الإنتاج الاحادي الجانب.
- التنمية الاقتصادية خارج الاقتصاد المحلي ونتائجها على الامد البعيد.
- قلة في الموارد الطبيعية التنفيذية وعدم القدرة على استخدامها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة ومثمرة للثروة .
- نقص مستمر في رؤوس الأموال وانخفاض مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة لأفراد المجتمع وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع .
- التوسع في إنشاء المناطق الحرة وجعلها منطقة لتصريف منتجات الدول الأخرى.

<sup>(1)</sup> أحمد جابر بدران ، مصدر سابق، ص 24-15.

<sup>(2)</sup> محمد عبد المنعم شعيب، إدارة المستشفى منظور تطبيقي، ط 1، مصر، القاهرة، المناهل للنشر، 2014، ص 60.

**المطلب الثاني****نظريات التنمية الاقتصادية**

تتسم نظريات التنمية في مضمونها على تحسين وتطوير بعض المتغيرات الاقتصادية، باعتبارها الأدوات والوسائل المثلث لتحسين الاحوال الاقتصادية والتي لها اثر ايجابي على مستوى المعيشة البشرية ، ومن أهم اهدافها زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، والعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ، وسوف نوضح أهم هذه النظريات التي أثرت على التطبيق بشكل عملي للتنمية في العديد من بلدان العالم :<sup>(1)</sup>

- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن
- نظرية النمو غير المتوازن
- نظرية مراحل النمو

وسوف نوضح أهم هذه النظريات التي أثرت على التطبيق بشكل عملي للتنمية في العديد من بلدان العالم :-

**1- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن :**

نسبت نظرية الدفعة القوية الى "بول روز نشنن روستان" كما نسبت نظرية النمو المتوازن إلى "نيركسه" والمقصود بمصطلح الدفعة القوية ضرورة تراكم حد أدنى من الثروات لعملية التنمية الاقتصادية وهذه النظرية لا تؤمن بطبيعتها بضرورة التقدم البطيء ، وإنما تقوم على أساس إحداث دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية التي تطبق بالاقتصاد وتحويلة من حالة التخلف والركود الى مرحلة النمو الذاتي ، وهذه النظرية تساعد على التغلب على المشاكل وبدل الجهد حتى تطلق في طريق النمو الاقتصادي وتعتبر نظرية الدفعة القوية شرط مهم لنجاح التنمية<sup>(2)</sup>.

ويمكن ان نشير لتنوع الآراء حول طبيعة الحد الادنى المفروض والواجب توفيره لتحريك عجلة الاقتصاد نحو الانطلاق للوصول الى مرحلة النمو الذاتي ، وطبيعة الحد الادنى عند "رسنو" تمثل في زيادة معدل الاستثمار إلى 12% من مستوى الناتج القومي أما طبيعة الحد

<sup>(1)</sup> زينب صالح الأشوح ، الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة ، ط1، الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2018، ص 92.

<sup>(2)</sup> James ,M.C. Ypher and Jemes L.Dterz the process of Economic Development ,ROUTLED ,London and New York,1997,p.137.

الادنى عند "أرثر لويس" فهي تكون بتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد تبلغ نسبة مدخلاته 5% من الدخل القومي الى اقتصاد تبلغ مدخلاته نسبة 12% من الدخل القومي وتخالف معظم الآراء حول أهمية توافر الحد الأدنى من الجهد الانمائي في معدل الاستثمار وزيادة كافية لتوليد معدل نمو الدخل القومي يتفوق على معدل النمو في السكان وقد يأخذ الحد الأدنى صفة الدفعة القوية عند "روز نشتين / رودان" وتعود ضرورة الحد الأدنى لعدة اعتبارات وهي:-<sup>(1)</sup>

- يجب ان تستفيد من الحد الأدنى في بناء البنية الاساسية "رأس المال الاجتماعي" حتى يمكن الاستفادة من الوفورات من الخارج التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات وخاصة الاستثمارات التي تتصف بعدم قابليتها للتجزئة مثل مشاريع السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء والمطارات.
- ولضرورة وأهمية نظرية الدفعة القوية لتحقيق الاستثمارات المهمة والضرورية لتنمية القطاع الزراعي وقطاع رأس المال الاجتماعي الذي توفره لنجاح عملية التصنيع .
- لضمان مستوى أدنى من الاستثمارات الضرورية القادرة على توليد ديناميكية ذاتية مستمرة في الاقتصاد القومي تساعده على انشاء وتوليد معدل الدخل القومي يتجاوز ويتخطى معدل النمو الحاصل في السكان.
- ويوجد عدة نقاط أخرى لتبرير حتمية الدفعة القوية :

#### 1- عدم قابلية دالة الانتاج للتجزئة والوفورات الخارجية الازمة لذلك

يشتمل عدم قابلية دالة الانتاج الى التجزئة والوفورات الخارجية في زيادة الحد الأدنى لاحتياجات رأس المال الاجتماعي والاقتصادي المشترك ، كمشاريع الطاقة والمواصلات والنقل والاسكان والهياكل التي لا يمكن الاستغناء عنها لتقديم التنمية ولرفع إنتاجية الاقتصاد وعلى مستوى المشاريع والقطاعات وما تتحققه من وفورات خارجية لدفع عجلة التنمية<sup>(2)</sup>.

2- عدم قابلية الطلب للتجزئة "الطلب المتكامل وهذا يعني لابد من وجود تكامل السلع التي يتم انتاجها من خلال القطاع الصناعي طبقاً لطبيعة الطلب من جهة المستهلك ، يعني وجود انواع من الصناعات لخلق سوقاً لتصريف منتجات مشاريع أخرى ، يجب أن يتسع السوق نظراً لزيادة القوة الشرائية<sup>(3)</sup>.

(1) شادية سعودي كمال منذور ، التجارة الخارجية اليابانية – دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في اليابان (1950-1990) ، مصر، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2015، ص 43.

(2) عيسى الحسن ، الإعلام والتنمية ، ط1،الأردن، عمان، المنهل للنشر ، 2010،ص 41.

(3) عادل رزق، دارة الازمات المالية العالمية، ط2، مصر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2010، ص 192.

#### 3- عدم قابلية المدخرات المعروضة لتجزئة

إن عدم قابلية الدالة الخاصة بالادخار لتجزئة يرتبط بحتمية القيام بعدة صناعات متكاملة ، لأن أسلوب الدفعـة القوية يؤدي إلى مشكلة التمويل الذاتي لعملية التنمية ، لأن اغلب البلدان النامية اتبـعـتـ أسلوبـ الدفعـةـ القويةـ فيـ عمـلـيـةـ التـنـمـيـةـ . وـ قالـ رـوزـ نـشـتنـ أنـ عـرـضـ الـادـخـارـ فيـ الدـوـلـ النـامـيـةـ يـتـمـيزـ بـقـلـةـ المـرـونـةـ لـتـغـيرـ الدـخـلـ<sup>(1)</sup>.

بينما ينسب البعض من الباحثين نظرية النمو المتوازن إلى (راغنر) صاحب نظرية حلقة الفقر المفرغة التي يقربها بشكل اساسي فيها أن الدول الفقيرة والمتخلفة ستظل كذلك لكون سبب الفقر ناتج عن عدم الادخار وتضاؤل الإدخـارـ أوـ إـنـعدـامـهـ نـاجـمـ عـنـ دـمـرـ وـجـودـ فـرـصـ الـاسـتـثـمـارـ بـسـبـبـ دـيمـوـمـةـ حـالـةـ الفـقـرـ وـانـخـافـصـ الـطـلـبـ وـهـذـهـ الـحـلـقـةـ مـنـ غـيرـ الـمـمـكـنـ كـسـرـهاـ حـسـبـ آرـاءـ نـورـكـسـ الـاـبـتوـسيـعـ نـاطـقـ السـوقـ الـذـيـ يـقـضـيـ أـنـ تـكـوـنـ الـاسـتـثـمـارـاتـ مـنـتـشـرـةـ عـلـىـ كـلـ قـطـاعـاتـ وـانـشـطـةـ الـاـقـتـصـادـ الـوطـنـيـ حـتـىـ يـجـدـ كـلـ نـشـاطـ سـوقـاـ وـاسـعاـ وـمـتـكـامـلاـ لـمـنـجـاتـهـ ،ـ مـاـ يـتـيـحـ لـكـلـ قـطـاعـ بـخـلـقـ التـرـاكـمـ الـذـيـ يـنـجـمـ عـنـ الـمـزـيدـ مـنـ التـوـسـعـ .ـ وـبـذـلـكـ فـإـنـ عـلـمـيـةـ النـمـوـ أـوـ التـنـمـيـةـ تـكـوـنـ نـتـيـجـةـ الـاسـتـثـمـارـ الـذـيـ يـجـبـ أـنـ يـتـمـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـقـطـاعـاتـ دـفـعـةـ وـاحـدـةـ ،ـ وـهـوـ مـاـ جـعـلـهـ يـرـجـحـ نـظـرـيـةـ الـدـفـعـةـ الـقـوـيـةـ تـحـتـ مـاـ يـسـمـيـهـ نـظـرـيـةـ النـمـوـ الـمـتـواـزـنـ وـالـمـتـواـزـنـ الـذـيـ تـدـلـ عـلـيـهـ هـذـهـ الـنـظـرـيـةـ هـوـ التـوـسـعـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ لـجـمـيعـ قـطـاعـاتـ الـاـقـتـصـادـ الـوطـنـيـ لـلـوـقـوفـ دـوـنـ حـصـولـ الـاـخـتـاقـاتـ الـتـنـمـيـةـ الـتـيـ تـؤـديـ إـلـىـ اـعـاقـةـ التـنـمـيـةـ وـتـوزـعـ الـمـشـارـيعـ وـالـاسـتـثـمـارـاتـ عـلـىـ قـطـاعـاتـ مـعـيـنـةـ وـلـيـسـ حـجمـ الـاسـتـثـمـارـ ذـاتـهـ<sup>(2)</sup>.

إـلـاـ إـنـ هـذـهـ الـاـسـتـراتـيـجـيـةـ سـرـعـانـ ماـ وـاجـهـتـ عـدـدـاـ مـنـ الـاـنـتـقـادـاتـ أـهـمـهـاـ:

1- التناقض في الآراء القائم بين مبدأي التنمية المتوازنة وفورات الحجم إذ يحتاجه المبدأ الأول تشتـتـ عـوـاـمـ الـانتـاجـ عـلـىـ عـدـدـ مـتـنـوـعـ وـكـبـيرـ مـنـ الـمـشـارـيعـ الـتـنـمـيـةـ ،ـ قـدـ يـزـدـادـ كـلـ مـنـهـاـ إـلـىـ الـحـجمـ الـاـقـتـصـادـيـ الـأـمـثلـ ،ـ بـيـنـمـاـ الـمـبـأـ الثـانـيـ يـتـطـلـبـ تـرـكـيزـ الـاسـتـثـمـارـاتـ وـتـوجـيهـهـاـ إـلـىـ الـحدـ الـذـيـ يـسـمـ بـتـحـقـيقـ وـفـورـاتـ الـحـجمـ.

<sup>(1)</sup> شادية سعودي كمال مندور ، دور التجارة الخارجية على التنمية في اليابان ، الأردن، عمان، المنهل للنشر 2015، ص ص44-46

<sup>(2)</sup> جمال حلاوي ، مدخل إلى علم التنمية ، الأردن، عمان، المنهل للنشر، 2010، ص 41-42

2- كما ويرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يؤيد على الضغوط التضخمية ، لأنه يتطلب موارد متنوعة وكبيرة ليست متوفرة في أغلب هذه البلدان النامية عن بقية دول العالم الأخرى بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية<sup>(1)</sup>.

3- تدعوا إلى التدخل من قبل الحكومة ، وهي مجرد أفكار عامة لم تصل إلى مستوى منهج تفصيلي يكشف عن كيفية هذا التدخل بغية ضمان تقسيم الاستثمارات على القطاعات المختلفة .

4- تفرض هذه النظرية أن الدول النامية تبدأ وتنطلق من الصفر ، وهو افتراض خطأ<sup>(2)</sup>.

#### 2- نظرية النمو غير المتوازن :

تتسم نظرية النمو غير المتوازن باتجاه معاكس لفكرة النمو المتوازن إذ إن الاستثمارات في هذه الحالة توجه لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، فان القيام بالمشاريع الجديدة يعتمد على ما انجزته مشاريع أخرى من وفورات خارجية ، إلا أنها تكون بدورها وفورات خارجية متتجدة يمكن الاستفادة منها وتقوم عليها مشاريع أخرى بعد ذلك<sup>(3)</sup>.

يباً التركيز الانمائي على المناطق التي تتميز بخصائص نسبية من حيث الموارد الخام أو الموقع ، وأن تنمية هذه المناطق سوف تقوم بجذب ورائها المناطق الأخرى ، ومع الوقت تسرع عجلة النمو إلى باقي المناطق في الاقتصاد القومي ، وقد اتخذ "هيرشمان سنجر" استراتيجية النمو غير المتوازن لأنها بشكل واقعي تتوافق مع الموارد المتاحة، وتتغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمارات<sup>(4)</sup>.

ولكن هيرشمان قد قام بمعالجة هذه المشكلة من ناحيتين :-<sup>(5)</sup>

1- المفاضلة بين التنمية عن طريق توفير فائض في المقدرة الانتاجية ، والتنمية عن طريق إيجاد عجز في رأس المال المشترك المتاح لتلك الفروع الانتاجية .

<sup>(1)</sup> ضرار العتيبي وآخرين، الأساس في علم الاقتصاد ، الاردن ، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018، ص 332.

<sup>(2)</sup> علي حاتم القرishi ، التنمية الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، مصر، القاهرة، 1999، ص 28-48.

<sup>(3)</sup> أمانى جرار، منظمات الاعمال التنموية ،الاردن ، عمان، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع ، 2018، ص 92-93.

<sup>(4)</sup> عادل رزق، مصدر سابق، ص 192.

<sup>(5)</sup> شادية سعود كمال منذور ، مصدر سابق ، ص 49.

2- تتناول المقارنة بين الاستثمار في فروع الانتاج المختلفة المباشرة ومدى فاعلية كل منها في الحصول على الاستثمار .

ويمكن القول إن طرح (فرانسيو ا بيرو) لا يختلف بمعالمه الواسعة عن طرح (هيرشمان) فهو قد وجه انتباهه على أقطاب النمو كمحفز لعملية التنمية بدلاً عن من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان , حيث تعتبر الصناعة المحرك الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية , حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجال العالمي أيضا , يشترط في عملية النجاح التنمية الاقتصادية وفق إجراءات هذه الآلية توفر امكانيات مسبق متوفرة في الوسط اقتصادي واجتماعي يمتلك حدا أدنى من التقدم يوفر المرونة الازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو, وقام (برنيس ) بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو , وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته " صناعات ثقيلة " وهو يوجه تركيزه على نوع خاص من الصناعات الثقيلة<sup>(1)</sup> .

وهي" الصناعات المصنعة او الثقيلة " وهي تلك الصناعات التي يكون دورها الاساسي إحداث تغيير بنوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات المختلفة بفضل وضع مجموعة متطورة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني, بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل ما تتجه عاماً تحريضياً لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كدخلات لها<sup>(2)</sup> .

### 3- نموذج مراحل النمو:

يعد ما جاء به الاقتصادي الامريكي روستو كان له دور كبير في التنمية الاقتصادية , وخاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من عام 1950 الى عام 1960, ولقد وضع روستو عن طريق ذلك الانتقال من التخلف الاقتصادي الى التنمية , يمكن ان يوضح عن طريق سلسلة من الخطوات والمراحل , التي يجب ان تمر بها كل دولة اثناء عملية التنمية, وقد وضع ذلك بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات:-<sup>(3)</sup>

المرحلة الاولى (مرحلة المجتمع التقليدي) :- ويمكن أن نشير للمجتمع في هذه المرحلة بوجود مستوى منخفض في إنتاج الفرد بسبب عدم تطبيق الطرق العلمية بشكل منتظم , كما يشهد المجتمع التقليدي صراغاً بصورة مستمرة بين ملاكي الأراضي الزراعية الاقطاعيين سعياً

<sup>(1)</sup> عبد اللطيف مصطفى, عبد الرحمن سانية, دراسات في التنمية الاقتصادية, ط1, مصر, القاهرة, مكتبة حسن المصري, ط2014, ص73.

<sup>(2)</sup> فتحية منيعي, النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية , الأردن , عمان, مركز الكتاب الأكاديمي , 2016, ص 121.

<sup>(3)</sup> سعاد إبراهيم السلموني , مصدر سابق, ص 37-38.

للسلطة . كما يرى "روستو" تخصيص نسبة متزايدة من الموارد المتاحة للزراعة بسبب ارتفاع الإنتاج الزراعي<sup>(1)</sup> .

المرحلة الثانية ( التأهب الانطلاق):- سوف يتحول خلالها المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أخرى يستخدم فيها نماء العالم المتقدم ، ويمكن من خلالها التغلب على نقص الدخول والاستفادة المستمرة في زيادة الإنتاج<sup>(2)</sup> .

المرحلة الثالثة (الانطلاق) :- يستطيع المجتمع في هذه المرحلة من إزالة كل المشاكل التي تعرقل النمو ويعتبر التطور التكنولوجي هو السبب المباشر لانطلاق الاقتصاد لا ينطلق في أي بلد إلا بعد تكوين رأس المال ، وذلك بعد إدخال التقدم الفني في الصناعة والزراعة وفي هذه المرحلة ازدادت حقيقة للاستثمار والادخار من 5% إلى 10% من الدخل القومي ، وفي هذه المرحلة تنمو الصناعات الجديدة بمستويات سريعة<sup>(3)</sup> .

المرحلة الرابعة : ( الاتجاه نحو النضج )

تصف هذه المرحلة باستمرار النمو المتزايد بعد مرحلة الانطلاق عندما يتجه الاقتصاد القومي إلى نشر التكنولوجيا المتطرفة في كل القطاعات وتبلغ نسبة الاستثمار من الدخل القومي والتي تتراوح بين 10-20 ويحقق المجتمع معدلات مرتفعة من خلال تغيير أو تجديد مؤسسات قديمة إلى مؤسسات جديدة لكي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي للأمام<sup>(4)</sup> .

وقد قام روستو بتحديث اهم المتغيرات التي يجب ان تأخذ مكانها في هذه المرحلة :-<sup>(5)</sup>

- يجب ان يرافق هذه المرحلة تحول في مستوى معيشة سكان الريف الى الحضر , اي يجب ان يحدث التحول في الريف ذاته الى مستوى اكثراً تحضرأً
- ارتفاع نسبة العمال ذوي المهارات المرتفعة والفنين من ذوي الخبرة .
- انتقال في القيادة للمشاريع من أيدي الرأسماليين المالكين للمشاريع الى فئة المدربين .

<sup>(1)</sup> حاتم عبد المنعم , أحمد عبد الطيف , التنمية المتواصلة : فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع , ط,1,الأردن , عمان, المنهل للنشر ,2015, ص65.

<sup>(2)</sup> عبد الله الصعيدي , بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية مصر , القاهرة, دار النهضة العربية, 1992, ص 252-254.

<sup>(3)</sup> وليد عبد الحميد عايب , الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي, ط,2,الأردن, عمان, المنهل للنشر 2010, ص 276.

<sup>(4)</sup> والت ويتمان روستو , مراحل النمو الاقتصادي, ترجمة محمد الإمام, ط,1, مصر , الاسكندرية, وكالة الصحافة العربية, 2020, ص 21.

<sup>(5)</sup> أمانى جرار , مصدر سابق, ص 89.

- النظر إلى البلد في ظل وجود الرفاهية المادية ، والعمل على احداث قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمواطنين .

#### **المرحلة الخامسة : ( الاستهلاك الكبير )**

يتجه الاقتصاد القومي للدولة الى إنتاج السلع المعمرة المهمة في هذه المرحلة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من فن الإنتاج ، وبذلك يدخل المجتمع على عصر الاستهلاك بكميات كبيرة .<sup>(1)</sup> وتتميز هذه المرحلة بقبول التحديات الطبيعية ، ومعنى ذلك الاستعداد والاقدام على التجارب والسعى وراء الفرص وإبداء الاستجابة للأبواب المفتوحة ، أن اعظم قدرة على التنمية تحدث في المجتمعات التي يتصدى أصحابها لفرص الاقتصادية<sup>(2)</sup> تتصف هذه المرحلة من النمو باتجاه السكان نحو التمركز في المدن ويكون ذلك بشكل واضح ، واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع من قبل المجتمع ، وانتشار وسائل النقل ويحدث تحول في اهتمامات الافراد من جانب العرض الى جانب الطلب ، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة الإنتاج الفكري والفنى والأدبى فى المجتمع .<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> اعتماد محمد علام , التغير الاجتماعي , ط1, مصر , القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية, 2010, ص 124-125.

<sup>(2)</sup> آرثر لويس, تقديم ومراجعة -سعاد درويش, نظرية التنمية الاقتصادية, الأردن , عمان, المنهل للنشر 2021, ص 17.

<sup>(3)</sup> رافد الحريري, اقتصadiات وتحفيظ التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة , الأردن عمان, المنهل للنشر 2017, ص 74.

### المبحث الثاني

#### أطار مفاهيمي للنشوء الاقتصادي

البلدان الناشئة هي تلك الدول التي تملك بعض خصائص الدول المتقدمة ولكن لا تتوافق مع جميع معاييرها ، ويتمتع شعوب تلك الدول بدخول منخفضة أو متوسطة ، وتشكل النسبة الـ 45% من سكان العالم ، حيث لعبت الاقتصاديات الناشئة دوراً متزايد الأهمية على الساحة العالمية ، خلال فترة النصف الثاني من القرن الماضي ، نتيجة حركة التطور التي عرفتها هذه الدول ، ودورها الفاعل في حركة رؤوس الأموال دولياً، إلا إن طريق النجاح لم يخل من العقبات والاضطرابات ، إلا إن البعض منها استطاع التغلب على اغلب الصعوبات، حيث ان مفهوم النشوء ليس جديداً فاليابان وبعض الدول المتطرفة اليوم كانت تعتبر في وقتها دول ناشئة ، ومن المسلم به أن عدد من بلدان العالم الثالث في حالة تطور مستمر ، ولكن ما يجب ان يتميز به يكون هناك انطلاقة اقتصادية بالفعل وتصنيع بوتيرة متسرعة ، كما يلعب الجانب السياسي دوراً مهمًا ، بما في ذلك قدرة النظام السياسي للحد من الفساد ، وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم النشوء الاقتصادي وأبرز خصائصه وكذلك مميزاته وآلام صفاتة .

#### أولاً-مفهوم النشوء الاقتصادي:

يُعد أول ظهور لهذا المصطلح في علوم الفيزياء والبيولوجيا ، وكذلك تستخدمه العلوم الاقتصادية بمعنى الظهور المفاجئ لبلد ما على الساحة الدولية . وقليل ما يستخدم هذا في العلوم الاجتماعية وكثير ما يعني في الاقتصاد بالنظر إلى الشركات الناشئة حيث إن فكرة النشوء تعنى التنمية الاجتماعية والتنظيم والعلمة وإنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها<sup>(1)</sup>، كما يشمل مفهوم النشوء الاقتصادي الدول النامية التي تسعى لإصلاح هيكلها الاقتصادي من خلال تحرير اقتصادها والأخذ بوسائل وسبل النمو لرفع مستويات المعيشة لأفرادها ، كما تشمل على الدول التي تنازلت عن التخطيط المركزي كأسلوب لإدارة الاقتصاد وتوجهت نحو تحرير اقتصادها شيئاً فشيئاً من أجل أن تتناغم مع النظام العالمي الجديد الذي يقوم على الاقتصاد الحر ويعمل على نشر أدواته وبناء تنظيمات دولية تمكن له كأسلوب لإدارة الاقتصاد لدول العالم ، وبناء جهاز محفز على الإدخار ومشجع على الاستثمار لتحقيق العديد من الفوائد في بناء الاقتصاد ليتوافق مع أبجديات ومفاهيم النظام العالمي الجديد . وتحاول هذه الدول توفير المقومات الأساسية لهذه الأسواق . فعلى الصعيد السياسي تحاول خلق بيئة الحرية وتظهر هذه الرغبة بقوة لبث الثقة في

<sup>(1)</sup> محمد أحمد الجيزاوي ، أسواق الأوراق المالية وحلول الادارات الالكترونية، ط1،المملكة العربية السعودية ، الرياض، الكتاب لينت للنشر، 2010 ، ص 80-81.

نفوس المستثمرين وتبيّن أن هذا التوجّه ليس مؤقّتاً وإنما هو توجّه دائم تسعى إليه كافة مؤسسات الدولة، وتمكين هذه التوجّهات وتأصيلها في المجتمع لإقناع المستثمرين بأن هذه التوجّهات لا تتغيّر بتغيّر المسؤول في الدولة وإنما هي سياسة ينتهجها كل من يجلس على سدة الحكم في الدولة . على الصعيد الاقتصادي فتحاول الدولة تحرير الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص للقيام بدوره في الاقتصاد ، وتنبني خصوصية القطاع العام ومؤسسات الدولة على ناجحة والتي اتسمت بالروتين العقيم لتمكن من المنافسة في أجواء الحرية ، كما تحاول الأخذ بأدوات الاقتصاد الحر والتمكين لها من خلال سياسات اقتصادية تدعّمها وتدفع بها تؤدي دورها . وعلى الصعيد الاجتماعي تحاول خلق البيئة الثقافية من خلال إعادة هيكلية قطاع التعليم والتدريب ليخدم التوجّهات الجديدة<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي

##### -1 خصوصية سوق رأس المال وتحرير التجارة :- يرجع مفهوم النشوء إلى عام

1980 تحت دوافع الأسواق العاملة في الأوراق المالية في بلدان الجنوب التي كانت نموذج يقتدى به بالنسبة للبلدان النامية، وبالنسبة لمن يتخذ القرار فيها ، فهو يعكس واقعاً معيناً فمن بين البلدان النامية ، الامر يتعلق بالدول التي تمارس بطريقة جيدة نوعاً ما اقتصاد السوق ، من خلال ما يلزمها من مساعدات دولية لتنفيذ برامج إصلاحات أساسية . والتي تعمل على تحرير رأس المال وسوقها المالي والعمل على تحرير تجارتها الدولية، وزيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي وتقليل الفقر<sup>(2)</sup> .

##### -2 الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي: من العوامل التي ساعدت على ارتفاع

معدلات النمو الاقتصادي<sup>(3)</sup> .

- السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة : إن طبيعة السياسة التي تتبعها الدولة والقوانين المشرعة التي لها العلاقة في الأمور المالية من الممكن أن ترفع معدل النمو الاقتصادي إذا كانت سياسة وبرامج إيجابية وعملية .

<sup>(1)</sup>Pierre-Noel DENIEUIL, Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales, (Paris, L'Harmattan) 2008p:9.-

<sup>(2)</sup>Yamina Mathlouthi,L'«émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction,(Paris, L'Harmattan, 2008), p. 11.

<sup>(3)</sup> سامر حياتي، ما هو معدل النمو الاقتصادي، ، انظر الموقع:  
<http://mawdoo3.com>

- **التقدّم التكنولوجي :** يساعد على النمو الاقتصادي بشكل كبير ، إذ أصبح من الممكن التطوير والإنجاز بشكل سهل ومرن مع وجود التقدّم في التكنولوجيا .
- **الاستخدام الجيد والكامل للثروات الاقتصادية:** يعني استخدام واستغلال كل الموارد المتاحة وتحقيق أكبر قدر من الفائدة منها ، حيث لا يمكن ان تكون هناك موارد اقتصادية غير فاعلة<sup>(1)</sup>.

### 3- الصادرات المصنعة وتطوير البحث التكنولوجي :

تصنف البرازيل والمكسيك من الدول الناشئة وذلك بسبب صادراتها المصنعة ذات التكنولوجيا العالية ، حين ان الدليل الاول للدول الناشئة الذي ينبغي تحديده والمستخدم في المعيار العالمي للدول الناشئة هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها ركيزة جديدة للنمو تساعد في الاستثمارات الدولية ، وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في خطط الابتكار وكان لها الدور الفاعل في طرق الانتاج وعملية التبادل والاستهلاك وكذلك التنظيم ، فهي تقترح العمل على طرح العرض مع تقديم خدمات اضافية<sup>(2)</sup>.

### 4- تبني مبادئ اقتصاد السوق :

البلدان التي كانت تتبع النظام الاشتراكي وروسيا الاتحادية في أوروبا الشرقية تصنف ضمن البلدان حديثة الناشئة ، ليس بسبب دورها في التصنيع والتصدير أو سوقها الداخلي بل لكونها انضمت إلى اقتصاديات السوق والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته<sup>(3)</sup>.

### 5- المعيار الديموغرافي :

تعد الديموغرافيا أيضاً من المعايير الممكنة للنشوء ، دولة مثل الهند بسبب ثقلها الديمغرافي من مصلحتها ان تعمل في سوق يمثل سوق محلي كبير ، وأن تمثل جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبية التي تعتبر جزء مهم من الثروة العالمية ، تتميز البلدان الناشئة بتكامل القطاع الانتاجي والمالي الكبارين وتبذل الكثير من الجهد من أجل الإنفتاح على الاقتصاد العالمي ، في ظل عملية تقدم مدرستها ونوعية ينتشلها من واقع التخلف إلى واقع النشوء الرأسمالي ، ومن الأفضل أن يوضع مع الدول السابقة قسم من دول جنوب شرق آسيا التي

<sup>(1)</sup>Yamina MATHLOUTHI Op. Cit, p. 18.

<sup>(2)</sup>Pierre-Noel DENIEUIL, Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales, (Paris, L'Harmattan) 2008 p:11

<sup>(3)</sup>Yamina MATHLOUTHI, Op, Cit, p19.

تميز بال الصادرات المرتفعة ، بما في ذلك (تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة )، التي وضعت ضمن عجلة الاقتصاد العالمي وقد ولدت عن طريق ذلك سياسات عامة قوية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحافظة على الامتيازات التي تتمتع بها في الأسواق الداخلية ، وقد استغلت بعض منها مثل (تايلاند وماليزيا والفلبين) في مراحل الانتاج الثانوية من نقل الصناعات إلى بلدان أخرى مثل الصناعات التايوانية واليابانية<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: أبرز المعايير التي تقدر على أساسها البلدان الناشئة

تستند الدول في تسجيلها في خانة التقدم الدولي باعتمادها على درجة النضوج والنمو أو وضعها مع الدول الأقل نمواً يتباين باختلاف المدارس المهتمة بالاقتصاد والمعايير التي اتبعت بذلك ، فبحسب معايير الأمم المتحدة يتم اعتماد التصنيف خلال كل ثلاثة سنوات على قاعدة أربعة موازين أو معايير:-<sup>(2)</sup>

- مدى توفر الموارد البشرية وفقاً لأرقام قياسية مركبة ، يعتمد مؤشرات نوعية الحياة المادية (استهلاك الفرد - العمر المتوقع - معدل الالتحاق المدرسي).
- معدل الدخل وفقاً لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا المؤشر يدل على التنوع الاقتصادي أيضاً وفقاً لرقم قياسي مركب ، يعتمد على نسبة مشاركة القطاعات في الناتج.
- ونوعية الصادرات من السلع – واستهلاك البلد للطاقة .

وتعتمد البلدان الناشئة أيضاً :<sup>(3)</sup>

1- الزيادة بشكل مطرد في مستوى نصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي : خلال عام 1990 قدرت حصة بلدان مثل (الصين - البرازيل - روسيا والهند ، جنوب أفريقيا ) من مجمل الثروات العالمية ب 8.4% حيث ازدادت هذه النسبة لتصل إلى 16% خلال عام 2010 مقابل ذلك قدر في الولايات المتحدة 24% والاتحاد الأوروبي 27%، مع معدل نمو سنوي قدره 8%، ومنذ عام 2000 تضاعف الدخل الفردي اربع مرات في الصين ، والى ما يقارب ثلاثة اضعاف للهند والبرازيل.

<sup>(1)</sup>Pierre-Noel DENIEUIL, Op.Cit, p. 20.

<sup>(2)</sup> عبد الله رزق اقتصadiات ناشئة في العالم : نماذج تنموية لافقة، ط1، لبنان، بيروت ، دار الفارابي، 2009، ص10-11.

<sup>(3)</sup> FrancoisLafargue, Des, economies aux puissances emergentes, Questionnationales n 51, La Documentation Francaise (septembre 2011),p .102 .

2- زيادة حصتها من التجارة الخارجية :-- فنصيب الصين على سبيل المثال في التجارة العالمية ازداد من 3,56% عام 2000 الى زيادة كبيرة عام 2009 حيث بلغت 9,6% بمعنى ان الحصة النسبية لها قد ازدادت بمعدل 380% هذه الحركة الديناميكية في التجارة الدولية تسمح بزيادة احتياطها من العملة الاجنبية , وهذا الامر يسهل اكتساب التكنولوجيا وانواع مختلفة للسلع من الخارج وفي 2010 كانت كل من روسيا والصين والهند وتايوان والبرازيل اعلى المراتب.

3- اقتصاد يتصرف بالتنوع ولا يعتمد على ما يتم تصديره من الخامات الأولية :-  
حيث كاد هذا المعيار ان يقصي روسيا من قائمة تضم مجموعة من الدول استطاعت منذ نهاية التسعينيات احداث تغير عميق في منظومة اقتصادها وذلك باهتمامها بقطاع الخامات والذي اصبح يساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي .

4- مدى توفر رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لاستثمارها لفترات طويلة :- وتعتبر الصين - روسيا -- المكسيك -- الهند -- المملكة العربية السعودية -- وجنوب افريقيا , تعتبر من بين ابرز الاقتصاديات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر , في عام 2019 جذبت هذه الدول السبع 1870 مليار دولار بشكل استثمارات اجنبية مباشرة , وهو ما يعادل 60% من الأموال الأجنبية المستقطبة من الولايات المتحدة الأمريكية .

5- مدى امتلاك البلد لشركات عالمية منتشرة في البلدان او مدى امتلاك الدولة من رأس مال في تلك الشركات :- فمن بين اكثر وافضل 500 شركة تميزاً في هذا الصعيد توجد قسم منها مملوكة للصين منها ( بتروتشابينا - وشركة الصين الوطنية للنفط ), وكذلك تمتلك البرازيل منها مثل ( بترو برايس - فال ) وكذلك الهند منها ( شركة ريلاينس - شركة النفط والغاز ) إذ تم ادراج هذه البلدان ضمن البلدان الاكثر نموا , اما عن البلدان الاقل نموا بالإضافة الى المؤشرات السابقة تشتهر بمجموعة من الخصائص وهي :-<sup>(1)</sup>

تنصف معظم البلدان بانخفاض نسبي في النمو الاقتصادي بالمقارنة بالمستوى السريع للنمو السكاني في تلك البلدان , ما يجعلها تميز بمستوى الركود الدائم .

• ضعف في مستويات الاستثمار والادخار وبقائها في مستويات منخفضة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة وخاصة وان الفوائد على الديون تحد من قدرة تلك الدول على حشد المدخرات المحلية وتحولها الى موارد غير مجده في الاستثمار.

<sup>(1)</sup>Eric Sottas, Les payes les moins avancé, introduction au PMA et au nouveau programme d'action en leur faveur, )nations unies,2020:p. 6.

- ضعف عام في الهيكل الاقتصادي للبلد وعدم قدرته على تحسين واقعه الاقتصادي .
- القطاع الزراعي المتخلف وزيادة مؤشرات نقص الغذاء , إذ إن القطاع الزراعي يشكل الأساس الاقتصادي لتلك البلدان رغم تخلفه<sup>(1)</sup>.

وكذلك فإن مستوى القطاعات المختلفة تكون لها نتائج سلبية على كل المهام التي ذكرت سابقاً، وإنها وكما ذكرنا تعجز عن تلبية متطلباتها الغذائية وإذا أصابها العجز عن استيراد النقص من المواد الغذائية الضرورية فإن ذلك سوف ينجم عنه النقص الغذائي وهو أكثر المشاكل سوء التي تصيب البلدان المختلفة ، وخاصة هذه البلدان تعاني من المديونية الخارجية وتفاقمها ، يعد هذا العامل من العوامل التي تتفاقم حدتها في البلدان الأقل نمواً وخاصة في الفترات الأخيرة مع تزايد السكان ويمكن أن نشير لتزايد الرغبة باللجوء إلى الاقتراض من البلدان الأخرى لسد العجز في موازين الحساب الجاري وكذلك لتمويل أهدافها التنموية<sup>(2)</sup>.

تزايد أزمة الديون في البلدان واثرها على الاسواق المالية الناشئة حيث كانت الديون للبلدان النامية في عام 2000 ووصلت إلى حوالي 1800 مليار دولار ، كما بلغت خدمات (فائدة +فسط) ما يقارب نحو 200 مليار دولار في السنة وهذا ما يعادل 50% من قيمة صادراتها ولذلك فإن اغلب المدن في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أصبحت تعجز عن الوفاء في ديونها ، مما دفعها لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي للتتوسيط لها واعادة ترتيب الجدول الزمني لديونها بعد ان يخضعها الى وصفات ذات نتائج سلبية على اقتصادها وعلى مستوى المعيشة لتلك الشعوب والتي توصف في بعض الاحيان بالخرق لسيادة الوطنية لتلك البلدان ، كما انها تمثل حالة عصبية على ايجاد الحلول طالما ان السوق العالمية تستطيع فرض اسعار منخفضة على صادرات تلك البلدان ، واسعار مرتفعة لصادراتها في البلدان المتقدمة والصناعية ، حتى اسعار النفط التي وصلت مؤخراً إلى 40 دولاراً للبرميل كانت نتيجة لأعمال المضاربة والمصالح السياسية والاقتصادية المتناقضة للدول القيادية في الاقتصاد العالمي الشركات المتحكمة الكبرى المتعددة الجنسيات المتحكمة بأعمال النقل والانتاج والتوزيع<sup>(3)</sup>.

ومن النقص الحاصل في العائدات النفطية المصدرة تليجاً هذه الدول للاستدانة من جديد ، حتى تراكمت المشكلة ، ويبدو ان جميع الحلول المقترنة مازالت غير ممكنة للتطبيق، اما بالنسبة

<sup>(1)</sup> مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية 1996، العدد 238، ص 29.

<sup>(2)</sup> Olivier de Solage, Croissance ou développement des tiers monde, (Paris, L'harmattan, 1997), p. 2471.

<sup>(3)</sup> ولين نافزيجر ، التنمية الاقتصادية ، ط1، مصر ، القاهرة، دار حميثا للنشر والترجمة ، 2018، ص 131-132

للديونية العربية فقد تم تقديرها بحوالي 400 مليار دولار مع اضافة الخدمات المتعلقة بها التي تصل الى 60 مليار دولار في حين ان الاستثمارات العربية الخارجية تقدر في نهاية عام 2002 ما يقارب 600 مليار دولار بينما لا تتجاوز الاستثمارات العربية في البلدان العربية 10% منها ويبعد عنصر الجذب الاستثماري لايصال غير مستقر في معظم البلدان العربية<sup>(1)</sup>.

### **رابعاً: ابرز تصنيفات النشوء الاقتصادي**

توجد هنالك عدّة تصنيفات يمكن الاستعانة بها لتحديد البلدان الناشئة التي يمكن من خلالها وضع بعض الدلائل التصنيفية للبلدان الناشئة وذلك بالاستعانة بالمنظمات الدولية والمؤسسات المهتمة بهذا الامر.

#### **أ-التصنيف المعتمد حسب تقرير التنمية البشرية:**

لقد أشارت الامم المتحدة بتقريرها الانمائي الصادر 2007-2008 ، وبالاعتماد على البيانات المتوفرة لها من قبل الاعضاء في الامم المتحدة وبرغم من ذلك بقي 17 من الدول الاعضاء لم تتوفر البيانات اللازمة لتصنيفها ضمن هذه الدول أفغانستان والعراق والصومال وقد ركز التصنيف على أربعة مؤشرات هي<sup>(2)</sup>.

##### **1- الدخل الذي يحصل عليه الفرد :**

إذ تمت الاستعانة في تحديد ذلك بالبنك الدولي، دخول منخفضة (875 دولار أو أقل للفرد) ودخل متوسطة ( أقل من 10726 دولار للفرد ) دخول مرتفعة ( 10726 او اكثر دولار للفرد )

##### **2- بالاعتماد على مستوى التنمية البشرية:**

فقد استخدم المؤشر مزيج من العناصر كمستوى التعليم ومعدلات الاعمار وتوزيع الثروة والدخل.

<sup>(1)</sup> حمد فواز الدليمي, أحمد يوسف دودين , الأزمات المالية الدولية والعالمية ,الأردن, عمان, المنهل للنشر 2011 ص 120-121.

<sup>(2)</sup> عبد الله رزق , مصدر سابق , ص ص 10-11.

#### 3- حسب المجاميع الرئيسية في العالم :

الدول المنضوية تحت منظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية ودول نامية تتمثل في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والدول المنضوية ضمن منظمة التعاون والتنمية البشرية .

#### 4- حسب المناطق :

حيث تم التقسيم حسب الأقاليم إلى الدول العربية، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وكذلك المكسيك، وجنوب آسيا، وأوروبا الغربية وجنوب الصحراء في إفريقيا، وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. ويتناول تقرير التنمية البشرية كيفية مساهمة العمل في تعزيز التنمية البشرية في ظل تغيرات متسرعة تطال عالم العمل وتحديات كبيرة لازالت قائمة، وينطلق التقرير من المفهوم الواسع للعمل. لا يقتصر على العمل الوظيفي بل يتجاوز ذلك إلى العمل الطوعي وكذلك الإبداعي ويتعمق في الصلة بين التنمية البشرية والعمل ويركز على العمل في الرعاية والعمل مدفوع الثمن ويتطرق إلى مفهوم العمل المستدام<sup>(1)</sup>.

#### بـ- تصنیفات منظمة التجارة العالمية :

إذ أخفقت هيئة الخبراء في منظمة التجارة العالمية ، في وضع تصنیفات عالمية جديدة للتطور الاقتصادي لدول العالم والاتفاق على معايير تحديد بشكل قاطع ، وقد ناقشت اللجنة عدد كبير من التصنیفات وتم الاتفاق على ثلاثة تصنیفات<sup>(2)</sup> .

- الدول الأقل نموا دخل الفرد فيها أقل من 900 دولار أمريكي .
- الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض دخل الفرد فيها 901\_3035 دولار أمريكي .
- الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع والتي يبلغ دخل الفرد فيها 3035-3859 دولار أمريكي.

ويرى المقترن أن تحدد الدول الأعضاء لنفسها الانتماء إلى أي المجموعة المناسبة لها بحرية وهذا ما ترك وجود تناقضات كبيرة في دقة التقدير حيث أخذت دول تقدیرات تفوق امکانیاتها الحقيقة وتقوم بتغيير الدخل من أجل بقائها في تصنیف ما . والتمنع بامتیازات واستثناءات الضريبة، ونظراً لتعذر وجود تعريف فني جامع للأمم المتحدة نفسها فإن جميع

<sup>(1)</sup> لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015 ، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص. 1 ، انظر الموقع: [http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15\\_Standaloneovervie](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15_Standaloneovervie)

<sup>(2)</sup>Olivier de Solage, Croissance ou développement des tiers monde, (Paris, L'harmattan, 1997), p. 247.

الاعضاء في الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الامريكية , كندا , أستراليا , إيسندا , اليابان , إسرائيل , سويسرا , جبل طارق و نيوزلندا صفت ضمن الدول المتقدمة , أما دول اخرى مثل أوربا الشرقية لا تزال خارج الاتحاد الأوروبي فقد اطلق عليها تسمية الاقتصاديات الانتقالية , في حين تم تصنيف دول اخرى نامية . إذ اعتبرت دول أمريكا اللاتينية ودول الخليج العربي والنمور الآسيوية و منها الصين دولاً نامية على الرغم من أن هذه الدول تتمتع بنتاج محلي أعلى من الناتج المحلي لبعض الدول الاعضاء وخاصة المنتجين الجدد للاتحاد الأوروبي . كما تعمل هذه المنظمة ساعية لتنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير بشكل إيجابي في مستوى التنمية والنمو الاقتصادي عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات في العمالة ونقل مستوى التكنولوجى الذي ينعكس إيجابياً على اقتصاديات البلدان النامية ومن المرقب أن تكون منظمة التجارة العالمية الذى من اهدافه انتقال السلع والخدمات بين مختلف الدول <sup>(1)</sup>.

### ج- تصنیفات مؤسسة (UNCTAD)

تعتمد مؤسسة UNCTAD على مؤشرات تقيم بها اقتصاد العالم ، ومن هذه المؤشرات :-

#### 1- حصة كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يحدد الناتج المحلي الإجمالي مستوى معيشة الأفراد ، في البلدان الناشئة الناتج أدنى من المستوى الحقيقي نتيجة عدم احتساب ما يقوم الأفراد في استهلاكهم الذاتي الاعمال التي تقوم على أساس التعاون والقطاعات غير المرتبطة بالدولة وكذلك استخدام وحدة نقدية موحدة كمعيار يطرح مشكلة بحد ذاته ، كون الدولار قوة شرائية تختلف بحسب البلد ، لذلك يفترض البنك الدولي ناتجاً محلياً للأفراد ، يأخذ بالاعتبار الأسعار والقوة الشرائية المقارنة ( Purchasing Power Parity ) فقلل من الفروقات رغم أنها تظل كبيرة جداً ، ومثال على الفوارق نبين المقارنة بين لوكسمبورغ التي يبلغ الناتج المحلي للفرد فيها حوالي 42 ألف دولار وبين الدول الإفريقية وناتجها المحلي الفردي بلغ حوالي ما يقارب ألف دولار <sup>(2)</sup>.

(1) عبد الحليم فضل الله ، فحـ اللامساواة، دراسة في أثـ النـوـ اـقـتصـاديـ فيـ لـبـانـ عـلـىـ الفـقـرـ وـعـدـالـةـ تـوزـيعـ الدـخـلـ بعد اتفاق الطائف، الأردن، عمان، المنهـلـ للـنشرـ، 2017ـ، صـ15ـ.

(2) كيف يمكن قياس الثروات :

#### 2- جاذبية الاستثمار المباشر:

دليل على نجاح دولة معينة في جذبها للاستثمارات الأجنبية وعلى اعتبار قدرة الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي قوة اقتصادية، إذ يدل اقبال الاستثمار الاجنبي شيء ايجابي او عكس ذلك، حيث شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة انخفاض على الصعيد العالمي بمعدل 16% فيبلغت القيمة الكلية 1.23 تريليون دولار في عام 2014 ، حسب تقارير الاستثمار العالمية لعام 2015 الصادر عن منظمة الأونكتاد ، وجاء في التقرير يمكن تحديد اسباب الهبوط الى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم ثقة المستثمرين بسبب المخاطر الجيوسياسية ، حيث قابلت الاستثمارات الجديدة تصفية الكثير من الاستثمارات الاخرى حيث تشير التقارير بان الصين اصبحت المستفيد الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عام 2014 تليها هونغ كونغ والولايات المتحدة الامريكية، واجتذبت الاقتصاديات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهي لاتزال المناطق الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافد. وتشكل الاقتصاديات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ، وهم الصين وهونغ كونغ وسنغافورا والبرازيل والهند<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن نشير بشكل موازي لتوسيعات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الثالث وقد ازدادت هذا التوسيع بشكل كبير حيث بلغ حوالي نصف تريليون دولار خلال عام 2014 كانت اغلبيتها ضمن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وهي هونغ كونغ ، روسيا ، والصين ، وكوريا ، وسنغافورة ، وشيلي ، وماليزيا ، وتايوان وتعتبر الشركات الآسيوية تستثمر في الخارج أكثر من اي شركات اخرى وحسب التقارير وتمثل الاقتصاديات الناشئة نسبة كبيرة تبلغ حوالي 35% من تدفق الاستثمارات الى الخارج بعد ان كانت نسبة قليلة 13% في عام 2007 مما ادى الى ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية إلى دول نامية أخرى اي بين بلدان الجنوب فارتفع من 7.1 تريليون دولار في 2009 الى 9.2 تريليون دولار في عام 2013 في هذه الفترة سجلت البلدان المتقدمة انخفاض في تدفق الاستثمارات الاجنبية الوافدة بنسبة 28% بقيمة 499 دولار<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> مركز الامم المتحدة العالمي، انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم حسب تقرير صادر عن الامم المتحدة:

<http://www.unic-eg.org/15582>

<sup>(2)</sup> مركز الامم المتحدة العالمي ، انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم حسب تقرير صادر عن الامم المتحدة، بتاريخ: 2015-06-24

## الجدول (1)

مؤشرات مختارة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات مختارة

(القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات))					البند
2014	2013	2012	2007-2005	1990	
1228	1467	1403	1397	205	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1354	1306	1284	1423	244	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
5.9	5.8	6.6	7.6	5.9	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

المصدر : الأونكتاد , تقرير الاستثمار الاجنبي لعام 2015 , الموقع <http://www.unctad.org/15583>

إذ أثر الاندماج بين الأسواق والسيطرة على الأسواق الأخرى عبر الحدود وتزايد دور الشركات, كما وضحت ذلك الأونكتاد كان له الدور البارز في عملية النمو العالمي , حيث نلاحظ ارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال المدة من 1990-2014 قد شهدت زيادة بشكل كبير إذ كانت في 1990 حوالي 205 مليار دولار إلى أنها ازدادت إلى 1228 مليار دولار في 2014, حيث رافق ذلك ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر إذ بلغ في 1990 حوالي 244 مليار دولار وارتفعت خلال 2014 إلى 1354 مليار دولار محققه زيادة كبيرة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي كان خلال عام 1990 ما يعادل 2198 مليار دولار حيث بلغ 1354 مليار دولار خلال 2014 , حيث رافق ذلك تغيرات طفيفة في معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر لل الصادرات من 1990-2014 بمعدل 5.9, ويتبين من خلال ذلك أن تدفقات رأس المال المستثمر قد شهد زيادة كبيرة في الواردات لكن شهد تغيرات منخفضة في الصادرات مما يبين الربحية الكبيرة التي حققها الاستثمار الأجنبي المباشر .

## 3- درجة الملاعة الإنمائية :

فالدولة التي تحصل التقدير "A" تكون درجة المخاطر لديها منخفضة , حيث تكون قدرتها على سداد الديون قوية , أما تقديرها "BBB" هذا يعني ان درجة مخاطرها تكون منخفضة وقدرتها على تسديد ديونها تكون معتدلة, بينما يشير تقدير "B+" فيعني ذلك درجة المخاطر لديها عالية وتكون درجة المضاربة مرتفعة . هذا التصنيف الإنمائي يبني على معلومات متوفرة وكاملة لمؤسسة التصنيف عن الوضاع الاقتصادي لبلد ما وتقسم المعلومات إلى خارجية

مستقلة وداخلية من مؤسسات البلد المعنى. ويشمل هذا التصنيف نقاط الضعف والقوة المتاحة للبيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية<sup>(1)</sup>.

#### خامساً:- مميزات البلدان الناشئة

قبل أن نتطرق إلى مميزات البلدان كبلدان متخلفة أو متقدمة يمكن إعطاء تعريف مختصرة للتخلف والتقدم حسب هيئة الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

التخلف :- من المصطلحات الاقتصادية تعكس واقع العجز في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي مع سوء استغلال الثروات والإمكانيات المتوفرة .

ويمكن تعريف التخلف كذلك بأنه مجموعة من الظواهر المترادفة التي تتميز بعدم التكافؤ الحاد بين الفقر والثروة وفي مستوى التخلف النسبي لبعض البلدان التي لها قدرة انتاجية غير مستغلة تنمو حسب الإمكانيات التي تتبع لها من الثقافة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا .

التقدم :- وهو مصطلح يعبر عن ظاهرة اقتصادية يعكس واقع الازدهار والتطور الاقتصادي والثقافي وكذلك يعبر عن الرفاه الاجتماعي ويجسد نمط الاستقرار السياسي ، ويعبر عن حسن استخدام الموارد المتوفرة وتحولها إلى مصدر ثروات متعددة . وقد قام إيف لاكوسن بتعريف التخلف بأنه :- مجموعة من الظواهر المترادفة والمعقدة والتي تتميز بعدم التكافؤ الحاد بين الفقر والثروة وفي مستوى التخلف النسبي لبعض البلدان التي لها قدرة انتاجية غير مستغلة تنمو حسب الإمكانيات التي تتبع لها من الثقافة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا<sup>(3)</sup>.

ويمكن ان نشير إلى قيام الخبراء العاملين في المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والأمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤسسة UNCTAD ومنظمة التجارة العالمية WTO وغيرها من المنظمات ، مجموعة من المعايير والمقاييس وصفات ومميزات وخصائص وشروط الانماء إلى عالم متختلف ومتقدم وهي مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> عبدالله رزق، مصدر سابق ، ص14-15.

<sup>(2)</sup> مفهوم التقدم والتخلف ومعايير التصنيف ، نояمبر 2015 ، انظر الموقع: [http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post\\_71.htm](http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post_71.htm)

<sup>(3)</sup> محمد بجاوي ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، فط1، فرنسا ، باريس ، 1981، ص 25.

<sup>(4)</sup> Frédéric Teulon, Croissance, crises et développement ، Paris, Edition PUF, 2010(, p.16 178.

**أ:- المعيير الاقتصادي :** وهو ابرز المعايير وأكثرها تعبيراً وتشمل:-

1- **حجم التبادل التجاري:-** تجمع بين الواردات وال الصادرات ، وهو يوضح الكميات الضخمة لرؤوس الأموال وكثرة الانتاج الزراعي والصناعي ، ومن خلال ذلك يظهر الفرق الشاسع بين الدول المتقدمة والمتخلفة .

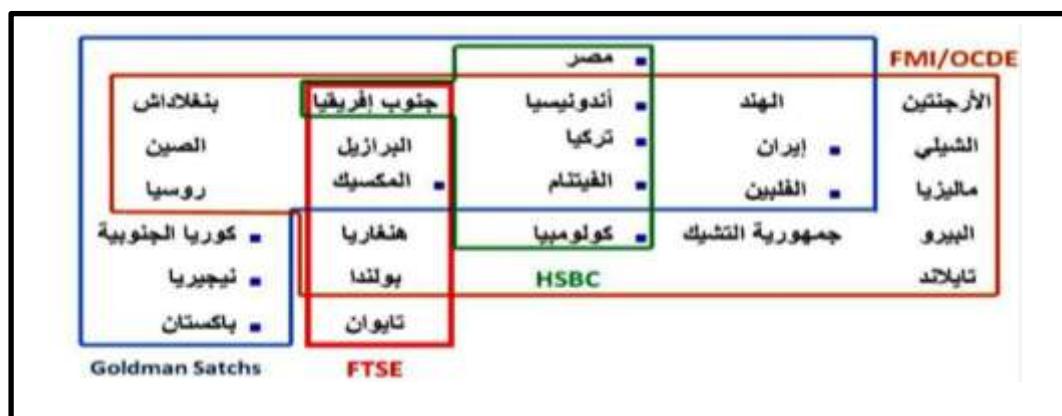
2- **الكمية المستهلكة من المواد الأولية :-** يقوم العالم المتتطور باستهلاك الطاقة والمعادن ، وبصفة خاصة المحروقات بكميات كبيرة جداً لتطور الصناعة ووسائل النقل لديها ، في الوقت ذاته فإن نصيب البلدان المختلفة منها يكون محدوداً لضعف القطاع الصناعي لديها ويستثنى من ذلك الدول الصناعية الجديدة منها .

3- **كمية الدخل الوطني الخام :** هو كمية الخدمات المقدمة والسلع المنتجة في بلد معين وخلال فترة زمنية محددة ، ويعد من ابرز المقاييس واكثرها دقة ، فزيادتها تدل على ضخامة الإنتاج الصناعي ، وارتفاع واردات القطاع السياحي ، والمواصلات والنقل ... ويسطير العالم المتتطور على ما نسبته 90% بالمائة من اجمالي الدخول الخام في

العالم<sup>(1)</sup>.

**ب:- المعيار الثقافي :-** وهو أيضاً من الوسائل الأساسية لمعرفة تخلف البلدان او تقدمها، فمعرفة مستوى التعليم ونسبة الأمية وعدد المجلات والكتب التي يصدرها سنوياً كذلك مدى التطور في وسائل الإعلام تستخدم جميعها كآليات لقياس مدى تخلف البلد وتقدمه إذ تمثل التنمية الثقافية أحد اهم الابعاد في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ربطها بالأبعاد الأخرى لعملية التنمية ، اي التنمية ذات البعد المادي<sup>(2)</sup>.

الشكل (1) ترتيب اقتصادات البلدان الناشئة



<sup>(1)</sup>Frédéric Teulon, op, Cit ,P;179-180.

<sup>(2)</sup>فيروز راد ، مصدر سابق ، ص53.

الدول الجديدة الناشئة 11 "NEW" Goldman satchs

ومن خلال الشكل اعلاه يلاحظ ان جنوب افريقيا الدولة التي تشتراك بجميع الصفات الاربع:-

(FTSE- Goldman Satchs- FMI/OCDE- HSBC )

اما الدول BRICS نجد هذه الدول ذات التصنيف المعتمد من قبل كل من Goldman Satchs FMI/OCDE مع الدول الباقية .

وبالنظر لتنوع الأوضاع في الدول النامية وبروز الاقتصاديات الناشئة ، يبدو من الضروري السعي لوضع توصيف اكثراً وضوحاً لهذه الاقتصاديات وجعل بعض الصفات التي تميزها عن البلدان النامية ، وهذا ما سعى إليه عدد من الاقتصاديين في (عام 1993) برادفورد وفي عام 2000 ج. زاكس وفي عام 2001 د. جانكي ( وعلى الرغم من ذلك تبقى مجموعة من الدراسات الأولية في هذا المجال وركزت على جانب التصدير ، وبين الاقتصادي كولن برادفورد في عام 1993 النتائج لمحاولته في التصنيفات المالية العامة لعينة مكونة من 20 دولة من الاقتصاديات النامية على أساس مجموعة من المتغيرات التي توصف الاقتصاديات الناشئة مسبقاً<sup>(1)</sup> .

وما احتفظ بها من متغيرات تؤشر النمو هي معدلات التصنيع والإنتاج ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من 1965-1980، وانطلاقاً من البيانات المتوفرة وضح الاقتصادي برادفورد وجود أربع مجتمعات ، تتالف المجتمعات الأولىتان من دول شرق آسيا حصراً وهي الدول التي تسجل أفضل الأداء في التنمية . أما المجتمعات التاليتان تتكونان من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا . وعلى الرغم من أهمية ذلك يواجه هذا النهج قيود كثيرة ما دام يفضل "النتائج" على وجه الخصوص يحتفظ بالسلع المصنعة للتصدير كمصدر مهم لعملية النمو ، لذا كان من الضروري وضع وصف للدول حسب درجة نموها بالاعتماد على مسارات معتمدة في تحديد النمو<sup>(2)</sup> .

ويعد جيفري زاكس الذي وضع تصنيفه في عام 2000 واعتمد في ذلك على نوع التنمية المتبعة على عكس من سبقه في هذا الجانب ، فهو يعتمد على فحص مجموعة كبيرة من دول العالم ولا يعتمد في ذلك على مجموعة محددة من البلدان الناشئة أو النامية . ويعتمد على

<sup>(1)</sup>Nathalie Avallone et Françoise Nicolas, Op. Cut, p. 28.

<sup>(2)</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة , FOOD& Agriculture Org, 1995 , ص 67.

مجموعة من الانواع وهي : اللحاق بالركب - النمو الداخلي - والنمو الذي يعتمد على الموارد الطبيعية والعزلة الاقتصادية ، ويعتمد الانتماء في كل المجموعات على توفر مجموعة من المعايير البسيطة وفقاً لنوع التنمية اي المجموعة الاولى يجب ان يمتلك البلد ما لا يقل عن عشرة من براءات الاختراع لكل مليون نسمة وتضم الولايات المتحدة الامريكية .

اما فيما يخص المجموعة الثانية من البلدان تبلغ الصادرات المصنعة من فئة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية من 5-8% من الناتج المحلي <sup>(1)</sup>.

اما فيما يخص المجموعة الثانية من البلدان تبلغ الصادرات المصنعة من فئة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية من 5-8% من الناتج المحلي <sup>(2)</sup>.

ويتنمي البلدان الى المجموعة الثالثة التي كانت حصة صادراتها من السلع الاساسية لا تتجاوز 10% من الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان ، إذ ينتمي البلد للمجموعة الرابعة الذي معدل خصوبته اكبر من 4%. اما اذا كان البلد منعزلاً اقتصادياً ولا ينتمي الى المجموعات الاربعة السابقة وان الهدف من تسلیط الضوء بهذا الشكل لنبين الديناميکيات الممكنة لعملية التنمية فهي عملية الاختزال من اجل الوصول الى الغاية رغم محدودية المتغيرات المتوفرة ، رغم اننا ننطلق من مجموعة من المتغيرات التي كان مسلماً بها لمعرفة اساسيات النمو . وحسب ما يرى ديدبيه جانكي الذي اجرى بحثة عام 2002 بالاعتماد على اقتصاديات البلدان المتقدمة وخصوصاً البلدان الصناعية المنظورة والاستفادة من التجربة التي مرت بها يمكن تصنيف البلدان النامية الى

ثلاث مجاميع

- اقتصاديات في ضوء اللحاق السريع برکب البلدان المتقدمة
- مجموعة من الدول المتباينة الدخل بين المتوسط والمرتفع
- البلدان في مستويات منخفضة الدخل

ويمكن القول احدى فوائد تسلیط الضوء على هذه الدراسة تبيان التفاوت الحاصل في توزيع الدخل ضمن مجموعة الفئات المختلفة ، وتعد بداية تستحق التعمق بها في دراسة البلدان <sup>(1)</sup> الناشئة .

<sup>(1)</sup> اليونسكو ، تقرير اليونسكو نحو عام 2030، الناشر اليونسكو ،2018، ص190-191 .

<sup>(2)</sup> محمد صادق إسماعيل ، التجربة التركية ... من أثاتورك إلى أردوغان ، الأردن ، عمان، المنهل للنشر ، 203، ص24.

وخلال فترة الأربعين سنة التي مضت سجل عدد كبير من البلدان النامية اداء مستوى اقتصادي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى مستوى تعادلته بـ القوة الشرائية مع الدول المتقدمة حيث ان هذا التدراك شمل فئة محددة من البلدان وفي بعض المناطق الجغرافية التي تميزت بمستوى صناعي مرتفع ، والحقيقة ان البلدان التي تقع في شرق آسيا هي الوحيدة التي قاربت ذلك المستوى من التقدم الاقتصادي كما هو الحال في سنغافورا وكوريا الجنوبية وتايوان<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>B A ogot , Generale History of Africa – vol. V – Africa from the sixteenth to the eighteenth century ,UNESCO, 1998, P;112.

<sup>(2)</sup> منظمة الاغذية والزراعة الأمم المتحدة، حالة الموارد السكانية وتربيبة الأحياء المائية في عام 2018. تحقيق اهداف التنمية ,FOOD& AgricultureOrg,2018 , ص 57

### **الفصل الثاني**

#### **استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

##### **التمهيد**

تبنت فيتنام ورواندا خطط اقتصادية ساعدتها بالنهوض باقتصادها ، إذ عانت هذه الدول سنوات طويلة من الحروب إذ سعت تلك البلدان بالاعتماد على مواردها المتاحة وإتباع أفضل السبل لجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المنشودة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكنت هذه الدول التخلص من الفقر لتدخل ضمن أسرع الاقتصاديات نمو خلال العقود الـآخرين ، وقد استفادت كل من فيتنام ورواندا من سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ، وبناء المنظومة الاجتماعية والإنسانية التي دمرتها الحرب مع مراعاة الخصوصية لتجربة كل من البلدين في التنمية المتبعة لها، إذ تبنت تلك الدول تجارب تنموية تتسمج مع مواردها المتاحة وإمكانياتها البشرية المتوفرة، إذ يعتبر العامل المشترك الأبرز بين الدول هو تحقيق معدلات تنمية اللافقة الانتبه ، وإذا أردنا النظر إلى العراق بما يمتلكه من مقومات النهوض يستطيع من خلالها الحاق بركب تلك البلدان ، يُعد العراق من الدول التي لديها موارد طبيعية الزراعية والنفطية وموارد معدنية وموارد بشرية كافية للنهوض بواقعة خلال فترة زمنية محدودة.

سوف نتناول في المبحث الأول تحليل الواقع التنموي في فيتنام ونطرق إلى أهم المجالات التي ساعدت فيتنام في نهضتها الاقتصادية، أما المبحث الثاني سيتناول التجربة التنموية في رواندا وكيف استطاعت تلك الدولة في بناء تجربة تنموية في إفريقيا وأصبحت محطة انتظار العالم.

### **المبحث الأول**

#### **تحليل التجربة التنموية في فيتنام**

تقع فيتنام في جنوب شرق آسيا في شبة جزيرة الهند الصينية وتمتد على شكل شريط ضيق يأخذ في الاتساع جنوباً وشمالاً، وتبلغ مساحتها 334.332 كم<sup>2</sup> وتوجد مجموعة من الجزر الصغيرة التابعة لها في بحر الصين، يحدها شرقاً وجنوباً بحر الصين الجنوبي، وشمالاً الصين الشعبية، وغرباً كمبودياً ولaos، وقد تألفت في الأصل من اتحاد أنام وتونكين وكوشين<sup>(1)</sup>، عدد السكان 84.525.639 نسمة وعاصمتها هانوي وعملتها البيسو<sup>(2)</sup>، وارضها تميز بكونها سهل ساحلي ضيق جداً يمتد مع شاطئ البحر ويتسع هذا السهل في شمال البلاد حيث تجري فيه عدة أنهار وروافد منها النهر الأحمر، كما يتسع في الجنوب وتجري فيه أنهار كثيرة أهم تلك الانهار نهر الميكونج وروافده، وتكثر الأدغال في هذا السهل، والامطار الغزيرة في الشتاء والصيف ولكنها في الشمال أقل في فصل الشتاء، فيتنام دولة غنية جداً في الموارد الزراعية بصورة عامة، وهناك ثروة معدنية مثل الذهب والمنغنيز والقصدير والفضة والنحاس وتحتوي على البترول المعمور في باطن اراضيها ومياهها الاقليمية، أما الانتاج فأنها تصدر الارز والشاي والمطاط والقطن والبهارات والسكر والاناناس والخضروات وتسهم الصناعة الوطنية والتجارة في النمو الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

تتمتع جمهورية فيتنام بسوق اقتصادي متقدم ومنفتح كان اقتصادها مستقلاً بالكامل ما بين عام 1936 وإلى غاية 1973 وبالرغم من أنه كان قائماً على الخطط الاقتصادية الرباعية والخمسية بقي اقتصاد فيتنام مستقراً لمدة 10 سنوات، ثم جاءه بعد ذلك صعوبات نتيجة للتصعيد أثناء الحرب التي أدت إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي والتضخم وعجز كبير في الميزانية وعجز اقتصادي كبير كان على الحكومة الفيتنامية الجنوبية إجراء اصلاحات إذ لعبت الولايات المتحدة بعد ذلك دوراً هاماً في هذا الاقتصاد والتقنية التي قدمتها<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد بن ناصر العبودي، أيام في فيتنام، ط١، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 15.

<sup>(2)</sup> محمد الجابري، موسوعة دول العالم حفائق وارقام، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الثانية 186,2000 ص.

<sup>(3)</sup> محمد بن ناصر العبودي . مصدر سابق ص 15-16.

<sup>(4)</sup>Economic Growth around the world ancient times to the present day: statistical Tables ,phan 1.A.G vinogradov .WP IPGEB,2015, .P.88-89 .

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الفترة قبل عام 1965 اتسمت بنسبة نمو متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد فيتنام الجنوبية رافق ذلك ارتفاع معقول في مؤشرات أسعار المستهلك وظلت الاستثمارات قوية ، كما حافظت الزراعة والصناعة بشكل عام على معدلات نمو مرتفعة<sup>(1)</sup>.

ويمكن الإشارة الى أن الحكومة في عام 1955 أستablished البنك المركزي الوطني ومكتب الصرف الاجنبي كما أصدرت عملتها الوطنية لتحل محل الفرنك الفرنسي للدول الهندي صينية وحدد سعر صرف الدونغ مقابل الدولار الامريكي بـ 35:1، وكذلك اقيمت الاصلاحات الزراعية وامتدت حتى عام 1960 وحددت الاراضي غير المستخدمة واعيد توزيعها على المزارعين وحددت ملكية الارض بـ 1كم مربع لكل فرد أما ما زاد على ذلك فيتم بيعه للحكومة لتبيعه بدورها للفلاحين الجdirين الراغبين بها ، وكان على ملاكي الاراضي والفلاحين توقيع عقد استخدام الاراضي ، وفقاً لإيجار الاراضي حيث كان مادة إلزامية ادت هذه السلسلة المتالية من الاصلاحات الى تمليك ثلثي اراضي فيتنام<sup>(2)</sup>.

مدينة هانو عاصمة فيتنام وثاني أكبر مدنها بعد مدينة (هوتشي منه) وكانت هانوي عاصمة فيتنام الشمالية بعد الاتفاقية على تقسيم فيتنام في عام 1954 وبعد سيطرة المقاومة الفيتتنامية على الجنوب الفيتتنامي في عام 1975 وتوحيد جنوب وشمال فيتنام في دولة فيتنام واحدة وأصبحت هانو عاصمة الدولة الموحدة وتعد المدينة مركز تجاري مهم جداً وميناؤها نشط الحركة وتضم المدينة عدد من الصناعات مثل الصناعات الغذائية والسكنى والدراجات والآلات الزراعية وتزدحم شوارع المدينة بالقطارات الكهربائية والدراجات أما السيارات فيقودها المسؤولون الحكوميون فقط<sup>(3)</sup>.

شهدت فيتنام خلال العقد الاخير نمو اقتصادي سريع بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة قدرها 7%، وتعد فيتنام من أكثر البلدان تطوراً في مؤشرات التنمية البشرية ، وتطور ملحوظ في قطاعي التعليم والصحة والعمل على رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> Fledgling Financial Markets in Vietnams Transition Economy , 1986-2003. Vuong Quan Hoang .p:5

<sup>(2)</sup> Economic Growth around the world ancient times to the present day, OP Cit.P.88-89.

<sup>(3)</sup> حسام الدين ابراهيم عثمان ، موسوعة دول العالم ، ط2، مصر، القاهرة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 214-215.

<sup>(4)</sup> Steve Bass, David Annandale, Phan Van Binh, Tran Phuong Dong, Hoang Anh Nam, Le Thi Kien Oanh, Mike Parsons, Nguyen Van Phuc, and Vu Van Trieu, Integrating environment and development in Viet Nam , the Viet Nam/UNDP Poverty Environment Programme, 2010,p;11.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

ويتضح أن فيتنام من أكثر اقتصاديات العالم إنفتاحاً، إذ عملت الحكومة الفيتنامية على إزالة أغلب الحاجز الجمركيه وغير الجمركيه وعملت على توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية، وحققت الحكومة انجازات مهمة في تحرير التجارة، إذ يقع شركائهما الرئيسيين في التجارة في شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، ويمكن الوصول إليها في الغالب عن طريق البحر والجسر وتجارتها مع دول الجوار المتاخمين محدودة، وبالتالي التجارة عبر الناطق الحدودية ضئيلة باستثناء الحدود الشمالية مع الصين<sup>(1)</sup>.

### **المطلب الأول**

#### **تحليل مؤشرات النمو للاقتصاد الكلي لفيتنام**

##### **أولاً:- الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام**

يتسم الاقتصاد الفيتنامي في بداياته بمستويات نمو اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية وغير مستقرة لما شهدته البلاد من عدم استقرار داخلي وكذلك الحرب التي خاضتها فيتنام مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت فيتنام ان تتوحد بعد انتصارها بالحرب وقد شهدت الفترات اللاحقة مستويات مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في فيتنام 68.6% خلال عام 2015 للاستفادة من نمو الصادرات 2.18% والطلب المحلي 2.9% وأدى تصافر ارتفاع العائدات من الصادرات وتراجع التضخم إلى تعزيز الدخل الحقيقي، مما نتج عنه نمو قوي في الطلب المحلي والاستثماري، لكن اعتدال النمو إلى 5.9% الفصول الثلاثة الأولى من 2016 ولكن السبب الرئيسي وراء التباطوء هو موجة جفاف كبيرة تسببت في تراجع النمو في القطاع الزراعي بمتوسط 6.0% خلال الفصول الثلاثة الأولى من ذلك العام، فضلاً عن ذلك تباطؤ الصادرات على إثر انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تقليص الانتاج، إلى جانب ذلك أدى تباطؤ النمو في البلدان المستوردة من فيتنام إلى تقليص حجم الصادرات<sup>(2)</sup> كما وحققت الاقتصاد الفيتنامي زيادة في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 160% في عقدين فقط، فقد أقرت الكثير من قوانين الاستثمار لغير الآية في آسيا وخارجها بوصفها جزءاً من عملية

<sup>(1)</sup> Vietnam Connecting Vietnam for Growth and Shared Prosperity 2019 Development Report , Connecting Vietnam for Growth and Shared Prosperity 2019 Development Report Final Report December 2019 , p:1.

<sup>(2)</sup> محمد ابراهيم رمزي ، نهضة دول شرق آسيا الدروس والعبر ، مكتبة الاهرام المصرية ، مصر، الطبعة الثالثة، 2018، ص 243.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الاصلاح ، تعد فيتنام احدى الدول التي تحدث العديد من النظريات حول عواقب التنمية القائمة على التجارة والاستثمار الأجنبي وتأثيره<sup>(1)</sup> .

نلاحظ من الجدول(5) ان معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي خلال 1988 حيث كان نحو 74.58% في فيتنام شهد انخفاض كبير ويرجع سبب ذلك الانخفاض يعود الى ارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة النفقات وخاصة ما ينفق على شكل رواتب للموظفين في القطاع الحكومي ولقد استمرت نسبة هذا الانخفاض خلال عام 1998 حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي 25.75 - % مسجلة ادنى معدل للنمو الاقتصادي للبلاد ومن العوامل التي ادت الى هذا الانخفاض انخفاض اسعار المنتجات الزراعية بصورة عامة والرز بصورة خاصة , كما شهد عام 1991 ارتفاع كبير في معدل الناتج المحلي الاجمالي بـ 53.48 إذ منحت الحكومة الفيتنامية وللمرة الأولى الحرية للفيتناميين في استخدام أراضيهم وزراعتها وفقاً لرغبتهم مع الاحتفاظ بحق الدولة في استرجاع الأراضي إذا ما هجرها أصحابها ، ضمن عملية ضخمة لتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وهي عملية اعتبرت تحولاً جذرياً في سياسة وأيديولوجية الحزب الشيوعي الحاكم، وعندما نلاحظ الجدول ادنى نشاهد ارتفاع في معدل الناتج المحلي الاجمالي وحتى في الازمة العالمية عام 2008 اخذت معدلات في الناتج المحلي الاجمالي بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي 13.99 مليار دولار ورافق ذلك ارتفاع في متوسط دخل الفرد اذ بلغ حوالي 1149 دولار مسجلاً معدل نمو 91.21% ، كما شهدت فيتنام اعلى معدل للناتج المحلي الاجمالي في 2019 اذ بلغ بحوالي 92.361 مليار دولار مسجلة معدل للنمو 47.59% الاقتصادي إذ يعتبر العامل الابرز في حدوث النمو الاقتصادي بصورة عامة والناتج المحلي الاجمالي بصورة خاصة الى ربط فيتنام بسلسل التوريد العالمية التي تربط بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وكذلك ارتباطها بالمنظمات التجارية الدولية العامل الذي عزز من زيادة صادراتها الى العالم الخارجي .

<sup>(1)</sup>Thomas Jandl ، Vietnam in Global Economy . The dynamics of Integration ، Decentralization ، and contested politics ، Lexington Books ، 2013, p:1.

## الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام

---

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ومعدل النمو في فيتنام للفترة (1985-2019)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	لفرد بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	العام
	231	14.09	1985
%86.94	423	26.34	1986
%39.17	575	36.66	1987
%-74.58	390	25.42	1988
%-75.25	95	6.29	1989
%2.86	95	6.47	1990
%48.53	138	9.61	1991
%2.70	139	9.87	1992
%33.53	182	13.18	1993
%23.59	221	16.29	1994
%27.31	277	20.74	1995
%18.90	324	24.66	1996
%8.84	348	26.84	1997
%1.37	348	27.21	1998
%5.40	363	28.68	1999
%8.68	390	31.17	2000
%4.64	405	31.69	2001
%0.07	430	35.06	2002
%12.80	481	39.55	2003
%14.86	547	45.43	2004
%26.85	687	57.63	2005
%15.51	784	66.37	2006
%14.26	906	77.41	2007
%21.91	1149	99.13	2008
%6.48	1217	106.01	2009
%8.55	1318	115.93	2010
%14.46	1525	135.54	2011
%13.01	1735	155.82	2012
%9.88	1887	171.22	2013
%8.04	2030	186.20	2014
%3.64	2085	193.24	2015
%5.86	2192	205.28	2016
%8.26	2366	223.78	2017
%8.73	2567	245.21	2018
%47.59	2715	361.92	2019

مصدر البيانات : - البنك الدولي

<https://www.macrotrends.net/countries/VNM/vietnam/gni-gross-national-income>

### **المطلب الثاني**

#### **العوامل التي ساعدت على نهضة فيتنام**

##### **اولاً:- الاستثمار الاجنبي ودوره الفاعل في تنمية القطاع الصناعي**

إن التحول الذي قامت به فيتنام من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التصدير واعتمادها على التصنيع، ومن الواضح أن أصحاب القرار في فيتنام تجنبوا اتباع السياسة الاقتصادية الفشلة التي اتبعتها اقتصاديات أمريكا اللاتينية والتعلم من التجارب الناجحة لدول شرق آسيا والاستفادة من نجاح الاقتصاديات الصناعية الحديثة (الوز الطائر الشهيرة) والتي حققت نجاحات كبيرة جداً خلال العقد الماضي، إذ أرتفع الناتج الصناعي لفيتنام خلال عام 2011 ليصبح 2.15% وزاد إجمالي الصادرات السنوية بنسبة 1.18%， ولا يمكن إنكار أن الأداء الصناعي والتصدير كان المحرك الرئيسي لهذا النمو الاقتصادي إذ شهدت البلاد تغيير جذري خلال العقود الماضيين، كما شهدت فيتنام تزايد كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر الديناميكي والقطاع الخاص في التصنيع والتصدير، على عكس السلوك الاحتكاري السابق في عدم كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة، واليوم الشركات المملوكة للدولة المتبقية أصبحت من أهم مصادر التصنيع وأكثرها نشاطاً وتنافسية، ويمكن أن يكون ذلك مثيراً للاهتمام ومفيداً وخاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل تكون قادرة من خلال الاستفادة من تجربة فيتنام<sup>(1)</sup>.

ويمكن ان نشير دور الدول في حق السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وثرواتها، وكذلك حق الدول في تحديد النظام السياسي الملائم لها، ومن أبرز هذه الطرق التي تعمل بها على أساس التعاون وتبادل المصالح بين الدول الغنية المتقدمة والدول الناشئة على شكل الاستثمار الاجنبي<sup>(2)</sup>.

تُعد فيتنام ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للمستثمرين الاجانب لوجود قوة عاملة ذات تنافسية عالية وسوق محلي واسع، وكذلك لتمتع البلد بالاستقرار السياسي، والمسار السليم للاقتصاد الكلي، وكذلك بيئة الاعمال الاخذة بالنمو، كذلك اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات برفع القيود التدريجية عن الاستثمار الاجنبي خلال عام 2007 تم انضمام فيتنام لمنظمة التجارة العالمية مما فتح امامها آفاق جديدة في التنمية الاقتصادية وشجع الاستثمار الاجنبي، وأخر اجراء

<sup>(1)</sup>The Evolution of Vietnamese industry Nguyen Thi Tue Anh, Luu Minh Duc, and Trinh Duc Chieu, LEARNING TO COMPETE, Working paper no.19, p:1.

<sup>(2)</sup>أحمد كاظم الساعدي ، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام ، الأردن ، عمان، المنهل للنشر 2020، ص 29.

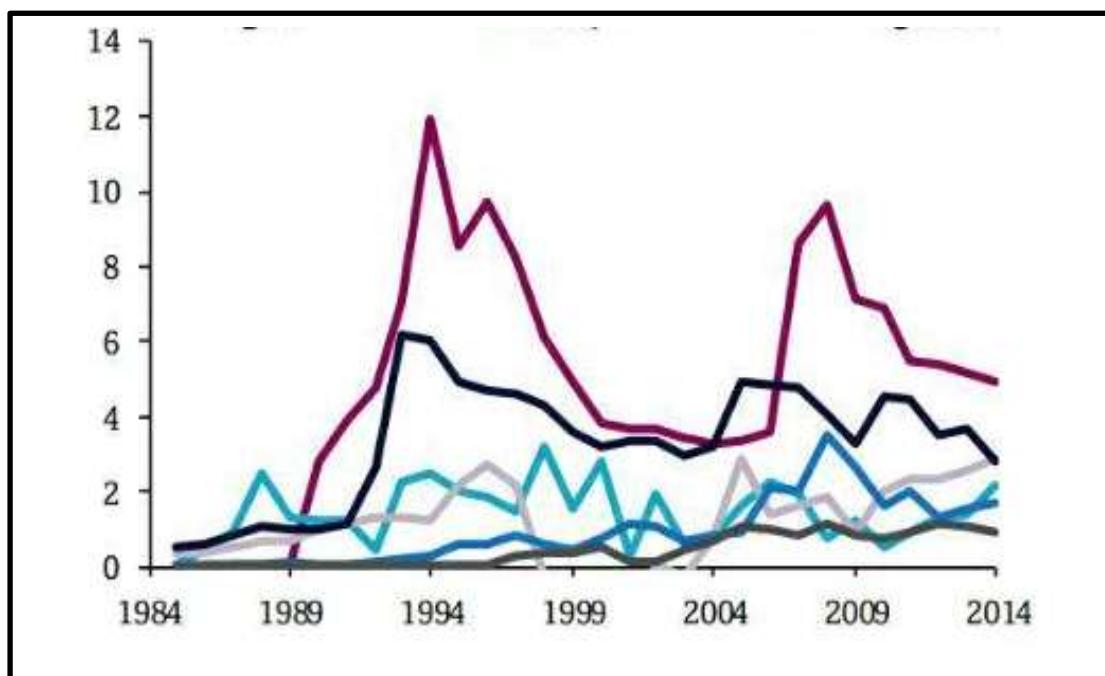
## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

اتخذته الحكومة قامت برفع القيود المفروضة على تملك الاجانب في القطاع العقاري , إذ توجهت معظم الصناعات الاستثمارية الى صناعة الإلكترونیات والملابس والمنسوجات والسلع الاستهلاکية , إذ استطاعت فيتنام من خلال التفاوض لعقد مجموعة من الاتفاقيات تخص التجارة الحرة , بما فيها الشراكة عبر المحیط الهادی , وهو ما يؤدي الى اندماج اعمق في الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>

الشكل (2)

الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية الناتج المحلي الاجمالي %

فيتنام ----- الصين ----- الفلبين ----- الهند ----- اندونيسيا ----- بنغلادش



المصدر: تقریر البنك الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

ويوضح الشكل (2) ان فيتنام تسجل اعلى معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية والناشرة على حد سواء متقدمة في ذلك على الصين والفلبين والهند واندونيسيا وبنغلادش .

ويمكن ان نشير في فيتنام كان ينظر إلى صناعة الإلكترونیات لها مساهمة كبيرة في تأمين العملات الأجنبية إذ وفرت هذه الصناعة العمل للأيدي العاملة مقابل القيمة للاستثمارات الأجنبية وكان معدل قيمة الإنتاج للمعدات الكهربائية والالكترونية يمثل فقط 1-2% من

<sup>(1)</sup> تيم تيربن، جينغ أ. جانغ، بيسى محمد برغوص، واسانتا أماراداسا ، مصر، القاهرة ، تقرير حول جنوب شرق آسيا وأوقیانوسیا، ص 688-689.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الصناعات التحويلية في فيتنام عام 1990، وبعد عام 2000 على الرغم من قيمة الإنتاج ومعدلات التصنيع والمعدات المتعلقة بالإلكترونيات قد زادت بشكل طفيف ، إلا أنها ارتفعت إلى 3% فقط عام 2000 إذ شكلت 5-4% من سلع التصدير كل القطاعات على وجه الخصوص حتى عام 2001 ، ولكن بعد عام 2002 كان الاستثمار الأجنبي قد تطور هذا القطاع بقوة وبالتالي تراجع دور المصنعين الإلكترونيات التي تعتمد على رأس المال المحلي، كما قال (تران كوانج)الأمين العام للصناعات الإلكترونية الفيتنامية قد تعرضت الصناعات الإلكترونية للركود حوالي عقدين من الزمن ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة فترات: <sup>(1)</sup>

الفترة الأولى :- التجميع من المكونات المستوردة .

الفترة الثانية :- الاستثمار في المكونات والتعاقد مع الشركات المحلية .

الفترة الثالثة :- الدراسة والاستثمار في التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتعزيز الصادرات .

إذ شهدت فيتنام في نهاية الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية في المنتجات الإلكترونية حصتها السوقية للثلاجات ومكيفات الهواء ، وهي من المنتجات الرئيسية في فيتنام كان المنتجين المحليون حصة حوالي 10% عام 2005 ، وبعد ذلك ازدادت سيطرة واحتكار رأس المال الأجنبي لتصل إلى 97% من الحصة السوقية للثلاجات و 92% لمكيفات الهواء ، في مجال الإلكترونيات في فيتنام وخاصة في مجال الأجهزة الكهربائية المنزلية ، سادت الشركات المصنعة الأجنبية في السوق ، ولا تزال الشركات الفيتنامية تتمتع بعرض لزيادة حصتها في السوق ، ومع ذلك عام 2005 حققت الشركات المصنعة المملوكة لرأس المال الأجنبي 92% من السوق <sup>(2)</sup> .

ويمكن أن تشير التقارير عن الاستثمار العالمي 2014 الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك الاونكتاد إلى ارتفاع التدفقات العالمية ازدادت عام 2013 لتصل إلى 1.45 تريليون دولار كما ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي العالمية لتصل 778 مليار دولار عام 2013 في البلدان النامية وكانت لفيتنام حصة كبيرة منها <sup>(3)</sup> .

<sup>(1)</sup>The Evolution of Vietnamese industry Nguyen Thi Tue Anh,Cit, op , p: 24-25.

<sup>(2)</sup> مركز البحث الأكاديمي ، العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصادات الدول النامية ، مركز البحث الأكاديمي 2016، ص 143.

<sup>(3)</sup>S. Sakata , Vietnam Economic Entities in Transition, Springer 2013,p:105.

## الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام

---

**جدول(3)**  
الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام

العام	التدفقات الدخلية بالدولار الأمريكي	% من الناتج المحلي الإجمالي
1987	0,01	%0,03
1988	0,01	%0,03
1989	0,00	%0,06
1990	0,18	%2,78
1991	0,38	%3,90
1992	0,47	%4,80
1993	0,93	%7,03
1994	1,94	%11,94
1995	1,78	%8,59
1996	2,40	%9,71
1997	2,22	%8,27
1998	1,67	%6,14
1999	1,41	%4,92
2000	1,30	%4,16
2001	1,30	%3,98
2002	1,40	%3,99
2003	1,45	%3,67
2004	1,61	%3,54
2005	1,95	%3,39
2006	2,40	%3,62
2007	6,70	%8,65
2008	9,58	%9,66
2009	7,60	%7,17
2010	8,00	%6,90
2011	7,43	%5,48
2012	8,37	%5,37
2013	8,90	%5,20
2014	9,20	%4,94
2015	11,80	%6,11
2016	12,60	%6,14
2017	14,10	%6,30
2018	15,50	%6,32
2019	16,12	%6,15

مصدر البيانات :- البنك الدولي:-

<https://www.macrotrends.net/countries/VNM/vietnam/gni-gross-national-income>

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

ونلاحظ من الجدول (3) ان معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في فيتنام قد شهد تزايد بصورة مستمرة نتيجة للاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد مما لقى بظلاله على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ كانت مشاركة الاستثمار الاجنبي خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي محدودة نتيجة لهيمنة القطاع الزراعي على بقية القطاعات الذي لم يعتبر عنصر جذب فاعل لرأس المال الاجنبي ، ولكن خلال فترة التسعينات من القرن الماضي نلاحظ ارتفاع الاستثمار الأجنبي نتيجة التطور الصناعي الذي يشهده العالم بصورة عامة وجنوب شرق آسيا بصورة خاصة ونتيجة لتوفر الابدي العاملة الصناعية الرخيصة والماهرة اصبحت فيتنام محطة انتظار العالم من ناحية الاستثمار الاجنبي المباشر، ان عام 2019 هي قد شهدت أكبر تدفقات لرأس المال الاجنبي وبلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 15.6 % كان له دور فعال في عملية التنمية بسبب القوانين التي سنتها فيتنام جعلت منها مصدر جذب مهم لرؤوس الاموال الأجنبية . ورافق ذلك وجود رغبة حقيقية للتنمية من خلال الحكومة لما لها من دور فعال في فتح الباب امام رأس المال الاجنبي في الاستثمار وزيادة دوره في تحريك عجلة الاقتصاد.

**ثانياً- دور القوى العاملة في تنمية فيتنام :** - إن الاهتمام بسوق العمل في آسيا أمر مهم وأساسي للحد من الفقر ، والنهوض بمستويات المعيشة بالنسبة الأغلبية العظمى من عمال آسيا واسرهم ، فالحد من الفقر يتطلب توفير عمل للأشخاص ، إذ يتسم التركيز على التنمية وتطوير الواقع الاقتصادي من أجل توفير العمل اللائق ، ويعني ذلك توفير العمل الدائم والرعاية الاجتماعية <sup>(1)</sup> ، يعتمد الاقتصاد الفيتنامي بشكل اساسي على السلع المصدرة مع اعتماده على الكثافة في الابدي العاملة مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في هذا المجال ، إذ ظهرت فيتنام خلال العقود الثلاثة الماضية كواحدة من افضل قصص النجاح في المجال الاقتصادي في العالم ، إذ بدأت في طريق النجاح الاقتصادي عام 1986 ، وكانت ردأ على الضعف الاقتصادي الذي كانت تواجهه فيتنام ، بدأت الخطوة الأولى للإصلاح بتحول الى بلد منفتح على العالم الخارجي ، ومنذ تلك المدة حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما نسبته 6.6% وذلك لم يجعلها تتأثر كثيرا بالازمة المالية التي ضربت دول آسيا في عام 1997، وكذلك لم يجعل فيتنام تعاني من ازمة 2008 بل تجاوزت ذلك باقل الخسائر ، إذ ركزت في تنميتها على قطاع الصناعات التحويلية كثيفة اليد العاملة والانتاج لغرض التصدير ، إذ كانت فيتنام تتميز بتركيبة سكانية

<sup>(1)</sup> International Labour , ILO Regional Office for Asia & the pacific Organization, Asian Regional MEETING , ص 4.3 International Labour, 2003 تحقيق العمل اللائق في آسيا ،

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

يتغلب عليها الشباب التي جعلت منها مركزاً لبناء القوة العاملة وقد رافق عملية التنمية فيها انتقال وبصورة مستمرة للقوة العاملة من الريف الى المدينة وساهم ذلك في إبقاء الأجر عند معدلات تنافسية مناسبة ، وقد شجع موقع فيتنام المهم على طريق التجارة الدولية في جنوب شرق آسيا والذي تعتبر الصين مقراً لها وقربها من الصين على اندماج فيتنام في سلسلة التوريد لمصانع آسيا المهمة في العالم وساعد ذلك بنمو قيمة الصادرات من السلع التي كانت تشكل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1988 والتي قفزت الى 7.8% عام 2014<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً - فتح الأسواق نحو الآفاق العالمية :** - في فترة ما بين إطلاق الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينيات وبداية ظهور بوادر الازمة المالية العالمية خلال 2007 عام ، كانت فيتنام واحدة من أكثر الاقتصاديات الديناميكية في العالم النامي ، من خلال السياسة التي اتبعتها تحرير الأسعار والافتتاح على التجارة الدولية ، إذ سمحت للشركات الخاصة منافسة الشركات المملوكة للدولة واستمر متوسط معدل النمو فوق 7% لمدة 20 عاماً ، أي أربعة أضعاف حجم الاقتصاد ، ورافق ذلك انخفاض معدلات الفقر الاهتمام الكبير في التجارة ساعد فيتنام على تسريع دور التنمية البشرية ، ويرجع التقدير الأداء المتميز لفيتنام الى خمسة عوامل :-<sup>(2)</sup>

1- العمل على توسيع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منها.

2- الالتزام بتحقيق العدالة من خلال سياسة الإنفاق الاجتماعي والضردية وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يؤمن إعادة توزيع منافع التجارة والنمو على أوسع نطاق .

3- التحرير من القيود على التجارة بشكل متدرج . إذ ساعد النمو المتتسارع على تحرير الصادرات سابقاً على تحرير الواردات . لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود بشكلها الكمي على الواردات من بداية التسعينات ، ولكن متوسط التعريفة الجمركية بقى عند 15% كما ظلت أسواق رأس المال غير منفتحة وهو ما جعل فيتنام معزولة عن آثار الازمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات .

4- تنوع الأسواق وتنويع الصادرات. فيتنام كانت تعتمد بشكل شبه كلي في نهاية عقد الثمانينات على تصدير البترول الى سنغافورة واليابان . و اخذت صادراتها تتتنوع خلال

<sup>(1)</sup>بنك قطر الوطني QNB

<https://gulfpolices.org/attachments/old/article/1795/Satellite.pdf>

<sup>(2)</sup>Melissa Dell, Nathan Lane, State Capacity, Local Governance, and EconomicDevelopment in Vietnam, and Pablo QuerubinHarvard and NBER, IIES, and NYUMay, 2015, p;18.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

عقد التسعينات حتى أصبحت المصنوعات تمثل ما نسبته ثلث الصادرات ، نوعت أسواق صادراتها ليشمل عدد كبير من الدول .

5- العمل على الاستثمار في التنمية البشرية . فقبل الإنطلاق الاقتصادي لفيتنام كانت تتميز بمعدلات مرتفعة لفقر الدخل لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل حمود الأمية ونسبة الالتحاق بالتعليم وتوقع العمر عند البلاد كانت أعلى متوسطات الدول التي تشتراك مع فيتنام في نفس معدل الدخل<sup>(1)</sup> .

فيتنام تحررت وقاومت ثم عملت وبنت نهضتها الاقتصادية رغم الدمار والحصار والعدوان بالاعتماد على الاقتصاد الاشتراكي والاعتماد على الإرادة الجماعية والذات وتصنيع الثروات الوطنية وحماية الصناعات من المنافسة الخارجية والحفاظ على القطاع العام والخاص الوطني جنبا إلى جنب ، وتطوير الصناعة والزراعة والتكنولوجيا وتنوع سلة الصادرات والأسواق وتحقيق التنمية والنهضة والعدالة قبل فتح الأسواق على العالم الخارجي . وكان الانفتاح بشكل تدريجي بما يفيد النهضة التكنولوجية والمعرفة والمصلحة الوطنية<sup>(2)</sup> .

### **رابعاً - القطاع الزراعي:**

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية في أغلب البلدان النامية ، ان الاهتمام في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة مهمة وضرورية في الدخل القومي ، مع زيادة الدخل لدى شريحة كبيرة ومهمة من السكان<sup>(3)</sup> .

فيتنام بلد زراعي ويعمل أكثر من ثلثي السكان في الزراعة وتسخدم معظم الزراعة بتقنيات غير آلية بسبب وعورة الأرض ، ويستخدم الجرارات فضلاً عن الحيوانات مثل جاموس الماء، الذي يمكن رؤيتها في كل مكان في المشهد الزراعي ويوجد في فيتنام حوالي 3 مليون جاموس، والأرز هو المحصول الزراعي الرئيسي في الواقع وتعد البلد الثالث عالمياً في إنتاج الرز ويتميز بأنه محصول شديد التحمل للظروف الجوية وعالياً الإنتاجية ومغذي ويبدو إن الحقول موجودة في كل مكان ، و يتم استخدام ما يقارب من ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في هذا المحصول الغذائي ، ويعتمد في الشمال على طريقة زراعة الرز الجاف ، أما في الجنوب يتم

<sup>(1)</sup> أبراهيم العيسوي ، التنمية في مصر الواقع المتعثر والبديل الأفضل ، ط1، مصر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع ، 2005، ص67.

<sup>(2)</sup> أحمد رئيس ، الوجه الآخر للحرية والديمقراطية ، ط1، سوريا، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2017 ، ص228 .

<sup>(3)</sup> محمد المقلبي ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، الأردن ، عمان، المنهل للنشر ، 2012، ص116 .

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

استخدام طريقة الرز الرطب ، ويمكن زراعة المحصول مرتين في المناطق الشمالية ، ويمكن زراعة المحصول ثلاثة مرات في المناطق الجنوبية الحارة والرطبة ، أما قش الرز يستخدم لتغذية جاموس الماء ، وتشمل المنتجات الزراعية الأخرى المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة والبطاطس وفول الصويا وفول السوداني ، وكذلك تزرع القهوة والشاي والمطاط وجوز الهند والسكر ، حتى الأشجار التي يتم قطعها من الغابات كمنتجات تستخدم في الصناعات وكذلك تشمل بحيرات الأسماك وتربية الخنازير والماشية والدواجن وغيرها من المنتوجات الزراعية <sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> Charles F. Gritzner, Douglas A.phillips , Vietnam, infobase publishing,2002,p: 81.

### **خامساً - النفط والمعادن الأخرى :-**

يُعد النفط من أهم أسباب التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، فمنذ أن وجد بدأت الخيرات تنهال على تلك الدول، فقامت على أثره مؤسسات علمية وازدهرت الصناعة، كما نمت مساحة الاراضي الزراعية ورفقتها نهضة عمرانية كبيرة، وأصبح المواطن يتلقى خدمات تعليمية وصحية ممتازة، ومن خلال ذلك نستطيع القول بان النفط غير حياة الناس<sup>(1)</sup>.

ويمكن ان نشير الى قطاع النفط الذي يعتبر مهمًا جدًا لاقتصاد فيتنام، فهو ما يمثل ما يقارب من 25% من صادرات البلد، وتشمل الموارد المعدنية الخام الهامة في عملية التنمية الأخرى، كما يوجد في فيتنام مخزون من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والزنك والقصدير والالمنيوم وأنواع أخرى من المعادن، ولا توجد احتياطات معروفة بدقة من هذه المعادن فقط الحديد يمكن معرفة كميته، وتحتل المرتبة أحد عشر في انتاج سبائك القصدير على مستوى دول شرق آسيا، اما المعادن الأخرى يتم انتاجها على نطاق صغير هي الذهب والزنك والكرום والالمنيوم كما وتحتل فيتنام ثاني اكبر مورد لخام الالمنيوم بعد اليابان بنسبة 17% من إنتاج دول شرق آسيا<sup>(2)</sup>.

### **سادساً. الدور الفاعل للسياحة في عملية التنمية :-**

كذلك يمكن ان تكون السياحة في فيتنام بأشكالها المختلفة لها الدور الكبير في عملية التنمية، ومنها والسياحة الإيكولوجية والسياحة المجتمعية والسياحة المساعدة للفقر وسيلة فاعلة للإفلات من براثن الفقر عندما تعود بالفائدة حقا على الساكدين في المناطق المحلية بتحسين ظروفها المعيشية مع إحيائها لثقافتها وتقاليدها المحلية وربط تلك المجتمعات المحلية بالسوق العالمية، وتتبثق مصطلحات مثل (علم المتاحف الإيكولوجي الجديد)<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> مختار طاهر حسين ، تعبير وتحرير الراشدين المرحلة الثانوية ، السلسلة الشاملة في التعبير الكتابي ، الكويت، العبيكان للنشر، 2010، ص 103.

<sup>(2)</sup> Shunichi Teranishi ,Takehisa Awaji, the Statae of The Environment in Asia; 2002/2003, springer Science& Business media, 2012,p:32.

<sup>(3)</sup> منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة، تقرير منظمة اليونسكو العالمي 2000، ص 201.

### **المطلب الثالث**

#### **البني التحتية الأساسية في فيتنام**

من المتوقع إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى رأس مال أكبر لنهوض بالواقع الاقتصادي، إذ يمكن تلخيص البنية التحتية اللازم الاهتمام بها وهي البنية التحتية الرئيسية والتي تتعلق بالمجالات التالية :-<sup>(1)</sup>

1- الطاقة

2- المواصلات

3- البنية التحتية في الريف

4- الاتصالات عن بعد

**أولاً:- الطاقة :-**

النفقات المخصصة للاستثمار منها ما تحتاجه مشاريع النفط والغاز الطبيعي ما مقداره 7,17 مليار دولار أمريكي ، ويتألف ذلك من عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي ، وإنشاء أولى مصافي النفط ومشروع الغاز الطبيعي التي اكتملت عام 1996 كانت فيتنام بحاجة للمزيد من المشاريع خلال عام 2000 وما بعدها حيث قامت الحكومة بناء مصافي نفط ثانية بطاقة أكبر من سابقتها وكذلك تطوير مصانع للبتروكيماويات ومشاريع الغاز وتوفير قواعد أمداد الانابيب المخصصة لذلك ، واتخذت في هذه بناء المشاريع على اسلوب الاعتماد على الذات ، للتمكن من زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 10-18% سنوياً خلال الفترة الماضية الممتدة من 1994-2000، سيلزم ما مدار 600 مليون دولار أمريكي سنوياً ، مما سيتمكن من إجمالي الإنتاج عام 2000 ليكون مدار الإنتاج المتوفر من 35-27 مليار كيلو واط أي أكبر من 2.5-2.7 مرة من الإنتاج في الوقت الذي سبق ، وتشير التقديرات الى أن تمويل ذلك سيؤدي الى زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة 33% والباقي من التكاليف سوف تقوم بتحمله المساعدات الإنمائية الرسمية وحققت فيتنام الاكتفاء من الطاقة الكهربائية عام 2015<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>Vietnam Connecting Vietnam for Growth and Shared Prosperity 2019 Development Report, op , Cit, ,p:1.

<sup>(2)</sup>Tran Van Hoa T. Van Hoa, C .Harvie , Vietnams Reforms and Economic growth ,springer1997,p;111.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

### **ثانياً:- المواصلات :**

تلعب المواصلات دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي في أي بلد ، والتاريخ يشهد على ذلك بأهمية سكك الحديد في تطوير الدول المتقدمة في الوقت الحاضر، وتعد المواصلات من أهم مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية ، وتشير التقديرات إلى أنه عام 2000 تم وصول مقدار الانفاق البحري إلى 6-7 مليارات دولار ، وتعتبر وزارة النقل والمواصلات هي التي تبنيت هذا المجال عام 1994 بالخطيط لها بشكل منظم ، وشمل ذلك تطوير سكك الحديد والموانئ والطرق والجسور ، تم تحديث طرق سريعة رئيسية وهي الطريق السريع ( 1 - 5 - 18-9 - 51 - 183 ) وكلف ذلك حوالي 3.4 مليار دولار ، بالرغم من أن واحد منها ريفي الطريق السريع رقم ( 9 ) الذي يسير بمحاذاة المدن والمرتفعات الوسطى كما تم بناء في المناطق الريفية تسعه جسور بناء وتشغيل ونقل بتكلفة تقدر 520 مليون دولار .<sup>(1)</sup>

### **ثالثاً :- البنية التحتية في الريف:**

يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها مجموعة من الإجراءات والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة تهدف لتطوير موارد الريف الزراعية والبشرية والسياحية والصناعية وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الضرورية بغية الوصول إلى مكان وبيئة تحمل التكامل يمكن للإنسان من أن يعيش وينتج بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في المجهود الاقتصادي والاجتماعي والوطني ضمن تطور متكامل وشامل يضم جميع البلد ، والتخفيض من حدة التفاوتات بين الحضر والريف ، إذ تم ربط جميع الطرق الفرعية الريفية بطرق الرئيسية عام 2000 ففي السابق كان لا يمكن الوصول من خلال الطرق الرئيسية إلى 40% من المناطق الريفية ، ويوجد هنالك مخطط لإنفاق حوالي 3.6 مليار دولار أمريكي لتطوير شبكة شريانية تربط هانوي بالموانئ والمقاطعات في جميع أنحاء الشمال بحلول عام 2010 و من خلال نظام من الطرق السريعة والطرق ذات المسارين .<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>) صبحية بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والعقبات السياسية 1989-2007 ، الأردن ، عمان ، المنهل للنشر ، 2011 ، ص 104.

<sup>2</sup>) مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة للأردن ، عمان ، المنهل للنشر والتوزيع 2017 ، ص 72.

### **رابعاً:- الاتصالات :-**

هناك حاجة إجمالية تقدر بنحو 2.7 مليار دولار خلال عام 2000 من قبل قطاع الاتصالات بالإضافة إلى وجود خطوط لتركيب كابل ألياف ضوئية تحت سطح البحر ، فقد توجد خطة رئيسية لربط الأقاليم الثلاثة والمساعدة في خطط التنمية وهي دلتا النهر الأحمر ونهر ميكونغ ومدينة هانوي ومدينة هوتشي منه ، على سبيل المثال حددت الخطة الرئيسية لدلتا نهر ميكونغ متطلبات الاستثمار في الاتصالات لتلك المنطقة ما يقارب 3.7 - 5.1 مليار دولار لل فترة 2000-2015<sup>(1)</sup>.

### **المطلب الرابع**

#### **الكتلات الاقتصادية ودورها في تطوير الاقتصاد الفيتنامي**

ان الدافع الرئيسي لقيام الكتلات الاقتصادية ناجم عن المنافع والمزايا التي تحصل عليها تلك الدول من خلال تلك الكتلات ، اي إذا كان هناك حصيلة صافية من المنافع الاقتصادية فإنها تكون من الدوافع المهمة لقيام الكتلات الاقتصادية ، وكلما كانت المنافع التي يحصل عليها البلد من تلك الكتلات الاقتصادية اكبر كان الدافع لقيام تلك الكتلات الاقتصادية اوسع ، إذ يتربّع عليها منافع سياسية واجتماعية مهمة<sup>(2)</sup>.

سواء كانت منظمات تجارية جديدة أو إتجاهات إقتصادية جديدة وإعادة النظر في لأهداف المناطقة بالمؤسسات الاقتصادية كي تكون متوافقة مع مقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية ، إذ سبق ذلك انهيار الكتلة الشرقية ، والتي رافقت إنهيار الاتحاد السوفيتي ، وما تبع ذلك من إعادة ترتيب القوى الاقتصادية العالمية<sup>(3)</sup>، وأخرها الخروج المحتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي يعد من اكثر الكتلات الاقتصادية نجاحا في نهاية 2017 التي لم تحصل على استجابة مرضية من قبل شركائها الأوروبيين<sup>(4)</sup> وأهم المنافع في الجانب الاقتصادي يمكن تحديدها بما يلي:-<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup>Tran Van Hoa T. Van Hoa, C .Harvie ,op, Cit: p113.

<sup>(2)</sup> فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2001، ص180.  
<sup>(3)</sup> أحمد السيد النجار - التعاون العربي البيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة – القاهرة ، مركز الدراسات الحضارية، 1994، ص 1-2.

<sup>(4)</sup> تقرير اليونسكو للعام 2030 ،الناشر UNESCO2018 . publishing , ص266.

<sup>(5)</sup> فليح حسن خلف، مصدر سابق ، ص180.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

- 1- اتساع حجم السوق إذ يصبح بإمكان البلد التوجه إلى السوق العالمية فضلاً عن السوق المحلية .
- 2- تطوير القاعدة التكنولوجية وذلك من خلال تعاملها مع بلدان أخرى في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي مما يسمح للبلد من إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الاستجابة للمتطلبات المحلية.
- 3- زيادة الحماية من منافسة الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى <sup>(1)</sup>.
- 4- زيادة القوة التشغيلية وذلك ناجم عن اتساع السوق والذي يدفع إلى التوسيع في الانتاج والنشاط الاقتصادي ، وخاصة في سوق العمل ويشهد توسيعاً كبيراً ضمن التكتل الاقتصادي ، والعمل على استيعاب الفائض فيقوى العاملة لدى بعضها.
- 5- زيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفر قدرًا كافياً من عنصر رأس المال <sup>(2)</sup>.

### **أولاً:- رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (آسيان)**

تشكلت رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1967 ، حيث كانت بداية نشأتها تضم خمس دول ثم توسيع هذه المنظمة سبع دول هي ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا وفيتنام وتايلاند وبروناي والفلبين ومن المتوقع إنضمام بورما ولاؤس <sup>(3)</sup>.

ويهدف هذا التكتل إلى جعل دول جنوب شرق آسيا متكاملة وقوية ترتكز على تشجيع الصادرات ورفع مستوى التبادل التجاري بين دول المنطقة ، وقد نجح هذا التكتل الاقتصادي بشكل كبير ، وجعل دول المنطقة الآسيوية في صفوف الدول الناشئة التي لها أهمية كبيرة في

<sup>(1)</sup> شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورو - متوسطية حالة المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 67-68.

<sup>(2)</sup> بريش عبد القادر ، التحرير المصرفـي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفـية وزيادة القدرة التنافسـية للبنوك الجزائـرـية، أطروحة لنـيل شهـادة الدكتورـاه، كلـية العـلوم الاقتصادـية وعلوم التـسيـير، جـامعة الجزائـر، 2007، ص 93.

<sup>(3)</sup> يومـين يوسف ، دراسـة الجـودـة الشـاملـة على الأداءـ الحاليـ للمـؤـسـسـاتـ الاقتصادـيةـ اثـرـ الـادـاءـ معـ درـاسـةـ حالـةـ المـعـملـ الجزائـريـ الجـديـدـ للمـصـبـراتـ -ـ الحـاـصـلـ عـلـىـ شـهـادـةـ الجـودـةـ العـالـمـيـةـ ISOـ،ـ أـطـرـوـحةـ مـقـدـمةـ ضـمـنـ متـطلـباتـ نـيلـ شـهـادـةـ الدـكـتـورـاهـ فـيـ عـلـومـ التـسيـيرـ تـخـصـصـ تـسـيـيرـ ،ـ كـلـيـةـ العـلـومـ الاقتصادـيـةـ وـعـلـومـ التـسيـيرـ جـامـعـةـ الجزائـرـ 4ـ،ـ 2006ـ،ـ صـ.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الصناعة العالمية ، والنجاح يعود الى سياسة هذا التكتل الموجهة الى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي ، مما جعله نموذجاً يُحتذى به في التعاون الإقليمي <sup>(1)</sup>.

ومن الواضح أن تجربة الآسيان تزداد تسارع وقوة في المستقبل ، ومن المحتمل ان تتسع في المستقبل لتضم كل من الصين واليابان وهونج كونج ، وتايوان وكوريا الجنوبية تحت اسم مجموعة التعاون الآسيوي ، وفي هذا السياق ان البلدان الواقعة في جنوب شرق آسيا تتقدم الى الأمام من خلال مسارين ، البلدان الناشئة نجد فيها الصناعة تستفيد من انخفاض تكاليف الأيدي العاملة وبلدان أخرى متقدمة ، التي تعمل على تشجيع انتاج التكنولوجيا المتقدمة ويتكون من النمور الآسيوية الاربعة (تايوان وسنغافورة هونج كونج وكوريا الجنوبية) غير ان (النمور) لا تتردد في إقامة مناطق حرة خاصة في منطقة شرق آسيا، وكذلك تايوان وفيتنام التي تعمل على حماية منتوجاتها من المنافسة مع شراكة في التكتلات الاقتصادية ضمن حدود <sup>(2)</sup>.

فإن أهمية هذه التكتلات الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي الجديد جعل من الدول الكبرى والعملاء اقتصادياً تبحث عن التعاون الاقتصادي وإقامة أسواق واسعة لتصريف منتجاتها <sup>(3)</sup>.

### **ثانياً:- منتدى التعاون الاقتصادي (أبيك )**

أنشأت هذه المجموعة في عام 1989، إذ يمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم والتي مخطط لها تزول اغلب الحواجز الاقتصادية في عام 2020، إذ يضم هذا التكتل أكبر ثلاث قوى اقتصادية في العالم ( الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان ) ، ويتكون هذا التكتل الاقتصادي من 21 دولة من الدول المطلة على المحيط الهادئ أو الباسيفيكي موزعة على أربع قارات هي أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية واستراليا وآسيا وهذه الدول هي المكسيك وكندا وماليزيا و سنغافورة والفلبين واندونيسيا وبر ناي وفيتنام واليابان والصين وبورما وكمبوديا وتايلند وهونج كونج وكوريا الجنوبية وأستراليا وغيانا الجديدة وشيلي ويهدف هذا التكتل ازالة

<sup>(1)</sup> لحمر خديجة ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنك الجزائري ( الواقع وأفاق ) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2005 ص 133.

<sup>(2)</sup> محمود مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) ، مصر، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2002 ص 127-128.

<sup>(3)</sup> حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 102.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

جميع الحواجز التجارية بين تلك البلدان ، وانتقال العمالة ورؤوس الأموال والعمل على زيادة حجم الاستثمار بين الدول الاعضاء<sup>(1)</sup>.

ويمكن ان نشير للاتفاق التجاري الأكبر عبر التاريخ إذا يشمل 770 مليون دولار من المستهلكين فيو 40% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي العالمي لدول المنتدى ، وذلك يشكل حوالي أكثر من ثلث التجارة في العالم ، ويهدف الى تقليل الحواجز والتنظيمات، والعمل على جعل التشريعات ملائمة من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري وكذلك الاستثمار بين الاعضاء ، وأخذت الاتفاقية نحو 10 سنوات من المفاوضات إذ وقع الاتفاق في شباط (فبراير) 2016، وعندما اعلن الرئيس الأمريكي الانسحاب ولد ردود افعال من الدول الاعضاء، إذ عبر الرئيس الاسترالي عن خيبة امله واكد ان بقية الدول تؤيد الاتفاقية وبشدة الى إدخالها الى حيز التنفيذ وعلق على ذلك رئيس نيوزلندا بان الولايات المتحدة ليست بالجزيرة المعزولة حتى تعمل على عدم المتاجرة مع العالم ، اما المديرة المنفذة لمركز التجارة في آسيا قالت إن هذا معناه نهاية قيادة الولايات المتحدة للتجارة وانها ستعطي عصا القيادة الى آسيا ، يعمل على الإنفقاء على نفسه في الوقت الذي يشهد به اقتصاد العالم التباطؤ ويعود انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الاتفاقية ، من الأمور الايجابية التي تطمح لها الصين التي كانت ترافق ادارة اوباما التي كانت تطمح لقوية قيادة أمريكا لآسيا ، حيث إن الصين لم تكن عضواً بذلك لم يكن بالصدفة وكانت الولايات المتحدة تعمل على اساس هي التي تضع قواعد التجارة العالمية وليس الصين وخاصة في منطقة حيوية مثل آسيا وساحل المحيط الهادي<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ إن تأثير هذه المنظمات التجارية العالمية على الاقتصاد الفيتنامي كان كبيراً من خلال تصديرها للسلع المصنعة والمواد الأولية وساعدت في فيتنام في جعلها ضمن سلاسل التوريد العالمية وخاصة بعد النهضة التي شهدتها دول شرق آسيا ودخولها كمحور مهم في التجارة العالمية .

<sup>(1)</sup> يومدين يوسف ، مصدر سابق، ص4.

<sup>(2)</sup> ذكاء مخلص الخالدي، أرشيف نشر فلسطين اليوم : شباط / فبراير 2017 PALESTINE Today : مركز الزيتون للدراسات والاستثمار 2018، Archive 2-2017 Newspaper ص 22.

### **المبحث الثاني**

#### **دراسة التجربة التنموية في رواندا**

جمهورية رواندا تقع رواندا في شرق أفريقيا بمنطقة البحيرات العظمى الأفريقية، تحدّها تنزانيا شرقاً أوغندا شمالاً الكونغو الديمقراطية غرباً، وبوروندي جنوباً، وهي تحد بوروندي من أقاليم الكنغو الكبير، وتُعد رواندا منبع نهر النيل (و عاصمتها كيغالي) وتوجد فيها مدن مهمه بورتاوي وهنجيري ومساحتها 26.338كم<sup>(1)</sup> ، يبلغ عدد سكان رواندا 13.276.513 نسمة بمعدل نمو 2.50% خلال عام 2019، تتمتع رواندا بمناخ استوائي معتدل درجة حرارته اليومية المعتادة بين 12 درجة مئوية و 27 درجة مئوية مع اختلاف طفيف خلال العام <sup>(2)</sup>، رواندا بلد غير ساحلي في منطقة البحيرات العظمى ، لقد مررت رواندا بالعديد من الأمور الإيجابية والتطورات المهمة على الرغم من تاريخها المضطرب ، <sup>(3)</sup> كان النمو الاقتصادي في رواندا خلال العقد الماضي ملحوظاً، مع عمل الدولة التي التزمت بتحقيق نمو اقتصادي مستدام مقرن بنمو التوظيف وتوفير فرص العمل لشعبها، إذ احرزت رواندا تقدماً اقتصادياً مهماً في أعقاب الحرب الأهلية، إذ حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ارتفع من خلالها نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005-2009، إذ ارتفع نصيب الفرد من أقل من 200 دولار أمريكي في عام 1994 إلى 540 دولار أمريكي في عام 2010 ، إذ حددت مسارها في وقت مبكر نحو التحول الاقتصادي الذي بدأت تظهر بوادره بشكل ملموس، إذ كانت هناك زيادة في الاستثمار في القطاع الخاص بعد إدخال قانون ضريبي معدل وتنفيذ إصلاحات وممارسة الأعمال التجارية منذ عام 2005، وعلى الرغم من وجود الإنكماش الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية في عام 2008 كان الاستثمار الأجنبي والمحلي يشهد نمواً مع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجاوز الاستثمار المحلي وخلق وظائف جديدة ويمكن ان نشير الى تنوع الصادرات وعملت الحكومة بتطوير السياحة <sup>(4)</sup>، في السنوات الأخيرة عمّلت الحكومة إلى تحسين استراتيجية الزراعة بهدف زيادة دخل سكان الريف ، وتحقيق الامن الغذائي وإمداد الأسواق المحلية بقدر كاف منها . بدأت الصناعة بشكل جدي في رواندا عام 1978 أشارت الإحصائيات إلى أن

<sup>(1)</sup> حسام الدين عثمان ، موسوعة دول العالم ، مصر ، القاهرة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014، ص 75.

<sup>(2)</sup> Léandre MUNDERE, Potential of ICT industry for economic growth in developing countriesA case study of the Republic of Rwanda, Master's thesis, University of Hradec KrálovéFaculty of Informatics and Management Department of Information Management,2015,p;33.

<sup>(3)</sup> UNDP, 'Turning Vision 2020 into Reality: From Recovery to Sustainable Human Development. National Human Development Report', Kigali, 2007.

<sup>(4)</sup> Dickson Malunda , Institute of Policy Analysis and, Research – Rwanda (IPAR) Report for the African Centre for Economic Transformation (ACET),2012,p;5.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الصناعات أصبحت تشكل 20% من إجمالي الناتج بشكل أساسي من الصنائع والبناء ولكنها في حقيقة الأمر لا تستوعب عمالة أكثر من 2% من السكان وما زالت القيمة المضافة للتصنيع منخفضة للغاية ولا تتجاوز 7% فقط من إجمالي الناتج المحلي عام 2003 معظم المصانع في رواندا لم تكن بالحجم المطلوب وبرأس مال يقل عن مليون دولار وإن كان هناك بعض المصانع المتوسطة والخفيفة بتصنيع البيرة والمشروبات الغازية والاسمنت والنسيج ، التصنيع الزراعي لا يضم إلا جزءاً من انتاج البن والشاي فقط وهي المحاصيل التي تعد واعدة في التوسع في التصنيع الزراعي. أما باقي الحاصلات الزراعية فإنها ما زالت بعيدة عن التصنيع الزراعي ، باقي الصناعات في البلاد إنتاجها الاستهلاكي المحلي ومعظمها يحل محل المستورد وتعتمد جميع المصانع في البلاد على استيراد موادها الخام، وتعتبر المياه الجوفية في رواندا من العيون المائية التي تنتشر في الناطق المرتفعة ، كما إن طبقة المياه الجوفية بأعماق ليست بالكبيرة لا تتجاوز 60 متراً والأبار الجوفية العميقه ، ويصل العمق فيها إلى 200متر تغطي هذه النوعية من المياه نحو 86% من مياه الشرب في رواندا وهي بطبيعتها ذات نقاوة عالية وصالحة للشرب مباشرة حتى بدون معاملات تقنية ولذلك فهي رخيصة الثمن ، قدرة المياه الجوفية وسماتها الهيدرولوجية لرواندا خرجت في دراسات تفصيلية في أوائل عام 1990 عندما تم رصد وحصر الفوارق الجغرافية الطبيعية لتحديد أعماق مستويات الماء الأرضي الكافية لتلبية متطلبات مياه الشرب في المنطقة الشرقية من البلاد أظهرت الدراسات أن مستوى الماء للأرضي في رواندا أرض صخرية بركانية يمثل تدفقاً يبلغ نحو 35 ألف متراً مكعب في الساعة ويعطي مساحة تتجاوز 750كم<sup>(1)</sup>. ويمكن ان نشير بعد سنوات طويلة وعنيفة من الحرب الأهلية والصراعات الداخلية تبعتها أعمال إبادة جماعية بين قبيلتي الهوتوك والتواتسي سنة 1994 راح ضحيتها 800,000 الف مواطن رواني تعد من ابشع الجرائم الإنسانية في التاريخ المعاصر ، وليس الهدف من وراء هذا البحث تحليل تاريخ رواندا الحديث وعرض اسباب اندلاع الحرب الأهلية او اسباب الابادة التي حدثت بها ، انما هو مثل للبلدان التي عانت وما تزال تعاني الحروب والنزاعات المسلحة وكيفية اعادة بناء دولة تنعم بالرخاء والرفاه . على الرغم من وجود تاريخ مليء بالنزاعات المسلحة والعنف والاضطهاد . وهو امر يمكن انجازه . فالاستفادة من امة عانت الامررين من الصراعات المسلحة والابادة الجماعية مهم للغاية . وفي شباط عام 2018 أطلقت رواندا أول قمر صناعي لها في الفضاء وكان الهدف تزويد المدارس النائية في رواندا على نطاق واسع بخدمة الإنترنيت وتوفير فرص كبيرة للتنمية للجيل الجديد . وتم اطلاق قمر ثاني

<sup>(1)</sup> نادر نور الدين محمد ، مصر ودول منابع النيل الحياة والمياه والسدود والصراع ، ط1، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر ، ص50-49.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

للغرض البحثي حول موارد المياه والزراعة والارصاد الجوية والفضاء والكوارث الطبيعية بما يخدم مصلحة المواطن الرواندي والبلاد<sup>(1)</sup>.

بدأت الحكومة تعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين بعد وقت قصير من الحرب الأهلية لإنشاء منصة لنمو الصناعات الثقافية , بما في ذلك الأفلام الموسيقية , والحرف والعمارة والمسرح , واستطاعت خلق بيئة تمكينية تسمح لهذا النمو أن يستمر ومنذ عام 1998 تستضيف رواندا مهرجان الرقص الافريقي ومهرجان الموسيقى .

وفي عام 2006 تعاونت وزارات رواندا للشباب والثقافة والرياضة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافة مؤتمر دولي حول الاقتصاد الابداعي من أجل التنمية في كيغالي ومن جانب آخر ينبغي تشجع على تطور ونمو الصناعات الثقافية لأنها تعتبر جزءاً بالغ الأهمية من خطة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في بلد ما وتشير الدراسات إلى أن الصناعات الثقافية في العالم بلغت قيمتها نحو 1300 مليار دولارٍ في 2011 أي قرابة مجموع واردات السياحة ذلك العام وهي بذلك تشكل مورداً رئيسياً لخروج البلدان من رحم الصراع واستقرارها باقتصاد جيد , إذ شهدت البلاد تحولات ضخمة وأصبحت رواندا دولة يحتذى بها في مجال التنمية الاقتصادية ورسم الخطط المستقبلية لما شهدته من ازدهار<sup>(2)</sup>. إذ قام البنك الدولي بتمويل رواندا لكونها مثال جيد الاستقرار والشفافية الاقتصادية في القارة (ومنها إفأء من الدين) فقد كان ناتجها الاقتصادي قائماً على استغلال المعادن الكونغولية وبدأت تصدير كميات كبيرة من الكولتان (المستخدم لصنع الهواتف المحمولة والبلاستيشن) والكوبالت ، والذهب<sup>(3)</sup>.

لكن النمو الاقتصادي ليس مجرد مسألة زيادة في مستوى الدخل الفردي فقط , النمو مهم بالنسبة لمجموعة واسعة من نتائج التنمية الأخرى , بما في ذلك الحد من الفقر, كما هو موضح عالمياً وفي تجربة رواندا خاصة , كما وان النمو المرتفع والمستدام فيها له هدف آخر أعلى لرواندا للهروب من ماضيها المأساوي , كما انها حريصة على أن تتبع عن ماضيها المؤلم إلى مستقبلها المشرق وهذا لا يعني أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون المجال الوحيد لتركيز, إن تحديات عدم المساواة والاستدامة البيئية , من بين أمور أخرى , لا تقل أهمية عن التنمية وتحتاج إلى النظر إليها

<sup>(1)</sup>Rwanda today (2020) “Second satellite launch to boost Rwanda space programme” The main website of Rwanda today news. Available from: <http://rwandatoday.africa/business/Second-satellite-launch-to-boost-Rwanda-space-programme/4383192-5134940-7qvqn9z/index.html>

<sup>(2)</sup> سلام الكواكبى , عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمرة , ط1, سوريا , دار مodox عدوان للنشر والتوزيع, 2016, ص118.

<sup>(3)</sup> ليور زيليج , الصراع الطبقي في إفريقيا , ط1, مصر, القاهرة , العربي للنشر والتوزيع , 2015, ص39.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

بشكل متوازيٍ، كما هو الحال في رواندا ، ان طموح رواندا في الزيادة في الدخل الفردي توج بعد سنوات بمضاعفة الدخل الفردي . إذ ان في عام 1994 موزمبيق هي الدولة الوحيدة الافقر من رواندا ، وقد تحقق هذا التقدم السريع إذ أصبحت ثانية أسرع نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في القارة ، والذي استمر لأكثر من عقدين حيث إن هذه النجاحات كان الهدف منها تحقيق النمو السريع إلى مستويات أعلى والعمل على المحافظة على استدامتها<sup>(1)</sup>.

وتشير الامم المتحدة ان رواندا تعمل على خلق بيئة خالية من الفساد الاداري وحكومة تدار بطريقة جيدة وفعالة وتعمل على خلق جو ملائم على جذب الاستثمار الاجنبي وكان ذلك بسبب بان يُشاد دوما بالعاصمة كيغالي في وسائل الاعلام المحلية والدولية باعتبارها سنغافورة افريقيا وذلك بسب التدابير المتخذة لتحسين الأوضاع والعمل على تحسين حالة الأحياء الفقيرة في العاصمة وتحسين إدارة النفايات في المدينة والعمل على حظر الأكياس البلاستيكية والتدخين في الاماكن العامة وتعزيز الزراعة الحضرية في التخطيط التنموي للمدينة حيث شارك بـ25% من الغذاء في العاصمة . إذ تم التوظيف في المدينة من القوى العاملة ما يقارب 37% في الانشطة الزراعية<sup>(2)</sup>.

### **المطلب الاول**

#### **السياسات الاقتصادية التي اتبعتها رواندا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي**

خلال المدة من عام 1961 الى 1991, كان الاقتصاد الرواندي خاضع الى إدارة مركزية ناجمة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، إذ كانت تفرض قيود مشددة على المعاملات التجارية وسعر الصرف الاجنبي ، فضلا عن إتباعها نظام سعر الصرف الثابت ، وخلال عقد التسعينات بلغ متوسط التعريفة الجمركية 34.8 % ، إذ تم فرض خمس تعريفات جمركية تتراوح بين الصفر إلى 60 %, حيث كل عملية لاستيراد والتصدير خاضعة للحصص، وكانت تراخيص التصدير تصدر من البنك الرواندي ، فضلاً عن ذلك تم نقل عائدات التصدير إلى إدارة البنك المركزي الرواندي ، واعطاء موافقة تسبيق جميع المعاملات غير المنظورة الرحلات السياحية والرعاية الطبية

<sup>(1)</sup>The world Bank , Government of Rwanda , future Drivers of Growth in Rwanda Innovation ,and competition, world Bank publications 2020 .p;48.

<sup>(2)</sup>The UN(2014) “The State of African Cities 2014” Available from: <https://www.uncclearn.org/sites/default/files/inventory/unhab59.pdf>

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

والدراسة في الخارج، إذ تستوجب تلك العمليات شراء العملات من البنك الوطني الرواندي ووضع سقوف اسعارها من قبله<sup>(1)</sup>.

وخلال عام 1995 تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات من قبل الحكومة الرواندية إذ تبنت نظام (السوق الحر) وهذه نقطة مهمه في التحول الاقتصادي ، نجم عنها سلسلة من الإصلاحات شملت جميع المجالات وتحرير التجارة والنظام المالي والنقدی ، إذ نجم عن ذلك تخفيض التعريفة الجمركية بشكل كبير، وقد ادى التحرير المالي والنقدی الى اعتماد لوائح جديدة لتبادل العملات ، وإصدار قوانين تمكن من انشاء بنوك تجارية خاصة والعمل على خصخصة البنوك التي كانت تمتلكها الدولة ، ثم تبع ذلك تحرير العمليات التي تخص الحساب الجاري الصادرات والواردات وكذلك الخدمات ، وقامت الدولة كذلك بإلغاء بعض القيود التي تخص تدفق رؤوس الأموال ، وشمل هذا نقل رأس المال وكذلك الإيرادات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي ، كما تم التعامل بسعر الصرف المرن، وبذلت الأسعار تعكس القيم الحقيقية للسلع<sup>(2)</sup>.

### **المطلب الثاني**

#### **تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في رواندا**

اعتمدت رواندا على مجموعة من الركائز المهمة التي استطاعت رواندا من خلالها تحقيق الأهداف المهمة التي كانت الحكومة الرواندية تسعى إلى تحقيقها وهذه الركائز يمكن إيجازها باتالي:-<sup>(3)</sup>

- بناء دولة قوية
- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي
- تحقيق النمو الاقتصادي
- العمل على نشر مفهوم الديمقراطية

<sup>(1)</sup> World Bank. 2018. Global Economic Prospects, June 2018: The Turning of the Tide? Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1257-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.P 24.

<sup>(2)</sup> Dickson Malunda and Serge Musana, Institute of Policy Analysis and Research – Rwanda(IPAR), Report for the African Centre for Economic Transformation (ACET), RWANDA CASE STUDY ON ECONOMIC TRANSFORMATION, Place of Publication: Kigali, Rwanda 2012, P 122.

<sup>(3)</sup>Samset, Ingrid (2011) “ Building a Repressive Peace: The Case of Post-Genocide Rwanda” Journal of Intervention and Statebuilding,p: 266-269.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

كان النمو الاقتصادي في رواندا سريعاً على مر السنين بعد الإبادة الجماعية ، وذلك يعود إلى الحكومة الجادة بشكل فعلي في مشاريع التنمية الاقتصادية ، اللحق بركب الدول المتقدمة ، حيث بدأت من خط أساس منخفض للغاية عام 1994<sup>(1)</sup> .

كما وشهدت الفترة الزمنية الأخيرة نمواً اقتصادياً كبيراً شمل أغلبية دول العالم لم تكن رواندا في معزل عن ذلك عام 2017 ، عاش الاقتصاد العالمي في انتعاش دوري واسع النطاق ورافق ذلك نمو في الاستثمار والتجارة وزيادة الثقة في الاقتصاد العالمي مع تلاشي آثار انهيار أسعار السلع الأساسية تدريجياً ، وتشير التقديرات إلى أن الناتج العالمي حيث كانت رواندا من أبرز الدول وأكثرها نمواً قد توسيع النمو العالمي عام 2016 وهو أعلى معدل نمو عالمي منذ عام 2011 وازداد النمو العالمي عام 2017 بمعدل 2.4% وقد رافق ذلك ارتفاع آخر في معدل النمو العالمي في عام 2018 إلى 3% لكن رغم ذلك النمو السريع فإن معدل النمو العالمي تخيم عليه المخاوف بشأن الأضطرابات المحتملة في الأسواق المالية ، وتزايد المشاعر بأهمية الحمية الاقتصادية الناجم عن التوترات الجيوسياسية<sup>(2)</sup> )

تشير الاحصائيات ان رواندا من أسرع دول العالم نمواً في العقد الأخير إذ تجاوز معدل النمو 8% وهذا واحد من المؤشرات المهمة في تحديد مستوى التقدم في اي بلد ، كما وشهدت افريقيا بصورة عامة في السنوات الأخيرة مستويات مهمة في التقدم الاقتصادي وهذا دليل على ان القارة السمراء تعيش فترة انتعاش اقتصادي مهمة<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> UNDP, ‘Turning Vision 2020 into Reality: From Recovery to Sustainable Human Development. National Human Development Report’, Kigali, 2007.p: 17.

<sup>(2)</sup>WORLD BANK GROUP, op, cit , p:2.

<sup>(3)</sup>IMF(2020) “IMF Staff Concludes Visit to Rwanda” Available from: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/03/22/pr1986-rwanda-imf-staff-concludes-visit>

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

---

**(الجدول(4)**

### **الناتج المحلي الاجمالي والدخل الفرد في رواندا**

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	الدخل الفردي بدولار	الناتج المحلي الاجمالي ملبار دولار	العام
	131	0.57	1975
%12.280	142	0.64	1976
%17.187	160	0.75	1977
%21.333	188	0.91	1978
%21.978	223	1.11	1979
%12.612	243	1.25	1980
%12.8	264	1.41	1981
%0	256	1.41	1982
%4.964	260	1.48	1983
%7.432	269	1.59	1984
%8.176	279	1.72	1985
%12.790	302	1.94	1986
%11.340	318	2.16	1987
%11.111	338	2.40	1988
%0.416	330	2.41	1989
%5.809	350	2.55	1990
%-25.098	270	1.91	1991
%6.282	303	2.03	1992
%-2.955	315	1.97	1993
%-61.928	127	0.75	1994
%72	222	1.29	1995
%6.976	230	1.38	1996
%34.057	288	1.85	1997
%7.567	286	1.99	1998
%-8.542	242	1.82	1999
%-4.945	219	1.73	2000
%-3.468	203	1.67	2001
%0.598	199	1.68	2002
%0.119	216	1.85	2003
%12.972	241	2.09	2004
%23.444	292	2.58	2005
%29.069	368	3.33	2006
%22.522	440	4.08	2007
%27.450	546	5.20	2008
%8.611	582	5.69	2009
%2.931	612	6.15	2010

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

<b>%12.195</b>	<b>672</b>	<b>6.9</b>	<b>2011</b>
<b>%11.449</b>	<b>729</b>	<b>7.69</b>	<b>2012</b>
<b>%2.080</b>	<b>726</b>	<b>7.85</b>	<b>2013</b>
<b>%5.477</b>	<b>747</b>	<b>8.28</b>	<b>2014</b>
<b>%3.623</b>	<b>755</b>	<b>8.58</b>	<b>2015</b>
<b>%1.748</b>	<b>749</b>	<b>8.73</b>	<b>2016</b>
<b>%5.956</b>	<b>772</b>	<b>9.25</b>	<b>2017</b>
<b>%4.108</b>	<b>783</b>	<b>9.63</b>	<b>2018</b>
<b>%6.126</b>	<b>802</b>	<b>10.12</b>	<b>2019</b>

المصدر : البنك الدولي

<https://www.macrotrends.net/countries/RWA/rwandda/gni-gross-national-incom>

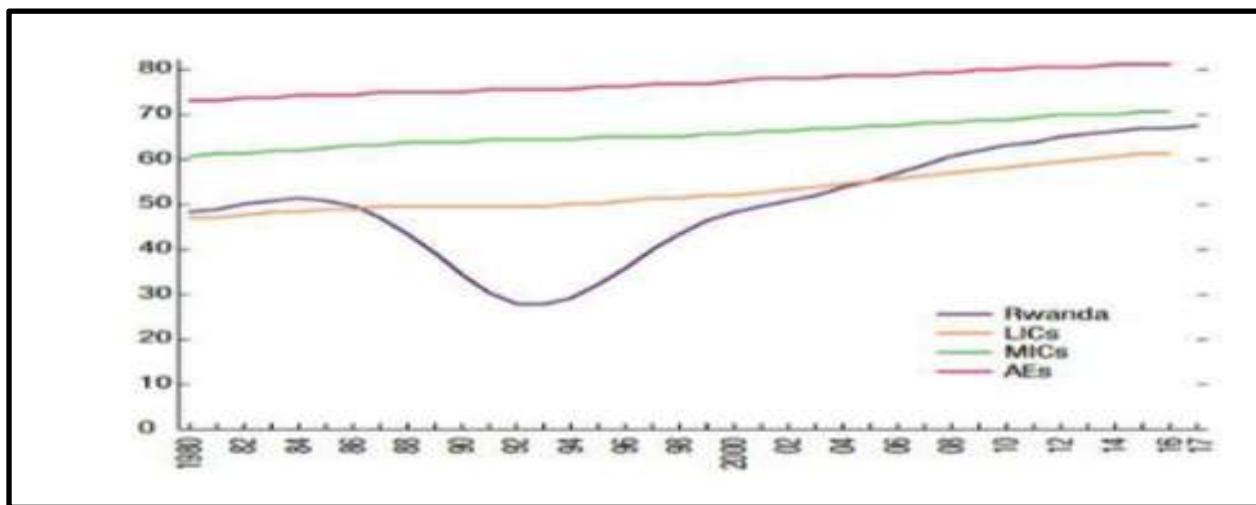
نلاحظ من الجدول(4) كانت التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الحرب الاهلية ضخمة وكبيرة ، إذ كان الاقتصاد الرواندي يعيش مرحلة ركود منذ الثمانينات ، إذ تقلص الناتج المحلي الاجمالي لرواندا بنسبة اقل من 50% عام 1994 وتراجع دخل الفرد ليصل 127 دولاراً للفرد ، وهو قريب الى مستوى الدخل في عام 1975 ، ورافق ذلك الإنخفاض ارتفاع معدلات التضخم ، مما نجم عنه وصول معدلات الفقر في المجتمع الرواندي الى مستوى 78% وقد توقف الاقتصاد بشكل شبه كامل ، وعلى الرغم من ذلك شهدت البلاد تحولات مهمة بعد عام 1994 تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ثلاثة أضعاف ، ليصل إلى حوالي أكثر من 800 دولار خلال 2019 ، وقد رافق ذلك ارتفاع في مؤشرات أخرى حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند 67 سنة في عام 2018 ، وهذا يفوق بكثير البلدان ذات الناتج المحلي المماثل كما في الشكل(4) ورافق ذلك إنخفاض معدل وفيات الأطفال الى ربع المستوى في عام 2000، بينما انخفض معدل وفيات الامهات الى خمس ما كان عليه في عام 2000 ثم تقليل الفقر الى 38%<sup>(1)</sup> كما موضح في الشكل(5).

<sup>(1)</sup>Laure Redifer, Emre Alper, Neil Meads, Tunc Gursoy, Monique Newiak, Alun Thomas, and Samson Kwalingana, The Development PathLess Traveled The Experience of Rwanda INTERNATIONAL MONETARY FUND, African Department 2020,p:1.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

**الشكل (3)**

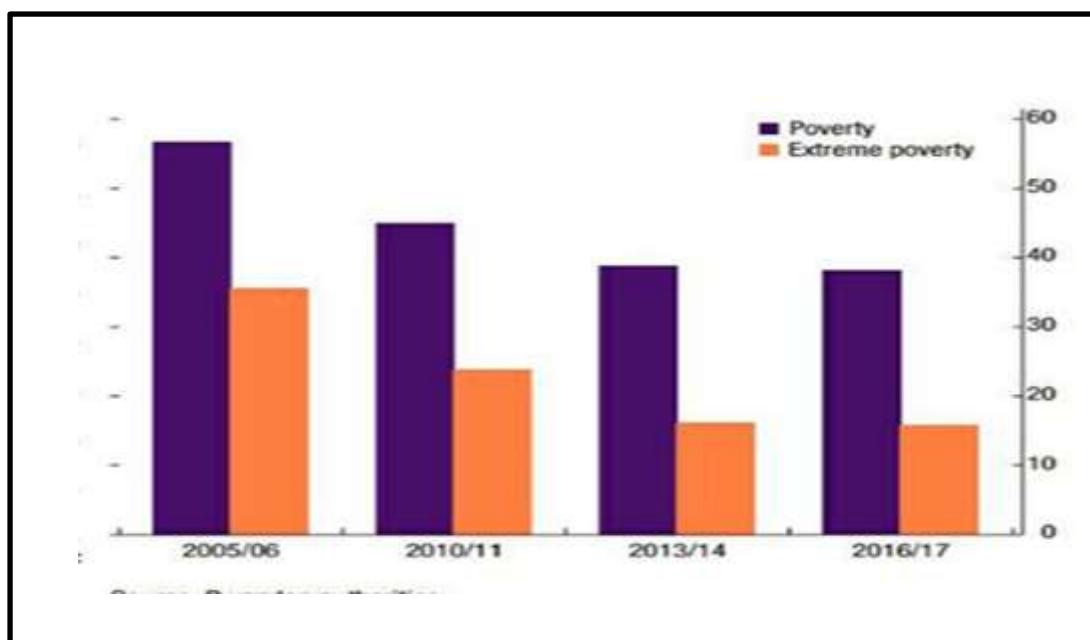
**ارتفاع معدلات العمر في رواندا للسنوات(1988-2017)**



Source; Rwandan authorities

**الشكل (4)**

**انخفاض معدل الوفيات بين الاطفال من(2005-2017)**



Source; Rwandan authorities

### **المطلب الثالث**

#### **دور الحكومة في تنمية القطاع الخاص**

قامت الحكومة الرواندية بالعمل على تحقيق الاستقرار من خلال سلسلة من الاصلاحات الهيكلية المهمة لمحاربة الفقر من خلال تنمية القطاع الخاص وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي لدعم هذه الاصلاحات بين عام 1998 الى 2002 ، وقد تم تمديد هذه الاصلاحات في اغسطس 2002 حتى يونيو 2006, ثم تبعها تجديد اخر ويمكن توضيح ذلك من خلال المراحل التالية :-<sup>(1)</sup>

المرحلة الأولى :- ركز إطار الاصلاح للحد من الفقر ، والعمل على استعادة التوازن الكلي وتوفير الأدوات المناسبة لتنفيذ السياسة الحكومية .

المرحلة الثانية :- إذ وجهت الاهتمام على إصلاح الهيكل الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص .

المرحلة الثالثة :- بناء القدرات الإدارية، إذ كانت الحكومة ملزمة بالعمل على تحديث التشريعات التي تؤدي إلى خلق مناخ محفز للاستثمار.

إذ إن العمل على تنمية القطاع الخاص من الأهداف المهمة لرؤيا 2020, إذ تسعى رواندا إلى رفع متوسط دخل الفرد ، علماً إن عدد العاملين في القطاع الخاص يشكل نسبة 90,8% من القوى العاملة في رواندا ، مما يجعل هذا القطاع المحفز الأساسي للتنمية الاقتصادية في ذلك البلد ، حيث يعمل في القطاع الخاص أكثر من 123 ألف شركة بين متوسطة والصغيرة في ذلك القطاع ، والتي تشكل نسبة 98% من جميع الشركات والتي تشكل 84% من وظائف قطاع الاعمال ، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من تلك الشركات غير رسمية وتشكل 88% ، مما يتربّط على ذلك انخفاض الواردات الضريبية من تلك الشركات والتي ساهمت بنسبة 2% من الواردات الضريبية للسنة المالية 2009-2010 .<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>Examen de la politique d'investissement du Rwanda, Nations Unies, CNUCD, New-York et Genève 2006,P.19 .

<sup>(2)</sup> Sonja Grater (2016), The dimensions of FDI in the tourism sector in Africa, North West University South Africa, Sonja Grater The Journal of Applied Business Research –July/August 2016 Volume 32, Number 4, P 40.

### **المطلب الرابع**

#### **تطوير الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية في رواندا**

يمكن النظر إلى رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمارات الداخلة في الدولة والتي تكون على شكل أسهم أو سندات التي يقوم بها الأشخاص غير المقيمين في الدولة ، والتي يمكن النظر إليها من خلال ..

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة :- والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الرواندي.

ب- الاستثمار في المحفظة :- وهو على عكس الاستثمار المباشر.

إذ شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم بلدان إفريقيا خلال عام 2016 انخفاض بنسبة 3% حيث بلغت 61 مليار دولار عام 2015 وتراجعت إلى 59 مليار دولار عام 2016 ، حيث سجلت بلدان شرق إفريقيا انتعاشًا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13% من 6.3 مليار دولار عام 2015 إلى ارتفاع بلغ 7.1 مليار دولار عام 2016 ومما يلاحظ إن أغلب الاستثمارات توجه إلى قطاع النفط والغاز في أغلب الأحيان إذ بلغ معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا 4.06% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019<sup>(1)</sup>.

### **المطلب الخامس**

#### **أهم القطاعات الاقتصادية في رواندا**

سوف نوضح أهم القطاعات الاقتصادية في رواندا :

##### **1- قطاع الزراعة :-**

الزراعة من القطاعات المهمة التي لها نوافذ تباع في الأسواق وتنثر الزراعة بعوامل عديدة تستوجب أن يكون المزارع ملماً بطرق الشراء والبيع الحكيمة ويعمل بأفضل الوسائل التي يمكن له من خلالها تقليل التكاليف وزيادة الارباح وتعزز الزراعة من الروافد المهمة الداعمة لصناعات الأخرى فهي المصدر الأساسي لعملية التنمية ، ومن أهم ما تقوم به الزراعة إمداد السكان بالغذاء وكذلك إمداد القطاعات الأخرى برأوس الأموال والقوى العاملة اللازمة لتقديم

<sup>(1)</sup>Sonja Grater (2016), The dimensions of FDI in the tourism sector in Africa, op, cit,P 40.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

واحدات التنمية والعمل على دمج التكنولوجيا في الزراعة ونشر الوعي الزراعي بما يخدم اقتصاد البلدان<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن نشير لحيزة الاراضي الزراعية التي كانت في حوزة القبيلة ولا يمكن للأسر بيع أو منح الأراضي للغرباء , إذ قامت الحكومة الرواندية بإقرار عدداً من الإجراءات الإصلاحية تخص الأراضي حيث سمحت للمشترين من القطاع الخاص بشراء الأراضي الزراعية وتحسينها , وكذلك العمل على جلب سلالات البذور الأكثر إنتاجية وكذلك إقامة مشاريع الري الجديدة , والاستخدام الأفضل للمركبات الكيميائية وذلك يساعد أيضاً على استفادة رواندا إلى أقصى حد من أراضيها المحدودة , وتساعد العديد من البرامج الزراعية لرواندا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء والعمل على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية , إذ تقوم رواندا بمشروع الأرز الجديد وهي سلالة من الأرز الآسيوي الذي في أفريقيا وهو نوع من الأرز الأكثر مقاومة للافات , وتعزز زراعة الرز حافظ على اسعارها في مستويات منخفضة وساعدت الأسر الفقيرة في رواندا على تجنب سوء التغذية<sup>(2)</sup>.

غالباً ما يتم وصف رواندا بأنها أرض الآلف تل حيث تمتلك رواندا اقتصاد كبيراً يعتمد على الزراعة حيث أخذت الحكومة الرواندية على الانخراط في إعادة بناء بلدها بعد الابادة الجماعية عام 1994 والتي أدت إلى انهيار الناتج المحلي الإجمالي ودمرت الطرق والجسور وقطاعات كاملة في الاقتصاد ومنها القطاع الزراعي.

واستناداً إلى ما سبق عملت الحكومة على إعادة إعمارها فيما بعد والتي استطاعت النهوض كذلك في جميع القطاعات الاقتصادية وسجلت معدلات نمو مرتفعة والتي بلغت بين 8-9% في عام 2005 إذ كانت معظم صادرات رواندا من القهوة والشاي والتي كانت تشكل 80% من عائدات التصدير, وبعد محصول الشاي من المحاصيل المهمة من الناحية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية فقد نمت زراعة الشاي على مدار 30 سنة الماضية وأصبحت من المحاصيل التي تستقطب عدد كبير من العمال إذ يعمل في هذا المحصول 27000 ألف من المزارعين وكذلك 30000 ألف من العمال في الأجر اليومي كما ويعد أهم صادرات البلد، وتشكل المحاصيل الأخرى مجتمعة المورد الثالث للبلد<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد علي عاشور, المدرسة المجتمعية تعاون وشراكة حقيقة, الأردن , عمان, المنهل للنشر 2012, ص134.

<sup>(2)</sup> Thomas Streissguth , Rwanda in pictures, Twenty –First Century Books2007,p: 59.

<sup>(3)</sup> Tyler Dickovick, Africa 2012, Rowman & Littlefield,2012,p:193.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

نمت الزراعة بمعدلات صحيحة ، إذ بلغت نسبة النمو 5,8 % في الأربع الثلاثة الأولى لعام 2019، إذ شهدت انخفاض 6,6 من نفس الفترة للعام 2018 ، إذ كان اداء المحاصيل بشكل عام اقل مما كان عليه عام 2018 بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية<sup>(1)</sup>.

### **2- قطاع الخدمات :-**

أصبح قطاع الخدمات من القطاعات المهمة في الاقتصاد العالمي بعد ان كان الاهتمام يتركز على القطاعات السلعية والصناعية والزراعية إذ كان ينظر الى هذه القطاعات بأنها القطاعات الجديرة بالاهتمام والتي كان ينظر لها بأنها الأساس السليم للتطور، وكما كان ينظر الى مؤسسات الخدمات عادة بأنها هامشية ولم تكن تحظ بالاهتمام الكافي ، أما في ظل التطور الاقتصادي وعصر العولمة فقد شهد هذا القطاع تطويراً كبيراً وتعاظم دور صناعة قطاع الخدمات في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ناجم من سعي الدول لخلق فرص عمل وزيادة موارد الدخل القومي ، والمساهمة في إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وجعل قطاعات الاقتصاد أكثر تعدادا<sup>(2)</sup>.

ويمكن أن نشير الى قطاع الخدمات ينمو بسرعة في رواندا منذ منتصف عام 1990 وتكون شركات الخدمات من البنوك وشركات التأمين وشركات العقارات ومتاجر البيع بالتجزئة ومنظمي الرحلات السياحية والفنادق وشركات المطاعم وشركات النقل والاتصالات والتي تشكل 37% من إجمالي الناتج المحلي الرواندي وتوظيف حوالي 9% من القوى العاملة وهذا هو القطاع الأسرع نمواً في الدولة مع انتقال مزيد من الناس إلى المدن ، إذ إن ارتفاع الطلب على الخدمات يجذب أيضاً الاستثمار الخارجي وتوسّع الشركات الأجنبية فروعها محلية وتوظيف الروانديين كمدراء وموظفين في تلك الشركات الأجنبية<sup>(3)</sup>.

إذ تطورت الخدمات خلال عام 2014 في رواندا بشكل كبير ، كان قطاع الخدمات هو الأكبر والأكثر ديناميكية في رواندا ، وبالرغم من وجود منافسة كبيرة بين البلدان في هذا القطاع ، وتعمل رواندا على أن تصبح مركزاً لتقديم الخدمات في المنطقة لكسر طبيعتها الحبيسة ان

<sup>(1)</sup> WORLD BANK GROUP, Rwanda Economic Update, Accelerating Digital Transformation in Rwanda, January 2020 | Edition No. 15,p;4.

<sup>(2)</sup> عائشة عتيق ، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية حالة، الأدن ، عمان، المنهل للنشر .2016, ص35

<sup>(3)</sup> Thomas Streissguth, op, cit , p:59 .

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

وتيرة عولمة الخدمات تسير بوتيرة أسرع ، وقطاع الخدمات ينظر بأنه وسيلة للتحول الاقتصادي، وينقسم قطاع الخدمات في رواندا إلى فئتين هما التجارة والنقل<sup>(1)</sup>.

في خطوة توضح ان البلدان الافريقية قادرة على النهوض ، أعلنت الأمم المتحدة في أوائل ديسمبر في عام 2016 حصول مدينة كيغالي عاصمة رواندا الملقب بلد (الألف تل) (على لقب) اجمل مدينة في القارة السمراء) ، ومنحتها الأمم المتحدة جائزة الشرف لاهتمامها بالنظافة والاستقرار الامني فيها وكذلك بزخرفة مساكنها وشكلها الجميل والنظام الذي تميز به المدن النموذجية مما يجعل من رواندا تجربة مميزة للسياحة والتسوق ، والإمكانيات الكبيرة التي تجعل منها جاذبة لسياحة ، كما وتحتوي على العديد من المتاحف وأبرزها المتحف الوطني الرواندي ومتحف كانت ، وعدد من الفنادق العالمية مما جعلها اكثـر المناطق الجاذبة للسياح في شرق افريقيا ، وتسعى السلطة في رواندا نشر الوعي بأهمية النظافة ووجوب المحافظة على المظهر الحضاري للمدن ، وقامت الحكومة المحلية بطلاء المنازل ، وتوزيع صناديق القمامـة على العوائل حفاظاً على سلامـة البيئة ونظافة الشوارع دون إغفال أهمية الهدوء الظاهر في الأحياء والأزقة ، وهذا من الأمور التي لا نحصل عليها في مدن العالم الحديثة والمتطورة ، وكان الهدف من وراء ذلك خلق أجواء سياحـية جاذبة ، وكما انها يجري في داخلها 80% من روافد نهر النيل وكما انها تحتوي على عدد من البحيرات ومن اكبر هذه البحيرات بحيرة كيفو وهي واحدة من اعمق البحيرات في العالم والتي يبلغ عمقها 480 متراً وتحيطها الجبال من غربها ووسطها وتعتبر قمـه سلسلة بركان فيرونغا الواقع شمال غربي رواندا اعلى مرتفعات البلاد وكل ذلك وغيره جعل من رواندا منطقة جذب للسياحة من كل انحاء العالم<sup>(2)</sup> ، والذي تستفيد منه رواندا هو تطوير صناعـات ومناجم ومصادر طاقة جديدة ومعقدة ، وهـدف رواندا المتمثل في إنشاء اقتصاد مختلط تسـاهم فيه جميع القطاعات الصناعـة والزراعة والخدمـات والقطاعـات الأخرى ، ويُـعد معظم الروانـديـن كانوا مزارـعين حـياتـهم مـرتبـطة اـرتبـاطـاً وثيقـاً بـقراـهم الـريفـية متـجـذـرة بـعـمقـ فيـ حـقولـهم ، وقد يـؤـدي ذلك إـلـى تـأـجيـجـ المشـاـكـلـ الـحـضـرـيـةـ وكـذـلـكـ الـصـرـاعـ الـاجـتمـاعـيـ مما جـعـلـ منـ أـبـرـزـ القطاعـاتـ الـتـيـ لـهـاـ مـسـتـقـبـلـ هوـ قـطـاعـ السـيـاحـةـ دونـ استـنـزـافـ لـموـارـدـهاـ وـتـلـوـتـ لـبـيـئـتهاـ تستـطـيعـ كـسـبـ المـالـ مـنـ خـلـالـ ذـلـكـ<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> Eric Uwitonze Almas Heshmati, Service Sector Development and its Determinants in Rwanda, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, 2016, p;2.

<sup>(2)</sup> شيماء عطوة ، كيغالي عاصمة رواندا بلـدـ الـأـلـفـ تـلـ منـ الإـبـادـةـ إـلـىـ لـقـبـ أـجـمـلـ مـدـنـ إـفـرـيـقـيـاـ ، مجلـةـ اـفـرـيـقـيـاـ قـارـنـاـ ، العـدـدـ التـاسـعـ عـشـرـ يـنـايـرـ 2016ـ ، صـ 2ـ-ـ1ـ.

<sup>(3)</sup> Thomas Streissguth,op , cit , p:65.

### **3- قطاع التصنيع :-**

تظهر أهمية التصنيع بكونه المحرك الأساسي للأنشطة الأخرى مثل التجارة والزراعة ، سواء على مستوى دعمها بالوسائل والأدوات اللازمة لذلك أو عن طريق تحويل معطياتها إلى سلع صالحة للاستخدام البشري، ويُعد التصنيع كما تم وصفه من قبل الاقتصاديين حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية فهو تمحور حوله عملية التنمية المنشودة خاصة في البلدان الناشئة والتي استطاعت ان تخلص من السيطرة الاستعمارية ، إذ أخذت هذه الدول تكافح من أجل التخلص من التخلف الاقتصادي من أجل الحصول على الاستقلال الاقتصادي كذلك إنتاج اقتصاد وطني غير تابع، وتبرز أهمية التصنيع أيضاً باعتباره أيضاً الوسيلة الأكثر فعالية وقدرة على تخفي عقبة التخلف وحلها ، فبدون استخدام الاساليب المتقدمة في الإنتاج الصناعي لا يمكن للبلد التغلب على التخلف الاقتصادي، وإن يسير البلد في الطريق الصحيح إلى أن البلدان المسيطرة تعمل على جعل علاقة التبعية أن تكون متعددة باستمرار ، وان استقلال البلدان من متطلبات التنمية المهمة ، وهنا تظهر أهمية التصنيع كجزء مهم في عملية البناء الاقتصادي ، وهذا يدل على ان القضايا الاقتصادية ذات اهمية كبيرة ، ولا يمكن حل مسألة التخلف من خلال التصنيع وان التصنيع شرطا ضروريا في عملية التنمية الاقتصادية وتجديده وسائل الانتاج والتكنيك والعمل على رفع مستوى انتاجية العامل والتي تشكل السلاح الاساسي لحل مشكلة التخلف<sup>(1)</sup>.

قبل أحداث عام 1994 كان قطاع التصنيع في رواندا صغير وضعيف التطور ، وكانت معظم الصناعات في العاصمة كيغالي ، حيث وقع فيها قتال عنيف وشلت فيها الصناعة ، وألحقت أضرار كبيرة في المصانع وادى ذلك الى طرد العمال وغلق الشركات ، وهروب العديد من سكان المدن ، بما في ذلك المديرين والعمال المهرة من البلاد ، حيث استغرق الأمر عشر سنوات لإحياء التصنيع والذي يشكل 22% من الناتج المحلي الإجمالي لرواندا وتوظيف حوالي 30% من القوى العاملة ، أكبر الصناعات فيها معالجة الأغذية (إعداد وتعبئة الحبوب والخضروات ومصانع البيرة وتعبئتها وكذلك العصير والمشروبات الغازية واللحوم والمياه المعدنية وكذلك نمت صناعة الإسمنت مع إعادة بناء الجسور وكذلك صناعة النسيج والملابس وكذلك صناعة البلاستيك والأدوات المنزلية الاستهلاكية، وتزوج رواندا للصناعة من قبل الشركات الأجنبية للاستثمارات في انتاج السلع مثل الملابس والأغذية والتصدير وتحاول تصنيع الآلات والمعدات الكهربائية وصناعة المطاط<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> باسم الجميلي ، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة ، ط1، مصر، دار الكتب العلمية 2006، ص23.  
<sup>(2)</sup> WORLD BANK GROUP ,op, Cit, p;4.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

ويمكن أن نشير ارتفعت إنتاجية الصناعات التحويلية خلال عام 2017 وخاصة الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والتي تمثل حوالي 40% من الانتاج الصناعي ، مما يجعلها اهم الصناعات وأكثرها نموا مما كانت عليه في السنوات التي سبقت ، وذلك ناجم عن جهود الحكومة لتعزيز اهمية هذه الصناعات من خلال الحوافز المدمجة في برنامج صناع في رواندا والتركيز المنسق على هذه الصناعات الفرعية الاستراتيجية من قبل مجلس التنمية في رواندا<sup>(1)</sup>.

### **4- قطاع التعدين والطاقة :-**

ان قطاع التعدين لعب الدور الكبير في عملية التصدير والتجارة الدولية وكان له الدور الكبير في الرخاء العالمي، ولكن يجب ان نذكر الدور المحدود في افريقيا في العقود الماضية ، فقد اعتمدت صناعة التعدين على رأس المال الأجنبي ، وكانت الدول الأجنبية المستفيد الاكبر من هذه الصناعة وكانت أرباحها تحول الى العواصم الأجنبية الثرية في الخارج أو استخدمت في إنشاء اقتصادات غير افريقية ، إذ بقيت امتيازات التعدين لشركة المملوكة لبريطانيا المقيدة في جنوب افريقيا وهذا دليل على مدى سيطرة الشركات على التعدين في افريقيا منذ زمن بعيد<sup>(2)</sup>.

يساهم التعدين في الناتج المحلي الاجمالي لرواندا وأهم الموارد المعدنية في رواندا هو حجر القصدير وتوجد موارد معدنية مهمة اخرى كاستخراج الذهب والفراميت والكلومبيت ولکولتان ، وكذلك توجد فيها كميات كبيرة من الأحجار الكريمة وكذلك تقوم رواندا باستيراد النفط المستخدم في الطاقة لديها وكما تمتلك الطاقة الكهرومائية التي تولدتها من أنهارها ، حيث توجد فيها سدود مهمة أبرزها سد (روزيري) وكذلك تحتوي بحيراتها تحت الماء كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وقد ابرمت رواندا مع شركات أجنبية اتفاقيات للاستفادة من هذا المورد وقد نجحت رواندا نجاحاً كبيراً في هذا المجال وقد لبت احتياجاتها من الطاقة بالإضافة لذلك تشغيل صناعات جديدة وتصدير الطاقة الفائضة الى الدول المجاورة<sup>(3)</sup>.

وقد تناست قطاع التعدين واستغلال المحاجر في 2017 بنسبة كبيرة ليصبح أكبر مصدر داعم للتنمية الصناعية وكان السبب وراء ازدياد اهمية هذا القطاع الحيوي والمهم في رواندا نتيجة

<sup>(1)</sup> A. Abu Boahen , تاريخ افريقيا العام , UNESCO,1991 , ص 411.

<sup>(2)</sup> WORLD BANK GROUP, Rwanda Economic Update, June 2018/ Edition No.12, p:4.

<sup>(3)</sup> Thomas Streissguth,op , cit , p:60.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

لارتفاع الكبير لأسعار المعادن ومنها القصدير ولكولتان ، واهتمام دول العالم للاستثمار في هذا القطاع المهم الذي يزودها بالطاقة<sup>(1)</sup>.

### **5- قطاع التجارة**

تُعد التجارة من القطاعات المهمة في الاقتصاد، وتزداد هذه الالهمية مع التقدم التكنولوجي والتطورات في الصناعة وتنوعها ، وتعتبر الصناعة المحرك المهم لعجلة التقدم الاقتصادي ، وكما تلعب دور في توفير الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها المجتمع من الخارج بما فيها السلع الرأسمالية ، الازمة لعملية التنمية الوطنية ويمكن ان تكون التجارة الخارجية سلاح ذا حدين اما تكون رافد مهم في دعم الاقتصاد الوطني او تكون إحدى وسائل تعزيز التبعية الى الخارج<sup>(2)</sup>.

منذ اواخر عام 1990 كانت رواندا تعاني من عجز تجاري حيث كانت تستورد أكثر مما تصدر إذ كانت رواندا تستورد الآلات والوقود والمواد الكيميائية والسلع الاستهلاكية ، وأهم مصادر السلع المستوردة هي كينيا وأوغندا وتanzانيا والإمارات العربية المتحدة ، وكانت أهم صادرات رواندا هي البُن والذي كان يوفر ربع عائدات الصادرات ، ومع ذلك فإن هذا المحصول النقي الحيوي يخضع لتقلبات أسعار السوق العالمية ، في السنوات الأخيرة أدى انخفاض دخل الصادرات لرواندا وغيرها من البلدان الأفريقية ، كما وكانت تنتج محاصيل أخرى مثل الشاي وكذلك تصدر مبيدات الآفات الزراعية وكذلك تصدر الكين او الكينا الحار الذي يستخدم في المشروبات<sup>(3)</sup>.

ازدادت صادرات السلع عام 1917 بنحو 45% متجاوزة مليار دولار للمرة الأولى من الصادرات المعدنية بتشجيع من الأسعار والأسواق الدولية المواتية للمعادن غير التقليدية هي المساهم الرئيسي في نمو الصادرات لقد تضاعفت أكثر من مرة ، ودرت حوالي 36% من أرباح رواندا من صادرات السلع ، مما زاد قيمة المعادن غير التقليدية المصدرة مثل البريليوم والرصاص غير المشغول والأحجار الكريمة بأكثر من ثلاثة أضعاف ، وتعتبر صادرات رواندا الرئيسية من المعادن مثل القصدير والتنتالوم والتنغستن وبعض الذهب والأحجار الكريمة ، وبعد قطاع التعدين ثاني اكبر قطاع للتصدير في رواندا اذ بلغت إيراداته 166,5 مليون دولار وقام بتوظيف 30229 شخصا خلال عام 2015 كما لعبت الاستكشافات الدور الكبير في الكشف عن

<sup>(1)</sup> WORLD BANK GROUP, op ,Cit,p;4.

<sup>(2)</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، ط1، مصر ، الاسكندرية ، المحور الأدبي للنشر والتوزيع والترجمة 2010، ص195

<sup>(3)</sup>Thomas Streissguth ,op, cit , p:61.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الرواسب المعدنية<sup>(1)</sup>, وشكلت ما يقارب من 20% من إجمالي صادرات السلع , وكذلك ارتفاع اسعار المعادن الاخرى مثل الفصدير والكولتان والولغرام بنسبة 44% مدفوعة بارتفاع الاسعار وارتفاع الصادرات وكان ذلك مرتبط بالمشاريع الاستثمارية الكبرى في 2016 , وانخفضت كمية السلع الاستهلاكية بخلاف الغذاء والتي تمثل 18% من واردات السلع ومن هذه السلع الملابس والأحذية والاعتماد على المنتج المحلي وارتفعت واردات الطاقة بنسبة 11.4% وشهدت هذه الفترة إزدهار الزراعة وتحسين أدائها ورافق ذلك ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية الرئيسية البن والشاي بنحو 22% بسبب ارتفاع الاسعار العالمية والتي لم يتغير حجم صادراتها<sup>(2)</sup>.

### **المطلب السادس**

#### **التكلات الاقتصادية التي تعتبر رواندا جزءا منها**

شهد العالم خلال العقود السابقة عدداً كبيراً من التكلات الاقتصادية والتي أصبحت تشمل أكثر 75% من دول العالم، وتسيطر هذه التكلات الاقتصادية على ما يقارب 85% من التجارة في العالم ، وعبر مرور الزمن تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وخاصة في الفترة التي عقبت انهيار المعسكر الاشتراكي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتلاشي المؤسسات الاقتصادية التابعة لهذا المعسكر<sup>(3)</sup>.

توجد في أفريقيا مجموعة من التكلات الاقتصادية ومن أهم تلك التكلات التي تنتهي رواندا ليها :

#### **1- تجمع دول الكوميسا**

يترجم مصطلح الكوميسا انها السوق المشتركة لدول افريقيا وتشمل دول جنوب وشرق أفريقيا وهي عبارة عن ترجمة الكلمة الانكليزية The Common Market of Est & Souther African وتم اختصار هذا المصطلح بالأحرف الأولى<sup>(4)</sup> ، وتم تكوين هذا التكتل

<sup>(1)</sup>RWANDA DEVELOPMENT BOARD, RDB,2017,P;12-13.

<sup>(2)</sup>WORLD BANK GROUP, op, cit , p:8.

<sup>(3)</sup> محمد شاهين , الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية , ط1, مصر, القاهرة, دار حميثا للنشر والترجمة 2018,ص262.

<sup>(4)</sup> عبد المطلب , السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي , مصر , القاهرة, مجموعة النيل العربية , 2004 , ص12,

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

الاقتصادي الذي تأسس 1984 من دول شرق وجنوب شرق القارة الافريقية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي<sup>(1)</sup>.

إذ يضم هذا التكتل الاقتصادي إحدى وعشرون دولة من القارة السمراء ويضم كل من السودان- مصر- إريتريا - إثيوبيا - أوغندا - جيبوتي - تنزانيا - كينيا - رواندا - بوروندي - الكونغو الديمقراطية - سيريلانكا - مالاوي - موريشيوس - جزر القمر- زامبيا- زيمبابوي - مدغشقر - ناميبيا- وسوازيلاند-أنجولا والصومال ، ومن ثم انظمت تونس عام 2018 الى هذا التكتل والذي تبلغ المساحة التي يغطيها هذا التكتل حوالي 12.4 مليون كيلو متر مربع اي ما يعادل 41% من مساحة القارة الافريقية والتي يبلغ تعداد سكانها 380 مليون نسمة أي أكثر من نصف القارة السمراء ، وهو أكبر تكتل اقتصادي في افريقيا ، ويمكن تعريف الكوميسا ( بأنه اتفاق رسمي بين دول افريقيا لتحقيق التكامل الاقتصادي للدول ذات السيادة للارتقاء بالتكامل الإقليمي في المنطقة من خلال اندماج الاسواق وتنمية التجارة ) ، من خلال هذا التعاون الاقتصادي تسعى بلدان القارة الافريقية تعظيم وتطوير مواردها الإنسانية والطبيعية للصالح المشترك لجميع أفراد شعوبها , عبر مراحل مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي هي :-<sup>(2)</sup>

- منطقة التجارة الحرة تم تفيذها عام 2000
- منطقة الاتحاد الجمركي التي اكتملت في عام 2004
- وتوجد خطة لعمل سوق مشتركة 2028

وتهدف السوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا المعروفة باسم الكوميسا الى تحقيق مجموعة من الأهداف

- أ- تحرير التجارة بين الاعضاء ، مع العمل على تطبيق تعريفة موحدة (الاتحاد الجمركي).
- ب- العمل على التوسيع في استخدام العملات الوطنية للدول الاعضاء في منظمة الكوميسا مع العمل على إيجاد عملة موحدة في المستقبل .
- ج- العمل على خلق بيئة ملائمة للاستثمار المشترك سواء كان ذلك استثمار وطني او اجنبي.
- د- التعاون في مجال الإنتاج (الصناعي- الزراعي - السياحي - الاتصالات - الطاقة - النقل - الخدمات) .

<sup>(1)</sup> رابح حمدي باشا ، ازمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل دركتوراه للدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007، ص 93.

<sup>(2)</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق، ص 12-13.

## **الفصل الثاني .....استعراض وتحليل التجربة التنموية لرواندا وفيتنام**

- هـ- العمل المشترك في مجال المحافظة على البيئة الطبيعية والاستثمار الأمثل لمواردها المتنوعة وتنميتها بما يساهم برفع مستوى معيشتهم.
- وـ- وضع مواصفات للإنتاج في القطاع الصناعي للدول الأعضاء لتحقيق التكامل الصناعي.
- زـ- العمل على تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء وفسح المجال أمامه المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية .
- حـ- العمل على تحقيق معدلات ثابتة للنمو الاقتصادي ، والتنسيق والتوازن بين خطط التنمية<sup>(1)</sup>.

### **2- التجمع الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى**

يُعد من أهم التكتلات الاقتصادية في أفريقيا ، والدول الأعضاء هم من أفريقيا الوسطى ودول هذا التكتل هي (غينيا الاستوائية - رواندا - الغابون - كنغو - برواندا - أنغولا- تشاد ) تم الاتفاق بالتعاون في مجال التنمية الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات التجارية ، والعمل على إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ، والعمل على رفع المستوى المعاشي إلى سكان تلك المنطقة ، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني في المنطقة ، كما وتوجد تكتلات أخرى لكن رواندا ليست جزء منها ومن هذه التكتلات الاقتصادية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا<sup>(2)</sup>.

ويمكن ان نشير إن لكل تكامل اقتصادي اهمية كبيرة على الدول المنضوية خالله لكن هذه الأهمية يمكن ان تكون متفاوتة بحسب طبيعة كل تكتل من جهة وحسب ظروف كل بلد داخل التكتل من جهة أخرى وحسب الأهداف التي يسعى كل تكتل الى تحقيقها<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد خميس الزوكرة، جغرافية التجارة الدولية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص ص 120-121.

<sup>(2)</sup> فاشي فابيزة ، الاقتصاد الدولي نقل السلع وحركة عوامل الانتاج ،الجزائر، منشور دار الأديب الجزائري، 2007، ص ص 208-209.

<sup>(3)</sup> محمد عبد الله شاهين محمد ، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور اسلامي ،الأردن ، عمان، المنهل للنشر، 2017، ص 211.

### **الفصل الثالث**

## **تحليل الواقع التنموي في العراق مع امكانية الاستفادة من تجارب فيتنام ورواندا**

### **التمهيد**

أصبح من الضروري جداً في العراق إيجاد موارد مساعدة أخرى للنفط الخام ، والعمل على تطوير قاعدة انتاجية بالاعتماد على جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى كالقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ، والاستفادة من تجارب كل من فيتنام ورواندا وما حققته تجاربها التنموية ، علما إن تلك الدول كانت قائمة على نجاح اقتصادي يسبق نجاح سياسي عملت على التعايش الداخلي ونبذ العنف منطقة نحو إقامة علاقات خارجية قائمة على المصالح المشتركة ، كما إن نوع القاعدة الاقتصادية يعد من الشروط الضرورية لبناء اقتصاد قوي ومستقر يرتكز على قاعدة عريضة من القطاعات الاقتصادية الفاعلة .

إذ خصص المبحث الاول من هذا الفصل لتوضيح أبرز مشاريع التنمية في العراق وأسباب فشلها منذ تأسيس الحكومة العراقية عام 1921 حتى وقتنا الحاضر ، وسوف نتطرق في المبحث الثاني إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي تقود عملية التنمية لكلا البلدين فيتنام ورواندا والتي يستطيع العراق الاستفادة منها ويتكون المبحث الثاني من مطلبين تناول المطلب الأول توضيح كيفية استفادة العراق من التجربة التنموية للقطاع الصناعي في فيتنام ، أما في المطلب الثاني يتطرق إلى التجربة التنموية للقطاعين الصناعي والخدمي السياحي في رواندا وكيف يستطيع العراق الاستفادة من هذه التجارب الفتية، مع ما موجود في العراق وبما يمتلكه من موارد اقتصادية وبشرية والتي تجعل منها تجربة تنموية ناجحة .

## **المبحث الاول**

### **المشاريع التنموية في العراق الواقع والامكانيات**

#### **اولاً: - نبذة عن طبيعة الاقتصاد العراقي**

يمتلك العراق عوامل التنمية الاقتصادية الأساسية وتشكل أهمية كبرى عبر تاريخ العراق لما يمتلكه من موقعة الجغرافي ، الذي يمتد بين خط عرض 29 شمالاً و39جنوباً , ويقع العراق في جنوب غرب آسيا , وتحده من الشمال تركيا , وفي الشرق إيران , وفي الغرب سوريا والأردن وكل من الكويت والمملكة العربية السعودية والخليج العربي جنوباً , ويمر في العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ، يلتقيان في منطقة القرنة جنوب العراق وبشكلان ما يسمى بـ(شط العرب ) الذي يبلغ طوله 185كم ، فيما تقدر مساحة العراق بحوالي 438317كم<sup>2</sup>، وتشكل مساحة العراق نسبة 1.38% من مساحة العالم الإسلامي<sup>(1)</sup>.

إذ تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي (29%) من المساحة الكلية ، أي (46) مليون دونم ونسبة الجزء المزروع منها يقد بـ(70%) وتعتمد الزراعة في منطقة الشمال بصورة رئيسية على المطر ، أما المناطق الوسطى والجنوبية فتعتمد على نهر دجلة والفرات وروافدهما وتعُد الحنطة والشعير والتمور والرز والقطن والتبغ والفواكه والخضروات أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية<sup>(2)</sup>، ويشكل سكان الريف الأغلبية من السكان واستمرت هذه الحالة حتى السنوات الأولى من عقد الستينات ، ولكن نسبة سكان المدن استمرت بالارتفاع منذ الأربعينات ، فقد كانت نسبة (36%) في العام 1947 ثم ارتفعت إلى (39%) عام 1957، وإلى (51%) العام 1965 وإلى (64%) عام 1977 وإلى (70%) عام 1987 وإلى (75%) عام 1997<sup>(2)</sup>.

ويتميز المناخ السائد في العراق من المناخ القاري شبه المداري ، أي أن تأثير اليابس على مناخ العراق أكثر وضوحاً من تأثير المسطحات المائية المجاورة له ويتضمن هذا المناخ اختلاف محلي مما يسمح إمكانية تقسيم العراق إلى ثلات مناطق مناخية هي<sup>(3)</sup>.

إقليم البحر المتوسط المعتمد الجاف الحار صيفاً ، ويمثل هذا النمط المناخي في المناطق الشمالية والشمالية شرقية. إقليم الأستبس الحار صيفاً الممطر شتاءً، ويشغل منطقة السهول ، إقليم

<sup>(1)</sup> كاوه عبد الرضا محمد، الإعلام والتنمية الاقتصادية، الأردن، عمان، دار الرنيم للنشر والتوزيع 2018، ص .59

<sup>(2)</sup> Helen Chapin Mets, Iraq a country , p.79 .

<sup>(3)</sup> محمد أزهر سعيد السماسك، دراسة إقليم، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 11، 2016، ص26-27.

المناخ الصحراوي الحار الممطر شتاءً ويشغل هذا المناخ معظم أجزاء العراق الوسطى والجنوبية والغربية<sup>(1)</sup>.

وعند استقراء التاريخ الاقتصادي للعراق في التنمية الاقتصادية يلاحظ بأنه لم يشكل سلسلة متراقبة الحالات بل أن تاريخه التنموي يتصل بحسب ما يمر به من ظروف سياسية على خلاف ما تطلبه الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية من تماسك وتناغم بين أجزائه ، وهذا ما انعكس سلباً والقى بضلاله على السلوك الاقتصادي لكل مرحلة يمر بها ، أن البحث في تحديد ملامح الاقتصاد العراقي يتطلب جهداً لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل انه يستوعب جدلاً واسعاً في مجالات أخرى مثل السياسة والمجتمع ، إذ أن لمتذبذبي القرار السياسي والاقتصادي دور فاعل وحيوي في توجيه دفة التنمية الاقتصادية للوجهة الصحيحة كما من شأنه أن يخدم مصالح المجتمع ككل فالاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته أمام مهمة صعبة وفي مواجهة نوعين من التحديات:-<sup>(2)</sup>

1) تحديات خارجية تمثل في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدتها العالم والتي كان العراق بعيداً عنها فضلاً عن التكتلات العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات ودورها في إدارة وتنظيم عمليات الإنتاج وتسويقه .

2) تحديات داخلية مرتبطة بالظروف التي مر بها العراق والعقبات أمام التنمية وتحديث القطاعات الاقتصادية.

استناداً لما سبق يتساءل الاقتصاد العراقي بخصوص مؤشرات تعكس صورة الدمار والتخلف التي لحقت به خلال العقود الثلاثة الماضية إذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات بنوية لازمه منذ اكتشاف النفط وتصديره ، فهو يتسم باختلال الهيكل الاقتصادي بسبب هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات ، وما لذلك من أثر اختلال في هيكل الانتاج وفي هيكل الموازنة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتجارة الخارجية ، هذا فضلاً عن تنامي معدلات البطالة والتضخم وانهيار البنى الارتكازية في الاقتصاد ، وشحة مصادر الاستثمار المحلي وتفاقم مشكلة تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ، الأمر الذي يدعو إلى عملية إصلاح اقتصادية شاملة ، طالما أن العراق يمتلك مقومات هذا الاصلاح، لما يتتوفر لديه من موارد مادية وبشرية كبيرة، ولعل الفرصة مواتية لذلك في التغيرات التي حصلت في العراق على السياسي والاقتصادي والتعاطي مع النهج الليبرالي

<sup>(1)</sup> محمد أزهار سعيد السماك، مصدر سابق، ص 26-27.

<sup>(2)</sup> عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات، ط 1، لبنان، بيروت، جهة النشر الكتاب انك، 2016، ص 214.

فإنه لابد من السعي إلى جعلها علاقه تكاملية تلعب فيها الدولة دوراً داعماً للأصلاح الاقتصادي من خلال الاتجاه الرقابي والتنظيمي<sup>(1)</sup>.

## **ثانياً:- التطور التاريخي لمشاريع اعمار العراق**

### **1- المرحلة الاولى (1921-1958 )**

اتسم العهد الملكي في وجود نظام برلماني منقول عن النظام البريطاني ، أتاح للقوى السياسية المختلفة أن تتواجد في الساحة وان تتنافس بحرية نسبية ، وكان بوسع النواب في البرلمان مثلاً ان يناقشوا ويعارضوا الحكومة<sup>(2)</sup>، الى جانب ذلك هذه الفترة كان هنالك توجهات لإحداث تنمية اقتصادية وخاصة في جانب التنمية المادية ولكن بالرغم من ذلك كانت معدلات التنمية منخفضة وقد كانت الحكومة العراقية خلال تلك الفترة تقوم بتخصيص جزءاً من الإنفاق الحكومي على بعض المشاريع المختارة وقد كان الاقتصاد العراقي يعني من نقص في رؤوس الأموال الضرورية لنكوبين رأس المال والنمو الاقتصادي وكذلك النقص في المهارات والخبرة التقنية وهذا ما كانت تعاني منه معظم البلدان النامية<sup>(3)</sup>.

أما الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة تميز بكونه اقتصاد شبه إقطاعي ، يعتمد على الزراعة والتجارة بشكلها البسيط إذ كان القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الرئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ولم تكن إيرادات الدولة منذ تأسيسها العام 1921 تزيد عن الخمسة ملايين دينار حتى العام 1927<sup>(4)</sup> لذا افتقرت تلك المرحلة إلى برامج اقتصادية واضحة المعالم بسبب طبيعة الظروف السياسية غير المستقرة لقصر عمر الحكومات المتعاقبة التي لا تتجاوز السنة أو السنين ، وكانت البرامج الاقتصادية تتركز على النشاط الزراعي ، وبعد أن زادت الإيرادات النفطية وأصبحت مصدراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، استحدثت الحكومة مجلس الاعمار وذلك عام 1950 لذا يمكن القول أن التخطيط للمشاريع التنموية الاقتصادية بدأ في ذلك العام ، فأوكلت الحكومة لمجلس الاعمار مهام وضع خطة اقتصادية عامة لتطوير موارد البلد ورفع مستوى معيشة السكان وجاء استحداث المجلس تلبية لاشترط البنك الدولي للإنشاء والتعمير(B.I.R.D) بتأسيس مجلس للأعمار مقابل تقديم قرضًا للعراق بمبلغ

<sup>(1)</sup> عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مصدر سابق ص239-240.

<sup>(2)</sup> رواء زكي الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الأردن، عمان، المنهل للنشر، ط 1، 2010، ص221.

<sup>(3)</sup> محمد أبو سمرة ، أسرار الحرب الأمريكية على العراق ، الأردن عمان، المنهل للنشر، ط 1، 2017، ص35.

<sup>(4)</sup> حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية ، ترجمه عفيف الرزاز (مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ، 2009) ص133.

(12.800) مليون دولار، فضلاً عن انخفاض المعالجة الواضحة في إنتاجية الأرض الزراعية وانتشار الفقر والبؤس بين الفلاحين الذين يعملون لصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي خلال الفترة (1950-1958) دخل العراق مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات أكبر، أن الزيادة الكبيرة في إنتاج البترول قد تزامنت مع ابتداء التخطيط الاقتصادي في العراق وذلك بتأسيس مجلس الأعمار في عام 1950 وقد وضع مجلس الأعمار أول برنامج تنموي للسنوات 1951-1956<sup>(1)</sup>.

فأنشأ هذا المجلس فعلاً بموجب القانون رقم (23) لعام 1950 بميزانية مستقلة جرى تمويلها من عائدات النفط بنسبة (100%)<sup>(2)</sup>.

وقام المجلس بإعداد برنامجه العام الأول للفترة من العام 1951/1955-1952/1956 وخصص لمشاريعه مبلغاً قدره (65.7) مليون دينار، استحوذت مشاريع الري على (46%) منها، بعدها تمت زيادة نسبة التخصيصات إلى (155.4) مليون دينار بعد إبرام اتفاقية مناصفة للأرباح، وإكمال خط أنابيب كركوك - بانياس الذي سمح بزيادة إنتاج النفط وتصديره عبر سوريا لأول مرة، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهة إلى المجلس فقد تمكن من إنجاز مشاريع تنموية وخدمية كبيرة من بينها (مشروع الثرثار وسدة الرمادي وجسور في مدن بغداد والكوفة والموصل والناصرية والسماعة والهندية وبعقوبة ومشاريع دوكان ودربندخان ومعامل ومصانع الاسمنت والسكر والأسمدة والقوة الكهربائية والنفط والغاز وإنشاء السدود والمطارات والموانئ والطرق البرية وسكك الحديد) وتوزعت تلك المشاريع على جميع محافظات العراق تقريباً<sup>(3)</sup>.

## **2- مرحلة اكتشاف النفط والتوجه المالي للدولة (1951-1958)**

بفعل التوسيع المالي نتيجة اكتشاف النفط وتحسين النشاط الاقتصادي للدولة في المرحلة الريعية وازداد نشاط الطبقة الوسطى في المجتمع مع زيادة إنفاق الدولة في أعقاب اتفاقية مناصفة للأرباح النفطية عام 1952 وشهدت هذه المرحلة تغيراً منتظماً في مكونات الإيرادات، في ظل التزايد فيها أتصل بموارد النفط مقابل تناقص في مصادر الإيرادات الأخرى، فتضاعف الريع النفطي خلال هذه المرحلة (25) مرة، في حين تضاعف الناتج المحلي الإجمالي 4 مرات فقط،

<sup>(1)</sup> محمد أبو سمرة ، مصدر سابق، ص35.

<sup>(2)</sup> عماد عبد الطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، الأدوار ، الوظائف ، السياسات ، 1921-1990 ، العراق ، بغداد ، بيت الحكم ، 2001 ، ص126.

<sup>(3)</sup> Hashim Jawd , Development planning in Iraq .Historical perspective and New Direction ; Baghdad Iraq . Ministry of planning 1975,p50 .

فيما تزايد عدد السكان أقل من مرتين ، فأدى هذا الأمر إلى تعزيز دور الدولة في دفع عجلة الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

ازدادت حالة التفاؤل بعد مقتراحات التنمية التي قدمتها بعثة البنك الدولي بعدما أبرمت الحكومة العراقية الاتفاقية عقدها مع شركات النفط في أغسطس / آب 1951م ، إلى إن ما يأخذ على هذه الاتفاقية ألزم الشركات بمناصفة أرباح النفط مع الحكومة .

(شركات النفط الإنجليزية العاملة في العراق وإيران لم تكن لها عقود مشاركة في الأرباح على عكس شركات النفط الأمريكية في السعودية ، وتلك الشركات العاملة في الكويت ) وجاءت اتفاقية مناصفة الأرباح بين العراق وشركات النفط متزامنة مع مطالبة إيران بها ، وخوف شركات النفط من الأوضاع السياسية التي لا تسمح بالإبقاء على سياساتها السابقة ، فالقطاع الصناعي لم يكن متتطوراً ، فيعمل نحو 450 ألفاً من العمال عام 1951 في القطاعات غير الزراعية كافة ، والعاملين في قطاع النفط آنذاك نحو 12 ألفا فقط و 2000 منهم يعملون في صناعات توصف بأنها حديثة ، أي إنها تمثل 4.5% من القوى العاملة في الصناعة ، فتزايدت البطالة الحقيقة مع ارتفاع موارد العراق من النفط ، وهذا ما ساعد على تقبل غالبية هذه الطبقات الفقيرة والمعدمة المستضعفة للأحزاب اليسارية التي تطالب بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات<sup>(2)</sup>.

ويتبين من الجدول (5) أن هناك تزايداً في الإنفاق الحكومي خلال المدة (1951-1958) إذ نما الإنفاق بمعدل (26.6%) ، مع تزايد الإيرادات بمعدل (23.5%)، وكانت تغطية الإيرادات للإنفاق الحكومي (134.3%) وعلى الرغم من ارتفاع عائدات النفط إلا إن ظاهرة الإنفاق في الموازنة استمرت إلى ما بعد عام 1956، وإن السبب في هذا العجز هو زيادة رواتب الموظفين وتخصيصات غلاء المعيشة عام 1952 وعجز النظام الضريبي عن زيادة الموارد السيادية ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر ذلك على تخصيصات التعليم التي ظلت منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، لكنها ارتفعت من 3.5 مليون دينار في السنة المالية (1950-1951) أي 14% من مجموع النفقات الحكومية الإجمالية إلى حوالي 13 مليون دينار سنة 1957-1958 أي أكثر من 18% من مجموع النفقات

<sup>(1)</sup> علي وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ، سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ، من 1921-2003، مركز دراسات المشرق العربي ، ط1، لبنان، بيروت، 2008، ص447-448.

<sup>(2)</sup> طالب عزيز، خريف الدعوة، ط1، مصر، الجيزة، دار بذائع للنشر والتوزيع ، 2019، ص48-49.

**جدول (5) الموازنة العراقية للمرة من (1951-1958) بالأسعار الجارية (مليون دينار)**

السنة	الإتفاق الحكومي	معدل النمو (%)	الإيرادات العامة	معدل نمو % (4)	الجزء أو الفائض	الإيرادات إلى النفقات % (6)
1951	33.9	-----	45	-----	11.1	132.7
1952	57.3	69.0	74.5	65.6	17.2	130.0
1953	62.5	9.1	82.9	11.3	20.4	132.6
1954	74.7	19.5	92.8	11.9	18.1	124.2
1955	89.3	19.5	125.9	35.7	36.6	141.0
1956	113.3	26.9	113.8	-9.6	0.5	100.4
1957	130.8	15.4	97.7	-14.1	-33.1	74.4
1958	131.2	0.3	137.2	40.4	6	104.6
1951	26.6 متوسط معدل النمو	23.5 متوسط معدل النمو				134.3
1958-						

المصدر :- سعيد عبود السامرائي, السياسات المالية في العراق ,العراق النجف الاشرف,, مطبعة القضاء , 1976, ص .110.

إن زيادة العائدات النفطية في أوائل الخمسينات كانت البداية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الهيكلية التي شهدتها الدولة ، ففي عام 1953 قدرت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 22.1% في حين كانت مساهمة القطاع النفطي ما يقارب 40% مما دفع الحكومة للاعتماد على هذه الإيرادات في تمويل الميزانية الاعتيادية ، ففي عام 1951 كان مقدار مساهمته 3,2 مليون دينار ثم ازدادت إلى 15 مليون دينار عام 1953، وإلى 26.1 مليون دينار عام 1958، أي ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تخصيصات الميزانية الاعتيادية قد ازدادت من حوالي 10% إلى 29.9% وإلى 33.0% في السنوات أعلاه على التوالي ، وان مصادر الإيرادات الأخرى كضررية الدخل والرسوم الجمركية قد تدهورت نسب مساهمتها في تمويل النفقات العامة مع زيادة مساهمتها في تمويل النفقات العامة مع زيادة مساهمة الإيرادات النفطية، إذا خضعت احتياطات النفط العراقية للتطوير بصورة أكثر كثافة فمن الممكن بسهولة أن تدعم مستوى إنتاجي أعلى بكثير ، وتحقيق مستوى إنتاجي يعادل ثلاثة أضعاف حقيقة العراق من خلال اعتماد المعطيات الجيوфизيكية الحديثة والاستثمار الكبير في تطوير الحقول والبنية التحتية المتصلة بالتطوير والضخ <sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> عادل سعيد بشتاوي ، تاريخ الظلم الامريكي وبداية زمن الأفول الامبراطوري المديد ، ط1، سوريا، دمشق، 2007، ص 111.

### **3- المرحلة (من 1958-1980)**

صدر الدستور العراقي سنة 1958 ليعلن نهاية العهد الملكي وبداية العهد الجمهوري للدولة العراقية ، إذ صدر بعد قيام ثورة 14 / تموز / 1958 التي أعلنت سقوط القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 وكافة تعدياته<sup>(1)</sup>.

تغيرت النظرة إلى التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد ثورة 1958 ، فأصبحت ينظر إليها باعتبارها عملية اجتماعية بالدرجة الأولى ، وأعطي اهتمام أكبر للعنصر الإنساني فيها تمثل بالاتجاه لزيادة الخدمات الصحية ونشر التعليم وبناء المساكن وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى<sup>(2)</sup>.

فقمت الحكومة بإصدار الخطة المؤقتة عام 1959 التي اعتبرت الأساس للخطة الاقتصادية التفصيلية 1961-1965 والتي تضمنت إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لعام 1958 وتحديد ملكية الأراضي ، والتأكيد على التنمية الصناعية وفك ارتباط الدينار العراقي عن الباوند الإسترليني وإتباع سياسة تأمين الصناعات النفطية من الشركات الأجنبية ، هو القانون رقم 80 لعام 1961 انتزعت بموجبة 99.5% من امتيازات الكارتل النفطي في الأراضي العراقية ، وتميزت هذه المرحلة بسلسلة من المعطيات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شملت مجالات عده بعد ان حددت الدولة هدفين اساسيين يتعلق الأول بالدور المهم والحازن الذي يجب أن يضطلع به القطاع العام في قيادة التنمية الاقتصادية للبلاد، والثاني يتمثل بالاعتماد على التخطيط المركزي الشامل للاقتصاد<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> حسين وحيد عبود العيساوي ، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي 2005: دراسة مقارنة ، ط1،الأردن ، عمان ، المنهل للنشر 2018 ص89.

<sup>(2)</sup> ماجد فضل زبون ، الاعلام الاقتصادي. قراءة في القوات العربية المتخصصة ، مصر ، القاهرة، دار العربي للنشر، 2015 ، ص70.

<sup>(3)</sup> كامل كاظم بشير الكتاني ، ارجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل ، العراق ، بغداد، دار الدكتور للعلوم، 2013، ص27.

**الجدول (6)**

**خطط التنمية لمدة من (1958-1969) مليون دينار عراقي**

خطط التنمية	المجموع	التخصيصات	المصروف	كفاءة التنفيذ %
1961-1959		392.2	108.5	27.7
1965-1961		566.3	204.2	36.1
1969-1965		668.1	365.5	54.7
المجموع	1626.6	678.2	678.2	39.5

المصدر : وزارة التخطيط الاقتصادي, اسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية في التنمية القومية , بغداد , 1984 , ص 38-46.

ويمكننا القول ان خطط التنمية خلال هذه الفترة شهدت مستويات منخفضة جداً من التنفيذ ، نتيجة للفساد المالي والإداري الذي صاحب التنمية في العراق ، وكانت اغلب المشاريع التي تم تنفيذها بشكل غير كامل الى جانب ذلك عدم وجود رؤيا مستقبلية من قبل الحكومة لاستمرار عملية التنمية، إذ نلاحظ ان الفترة(1959-1961) شهدت مستوى منخفض للتنفيذ بلغت كفاءة التنفيذ 27.7 % ورافق ذلك تناقض ايضاً بين التخصيصات والمصروفات ، كما شهدت الخطة الثانية (1965-1961) تناقض كبير بين التخصيصات والنفقات لكن كانت على مستوى التنفيذ افضل من سابقتها والتي قدرت بحوالي 36.1%،اما عن الخطة (1969-1970) نلاحظ انها افضل من سابقتها على الرغم من الانخفاض في مستويات التنفيذ الذي شهدته وبلغ بحوالي 54.7%.

ومن الجدير بالذكر انه تم التأكيد على القطاع الاشتراكي والخاص في خطة التنمية القومية (1964-1970) وضعت تلك الخطة مشاريع تعود إلى كلا القطاعين وإن مشاريع القطاع الاشتراكي تنقسم إلى مجموعتين :-<sup>(1)</sup>

المجموعة الاولى:- هي المشاريع المركزية للحكومة ، حيث تمول عن طريق إيرادات الحكومة بشكل رئيسي.

المجموعة الثانية :- فأنها تتضمن المشاريع العامة التي تعمل على تمويل نفسها ذاتياً. مثل شركة النفط الوطنية والموانئ العراقية والكهرباء الوطنية . لقد اعيد النظر بالتخصيصات الكلية لهذه الخطة حيث تم زيادة تلك التخصيصات من حوالي (537) مليون دينار إلى 1.259 مليون ديناراً.

<sup>(1)</sup> محمد أبو سمرة , مصدر سابق, ص36.

**جدول (7)**

**خطط التنمية الاقتصادية للمدة من 1970-1980 (مليون دينار عراقي )**

خطط التنمية			
% كفاءة التنفيذ	المصروف	التخصيصات	البرنامج
69.7	2097.1	3008.50	1974-1970 والبرنامج 1975 الاستثماري
66.8	10152.7	15193.60	1980-1976
68.25	12249.8	18202.10	المجموع

المصدر : وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادية أسلوب توزيع التخصيصات الاستثمارية التنمية القومية ، بغداد .46-38، ص 1984.

وتتسم خطط التنمية ( 1970-1980 ) بارتفاع معدل التخصيصات وبلغت حوالي 3008.50 وكذلك المصروفات بلغت حوالي 2097.1 وتعتبر هذه الخطة من اكثـر الخطـط كفاءـة في التنفيـذ بلـغت حـوالي 69.7% ، ثـم تـلتها خـطة ( 1980-1976 ) والـتي كانت تحـوي عـلـى تـخصـيصـات تـفـوق سـابـقـاتـها حيث بلـغـتـ التـخصـيصـاتـ 15193.60ـ ورـافـقـ ذلكـ الـزيـادـةـ فيـ المـصـرـوفـاتـ الـتـيـ بلـغـتـ 10152.7ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ الـزـيـادـةـ الـكـبـيرـةـ فـيـ التـخصـيصـاتـ إـلـىـ أـنـهـاـ كـانـتـ اـقـلـ كـفـاءـةـ فـيـ التـنـفـيـذـ مـنـ سـابـقـاتـهاـ حيثـ بلـغـتـ كـفـاءـةـ التـنـفـيـذـ حـوـالـيـ 66.8%ـ اـذـ تـعـتـبـرـ هـذـهـ فـتـرـةـ مـنـ اـهـمـ فـتـرـاتـ الـتـيـ شـهـدـهـاـ الـعـرـاقـ مـسـجـلـ اـكـبـرـ مـعـدـلـاتـ فـيـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ ،ـ كـوـنـ هـذـهـ مـرـحـلـةـ وـصـلـ فـيـهـاـ دـخـلـ الـفـرـدـ إـلـىـ 3984ـ دـوـلـارـاـ وـبـلـغـ مـعـدـلـ نـمـوـ سـنـوـيـ قـدـرـةـ 8%ـ وـهـوـ أـعـلـىـ مـسـتـوـىـ فـيـ تـارـيخـ الـعـرـاقـ فـيـ تـلـكـ فـتـرـةـ ،ـ لـأـنـ الـاـقـتـصـادـ الـعـرـاقـيـ شـهـدـ فـيـ هـذـهـ مـرـحـلـةـ بـشـكـلـ خـاصـ زـيـادـةـ كـبـيرـةـ فـيـ الـاـيـرـادـاتـ الـنـفـطـيـةـ ،ـ وـتـنـطـورـ الصـنـاعـاتـ الـمـلـحـلـةـ وـإـنـفـاقـ بـمـعـدـلـاتـ عـالـيـةـ مـاـ أـدـىـ إـلـىـ خـلـقـ مـصـادـرـ دـخـلـ ثـانـوـيـةـ وـزـيـادـةـ عـالـيـةـ مـنـ مـعـدـلـاتـ التـشـغـيلـ وـخـاصـةـ فـيـ مـؤـسـسـاتـ الـقـطـاعـ الـعـامـ (1)ـ ،ـ حـقـ الـعـرـاقـ عـائـدـاتـ نـفـطـ وـإـيـرـادـاتـ عـالـيـةـ فـيـ عـامـ 1972ـ كـانـ دـخـلـ الـعـرـاقـ (575ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ)ـ وـقـفـزـ عـامـ 1973ـ إـلـىـ مـلـيـارـ وـ(840ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ)ـ وـفـيـ عـامـ 1974ـ إـلـىـ خـمـسـةـ مـلـيـارـاتـ وـ(700ـ مـلـيـونـ)ـ (2)ـ .ـ

(1) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي - الماضي - الحاضر - المستقبل ، لندن، دار الرافد للنشر 2003، ص 99.

(2) إبراهيم عبد المطلب ، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003، ط 1، الأردن ، عمان ، المنهل للنشر ، 2015، ص 289.

الجدول (8)

مساهمة القطاعات الاقتصادية (الوحدة مليون دولار أمريكي )

القطاع	1980	1975	1970	1965	1960
الزراعة	2.512	2.246	2.618	2.234	1.490
النفط	32.666	15.844	11.67	9.016	7.135
التصنيع	0.2401	0.849	0.515	0.337	0.279
القطاعات الأخرى	15.403	6.801	3.843	3.074	1.827
المجموع	52.982	25.739	18.042	14.662	10.731

المصدر : الجهاز المركزي , تقرير سنوات مختلفة , وزارة التخطيط , جمهورية العراق , صفحات مختلفة.

ويمكنا القول ان هذه الفترة شهدت نقطة تحول في عملية التنمية الاقتصادية , وسوف نوضح من خلال الجدول (8) مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الفترة وتضح من خلال ذلك نمو واردات القطاع النفطي بشكل كبير , ورافق ذلك تراجع القطاعات الأخرى المهمة التي كان الاقتصاد يعتمد عليها كالزراعة , وظهور نظام اقتصادي متتحول الى الاعتماد على القطاع النفطي متغافل اهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى , مما نجم عنه في الحاضر نظام اقتصادي احادي الجانب وغير مكتمل الجوانب تحكم فيه الأسعار العالمية للنفط بشكل شبه كامل, إذ ازدادت مساهمة القطاع الزراعي من 1.490 في 1960 الى 2.512 في 1980, اما عن مساهمه القطاع النفطي فقد ازدادت بشكل كبير يفوق بقية القطاعات الأخرى اذ بلغت حوالي 7.135 في 1960 وارتفعت بشكل كبير لتصل الى 32.666 في 1980 متصدراً على كل القطاعات الاقتصادية , اما قطاع التصنيع فقد بقيت مساهمته قليلة جداً ولا ترتقي الى مستوى أهميته في بقية دول العالم , اما قطاع الخدمات وذكر منها الخدمات التجارية والتعدين والفنادق وغيرها فقد سجلت مستويات مهمة اذ بلغت حوالي 1.827 في 1960 لكنها ارتفعت وبشكل كبير في 1980 مسجلة 15.403 وتعتبر مساهمة هذا القطاع مهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

ورافق ذلك التزام الدولة بمكافحة الأمية , وتكلفت بحق التعليم المجاني والإلزامي, ويأتي بعدها التقاعد والصحة , بل زاد من تركز التطور الاقتصادي والمشاريع الجديدة في المدن أكثر من الريف , مما أدى إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة الأمر الذي عمق من حدة ظاهرة الثنائية السائدة أصلاً في العراق , أي التباين بين مدن متطرفة اقتصادياً وعمريانياً وأخرى أقل

تطوراً، وفسر بعضهم تزايد الإنفاق الاجتماعي لتغيير اتجاه الفلسفة الاجتماعية للدولة على حين فسرها آخرون بأنها نتيجة لتزايد إيرادات الدولة النفطية<sup>(1)</sup>.

ويمكن ان نشير في هذه النظرية العميقه إلى الثروة الناضبة تبرز ما اتخذه العراق من قرار يتعلق بتخصيص إيرادات النفط للأغراض الاستثمار التنموي ، أن القطاع النفطي في معظم البلدان المنتجة للنفط يستخدم تقنية متقدمة مما يجعل هذا القطاع كثيف رأس المال وقطاعاً منعزلاً عن بقية القطاعات الاقتصادية في معظم الاقتصادات المنتجة ، وبعبارة أخرى فإن الرابطة الخلفية بين القطاع النفطي مع القطاعات الأخرى بقيت ضعيفة بمعنى أن السلع الرأسمالية والمهارات التي تطلبها عملية الاستكشاف النفطي غير متوفرة في معظم البلدان المنتجة فهي مستوردة من الخارج لذلك فإن الرابطة الخلفية كانت بشكل رئيسي مع اقتصادات خارجية<sup>(2)</sup>.

### **ثالثاً :- توقف خطط ومشاريع الاعمار**

#### **1- المدة من (1990- 1980)**

لقد كان 1980 العام الأخير للخطة الخمسية (1976-1980) إذ قررت الحكومة في بادئ الأمر الاستمرار بجهود التنمية رغم الحرب مع ايران، بل حتى الاندفاع بها بوتيرة أسرع، إلا إنه لم ينشر أي تفاصيل عن الخطة 1981-1988 والتي قدرت قيمة مشاريعها بحوالي (50) مليار دولار وبحلول العام 1982 أدركت الحكومة خطأ توقعاتها عن طول مدى الحرب، أتخاذ إجراءات جذرية للحد من الإنفاق وتقليل العجز الكبير الذي أصبح يعني منه الميزان التجاري منذ عام 1981 فمجموع المقاولات التي تم توقيعها والإعلان عنها في العام 1981 بلغت قيمتها (24.287) مليون دولار، تقلصت بشدة إلى (7.391) مليون دولار عام 1982 وأصبح هم الحكومة آنذاك إنجاز المشاريع التي بدأ العمل بها، وأغلبها كانت تتعلق بالتحضير لمؤتمر قمة عدم الانحياز الذي كان من المقرر عقدة ببغداد في أيلول / سبتمبر عام 1982 فقد تصاعد العمل لإكمال المطار الجديد وقصر المؤتمرات والطرقات العامة وفنادق الدرجة الأولى، وعندما تقرر نقل المؤتمر إلى نيويورك، أجلت مشاريع وألغت أخرى وتباطأ العمل في المشاريع قيد الإنجاز، وأصبحت الخطة الخمسية 1986-1990 تتكون من برامج استثمارية سنوية تتغير أهدافها من

<sup>(1)</sup> محمد غالى راهي الحسيني ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية : دراسة تحليلية ، مصر، القاهرة ، مصر، دار اليازوري للنشر والتوزيع 2018، ص 103.

<sup>(2)</sup> محمد أبو سمرة ، مصدر سابق، ص 38.

حين لآخر ، وتنقل التخصيصات فيها من قطاع الى آخر حسب الحاجة وحسب ما يتطلب ظرف الحرب<sup>(1)</sup>.

ويتضح مما تقدم الى إن جميع قطاعات الاقتصاد العراقي أصبحت تمر بظروف غير طبيعية منذ الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 الخسائر والدمار الذي حل به من جراء الحرب التي استمرت حتى عام 1988<sup>(2)</sup>.

ولم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى السوق السوداء بيعون فيها الدينار العراقي مقابل عملات أجنبية ، في ممارسة أفضت إلى تدني قيمة العملة العراقية بشكل تدريجي<sup>(3)</sup>.

ويمكن إجمال الآثار والتداعيات التي تركتها حرب الخليج الأولى على الاقتصاد العراقي بالآتي :-<sup>(4)</sup>

1- لقد نجم عن هذه الحرب تراجع في الصادرات النفطية للعراق ، لصعوبة وصولها إلى العالم الخارجي عبر الخليج العربي ، إذ انخفضت بنسبة (62%) عن عوائد عام 1972م.

2- انعكست بشكل كبير على الاقتصاد العراقي من ناحية استنزاف الاحتياطيات المالية ، وبعد أن كان العراق يتمتع بمستوى جيد من حيث الفوائض المالية أصبح العراق يعاني من مديونية كبيرة ، إذ إنخفضت هذه الفوائض من (35) مليار دولار عام 1980 إلى الصفر عام 1985م.

3- تراجع التجارة الخارجية العراقية إذ من الملاحظ إن العراق كان يتمتع بفائض كبير في الميزان التجاري مع العالم الخارجي ، إن الحرب كرست عجز واضح في ميزانه التجاري بسبب توقف الجهاز الإنتاجي والإتجاه نحو الاستيراد وخاصة في السلع الاستهلاكية ، فقد ازدادت من مبلغ (4.79) مليون دولار عام 1979م، لتصل في عام 1985م إلى (20,730) مليون دولار.

4- تعرض البنية التحتية للاقتصاد العراقي إلى تدمير جميع المنشآت الاقتصادية والموانئ وتوقف خطوط التصدير وكل ذلك أثر سلباً في تأزم المجتمع .

<sup>(1)</sup> ماجد فاضل زبون، مصدر سابق، ص72.

<sup>(2)</sup> عبد الكريم العلوجي ، مصدر سابق ، 2010، ص62.

<sup>(3)</sup> محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، ط1، الامارات العربية المتحدة ، ابو ضبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص13.

<sup>(4)</sup> معاذ أحمد حسن ، الشباب في المجتمع العربي المأزوم العراق أنمونجا،الأردن ، عمان، المنهل للنشر 85-83،2014

5- تراجع معدلات الإدخار ، كما تبعه انخفاض في معدلات الاستثمار وهذا يعني حرمان العراق من إدخار مبلغ قدرة (100) مليار دولارٍ كان من الممكن استثمارها في أوجه التنمية المختلفة بدلاً من توظيفها في المجال العسكري الأمر الذي أثر في تكوين رأس المال في العراق وهذا بدوره أدى إلى ضعف القدرة الانتاجية ، ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي في العراق .

إن الحرب العراقية الإيرانية أثرت في مجمل الاقتصاد العراقي ، وأسهمت في غياب التنمية الاقتصادية طوال السنوات الماضية ، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للحرب نحو(1.079) مليار دولار ، وكانت تستهلك سنوياً (112%) من الناتج القومي الاجتماعي العراقي .

أن كل التداعيات أعلاه أسهمت في التدهور الاقتصادي للمجتمع العراقي ، مما نجم عنه تعثر واضح في مسيرة التنمية البشرية وتراجع مؤشراتها .

فضلاً إلى الآثار الاجتماعية حرب الخليج الأولى تخلف خسائر بشرية عراقية بحدود المليون من القتلى والجرحى والمعاقين والأسرى ، وكانت النتيجة إحداث خلل واسع في البنية الاجتماعية وفي معيشة جيل عراقي كامل <sup>(1)</sup> .

## **2- المدة من (1990-2003)**

خرج العراق من حرب الخليج الأولى التي دامت ثمانية أعوام باقتصاد يعاني من الأزمات وتغيرت بيئته الاقتصادية تغيراً تاماً، فقد نفذ احتياطيه الكبير من العملات الصعبة ، وحلّ محله ديون كبيرة إلى العالم الخارجي ، وانخفضت قيمة صادراته النفطية إلى (9.312) مليون دولار، وتوقف النمو الاقتصادي السريع ، وأصبح الميزان التجاري يعاني من حالة عجز مستدام ، وأصاب الدمار جزءاً مهماً من بناء التحتية ، ولم يمض سوى عامين حتى قرر النظام الحاكم غزو الكويت /2/ 1990 الأمر الذي أدخل العراق في مطب خطير انعكس بشكل كامل على اقتصاده ، إذ فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية شاملة بموجب القرار المرقم (661) في 6/8/1990 كان الأقصى من نوعه في تاريخ المنظمة الدولية ما دفع الحكومة في أيلول /سبتمبر 1990 تحديداً ، أي بعد فرض العقوبات الاقتصادية بحوالي ثلاثة أسابيع إلى إتباع نظام البطاقة التموينية ، وبما يسد حوالي ثلث الحاجة إلى السعرات الغذائية للمواطنين ، وقد زيدت الكميات المخصصة للبطاقة التموينية من شباط/فبراير 1993 بمقدار

<sup>(1)</sup> عباس عبد سالم ، الجامعة العربية ودورها في العراق بعد 2003، مصر ، القاهرة، دار ب戴ائل للنشر والتوزيع ، 2017، ص104.

(12.5%) للطحين و(40%) للرز و(20%) للسكر ، وكان قطاع الصناعات النفطية أكثر القطاعات التي تعرضت للهجمات الجوية وبمختلف مراحلها(إنتاج - نقل- تصفية ) ما أحدث أضراراً كبيرة ، وأوضحت مصادر أمريكية أن القوات أقت (1.200) طن من المتفجرات خلال (518) طلعةٍ على (28) هدفاً نفطياً، كما واستهدف القصف الجوي البني التحتية وأثر ذلك تأثيراً سلبياً على أداء القطاعات الاقتصادية وأدى إلى الشلل التام للبعض والبعض الآخر أدى إلى الانكماش، فقطاع الصناعات الاستخراجية أصبح لا يعم نظراً لتوقف الصادرات النفطية ، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع من (7.137) مليون دينارٍ عام 1990 إلى (155) مليون دينارٍ فقط في عام 1991 أي مقدار (98%).<sup>(1)</sup>

وقد كانت الدول الرأسمالية المستفيدة من هذه الحرب إذ تمكنت بعد ارتفاع أسعار النفط لمدة قصيرة التعويض عن ذلك بتذني أسعار النفط في السنوات اللاحقة<sup>(2)</sup>.

ولقد عمقت حقبة العقوبات الاقتصادية (1990-2003) التي فرضها مجلس الأمن الدولي من حالة الفساد المستشري وأدخلته حيزاً جديداً ، طالما أن النظام الاقتصادي لم يلبِ أدنى الاحتياجات الأساسية للأفراد ، متدهور مستويات الأجور وجموح التضخم عميقاً من الفجوة الحاكمة بين إمكانيات الأفراد واحتياجاتهم الفعلية<sup>(3)</sup>.

وإلى جانب تدهور المعاهد التعليمية في كل المراحل وشيوخ ظاهرة التسرب وانخفاض مستوى التعليم ، واجه العراق ظاهرة هجرة العقول بأعداد كبيرة، حيث يقدر رسمياً أن ما يقارب 23 ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب ومتخصص ومهندس ومرموق تركوا العراق لينضموا إلى أكثر من 5.2 مليون آخرين يعيشون في المنافي الطوعية نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادات العليا ، ويمثل انعدام الحواجز الداخلية وسيادة السياسة التسلطية وإنعدام الحريات الفكرية والأكاديمية وسطوة معايير الولاء قبل الكفاءة محفزات كبرى لهجرة العقول العراقية مهما كانت الصعوبات التي تواجهها<sup>(4)</sup>.

فيما أصيب قطاع الصناعات التحويلية بالشلل أيضاً، ونظراً لعدم توفر الأموال وانعدام الاستثمار فقد انهار الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد من (695) مليون دينار في سنة

<sup>(1)</sup> ماجد فاضل زبون، مصدر سابق، ص 74.

<sup>(2)</sup> عباس عبد سالم ، مصدر سابق، ص 104.

<sup>(3)</sup> مجاشع محمد علي ، التلفزيون والفساد: دور التلفزيون ومكافحة الفساد ، الأردن ، عمان، المنهل 2016، ص 48.

<sup>(4)</sup> سعد عبد القادر ماهر ، تراتيل على شط البحر قصة عراقية : الجزء الثاني، الناشر، العراق ، بغداد، سعيد عبد القادر ناصر ، 2019 ، ص 104.

إلى (143) مليون دينار في سنة 1991 مسجلاً انخفاضاً هائلاً قدره (79%) تقريباً، كما وتوقفت التجارة الخارجية بشكل شبة تام ، وأصاب الكساد جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والمؤسسات المالية والتأمين ، وانكمش بشدة الناتج المحلي والمؤسسات المالية والتخزين ، أما قطاع الطاقة الكهربائية فقد ألت قوات التحالف بعد أن طورت سلاحاً لا يزال سرياً الآلاف من الأسلاك المعدنية الدقيقة فوق نقاط رئيسية من الشبكة الكهربائية لإحداث دورات قصيرة هائلة ما سببت انطفاء الأنوار في ليلة السابع عشر من كانون الثاني / يناير حينما بدأت الحرب واتبع ذلك ضربات مكثفة لمحطات التوليد موجهة بأشعة الليزر ، فقد استهدفت تسع من الطلعات على الأقل المحولات والمفاتيح الكهربائية وخرق محللون الأميركيون أن كل واحد منها تحتاج إلى حوالي عام لتصليحها وبمعونات غربية كما واستهدفت القنابل غرف المولدات وتحتاج كل واحدة لتصليحها إلى حوالي الخمسة أعوام وكان الضحية الأولى لانهيار الطاقة الكهربائية هو قطاع الماء الصالح للشرب<sup>(1)</sup>.

وهكذا يتضح إن العقوبات الاقتصادية على العراق كان سلاحاً تدميرياً استهدف الإنسان العراقي وبلا تمييز ، ولم يكتف بتحطيم التنمية في العراق بجانب معين من الجوانب (المعيشية والغذائية والصحية )، كانت الحياة الاجتماعية هدفاً لدمار حرب الخليج ضد العراق ، إذ طال الدمار جميع المجالات الحيوية المتعلقة بالحياة الأسرية التي تغيرت أحوالها الاجتماعية نحو الأسواء فزاد التفاوت الطبقي وتغيرت المستويات الطبقية بين الأسر العراقية<sup>(2)</sup> .

### **3- حرب الخليج الثالثة**

تعرض العراق لغزو أمريكي جديد في ليلة 8 آذار عام 2003 ، وتمكن القوات الأمريكية من احتلال بغداد وإسقاط النظام في 9 نيسان من نفس العام ، بعد ضربات جوية دمرت أغلب البنى التحتية المهمة وراح ضحية ذلك الاحتلال الآلاف من المواطنين ، وأصيبت الحياة بالشلل الكامل وتوقفت الطاقة الكهربائية بشكل شبة كامل ، وتوقف تصدير النفط ، بالرغم من ذلك حيث كانت عملية إعادة الانتاج سريعة حيث تم انتاج 300000 برميل في اليوم ، والذي يشكل ثمن مستوى الانتاج قبل الحرب كما شهدت الخدمات التي يحصل عليها المواطن تراجعاً كبيراً<sup>(3)</sup> .

<sup>(1)</sup> ماجد فاضل زبون، مصدر سابق، ص 74-75.

<sup>(2)</sup> فراس عباس فاضل البياتي ، الحرب والسكان : دراسة تحليلية لأبعد الحرب في سكان العراق ،الأردن، عمان، المنهل 2014، ص 55.

<sup>(3)</sup> تقرير وزارة الدفاع الأمريكية، تحديث الوضع في العراق ، واشنطن، 28 أغسطس ، 2003، ص 14.

وأشارت نتائج المسح للجهاز المركزي الإحصائي التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن أكثر من تسعة مليون مواطن باتوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر ، وإن (54%) يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم ، ورافق ذلك ارتفاع في مستويات البطالة بنسبة 30.2% بين الذكور في عام 2003 لتصل إلى 50% في عام 2006، كما وشهد القطاع الصحي انهياراً كبيراً بسبب انخفاض كميات الأدوية والإمكانيات الطبية والمستلزمات الأخرى ، ورافق ذلك هجرة أغلب الأطباء إلى خارج البلد نتيجة تردي الوضع الأمني والخطف، وأصبحت نسبة كبيرة من الأطفال يعانون من سوء التغذية إذ بلغت تلك النسبة بين (30-40%) وأصبحت نسبة الأسر الريفية التي لا تتلقى الرعاية الصحية (70%) وفي المدينة (34%).<sup>(1)</sup>

ونرى إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، فإن عوائده المالية تؤدي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية ، خصوصاً بعد الإرتفاع الكبير في أسعار النفط خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي ، إذ استغلت أغلب البلدان النفطية تلك الفترة لتبني مشروعها التنموي ، إلا أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى ازمات خطيرة بسبب الحروب التي امتدت ولم تتوقف بل أنها كانت تدمر ما تم بناؤه في الفترات السابقة ، وبعد عام 2003 ظهرت عقبة جديدة تقف في وجه التنمية الاقتصادية متمثلة بالإرهاب، ومع تحسن الوضع المعاشي للعاملين في القطاع العام إلا ان القطاع الخاص لم يكن له فعالية في اخذ دوره ولا تزال البطالة في أعلى معدلاتها ، وإن العديد من المشاريع تأخرت في تنفيذها بسبب التلاؤ في اقرار الموازنة العامة للدولة خلال السنوات التي مضت ، وتصاعد معدلات الفساد الإداري والمالي ، ولم تفلح الحكومة إلا بزيادة إنتاجها للنفط الخام للحصول على إيرادات أعلى من العملة الصعبة ، وفتح أكبر عدد من الحقول النفطية وتقديمها للاستثمار، ومع كل ذلك حتى وقتنا الحاضر لم تكن هناك جديداً في تبني مشروع تنموي واضح المعالم.

#### **رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي في العراق**

يتسم الاقتصاد العراقي بمروره مراحل صعبة تمثلت فيما تعاني منه القطاعات الاقتصادية الخدمية والانتاجية من ركود واسع، ويضاف إلى ذلك اضمحلال دور القطاع الخاص وعدم اسهامه بدور كفؤ في صياغة التطور الاقتصادي وكذلك الغياب الفعلي لقانون الاستثمار ومنها قانون رقم 13 لعام 2006 والذي كان يجب ان ينسجم مع القوانين الخاصة بالاستثمار في مختلف المجالات عدا القطاع النفطي ، إذ شهد ميزان المدفوعات العراقي فائضاً بمقادير (6.3)

<sup>(1)</sup> جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الجزء الأول ، 2006) ص 84.

مليار دولار للأعوام 2013-2014 ناجم عن ارتفاع اسعار النفط الخام ، والتي كان يمكن من خلالها زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل نمو سنوي وتوليد ما بين (4.5-3) مليون فرصة عمل جديدة<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من الجدول (9) بعد تفكك الدولة العراقية وضياعها بعد عام 2003 التي شهدت انهيار البنى التحتية، واصبح الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات كبيرة مع استمرار اعتماده على القطاع النفطي اذ شكلت إيرادات النفط النسبة الأكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الا انها في منتصف عام 2014 تعرض الاقتصاد العراقي لصمة مزدوجة احتلال تنظيم داعش لثلثي الأرضي العراقي وصمة نفطية سلبية أدت الى انخفاض كبير في اسعار النفط الخام وافقها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي إذ بلغ 0,70 % , وما زاد من الامر سوء ان نسبة انخفاض اسعار النفط الخام في بداية 2016 اي نسبة انخفاض بلغت 27% مقارنة بأسعار النصف الثاني من عام 2014, مما ضاعف من معدلات الفقر في محافظات العراق بشكل عام والمحافظات التي سيطر عليها تنظيم داعش بشكل خاص وبلغت الخسائر الحقيقية التراكمية بسبب الصراع مع داعش نحو 107000 مليون دولار ، اي ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ، وقد استمر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي ليصل 0.56- وعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وانخفاضه ، يبقى الاقتصاد العراقي مرهون بالعرض والطلب العالمي على النفط ، ولم تدرك الحكومات المتعاقبة اهمية تفعيل القطاعات الاخرى الساندة للقطاع النفطي كالقطاع الزراعي الذي يمكن تفعيله بشكل كبير كما هو الحال في التجربة الرواندية او القطاع الصناعي كما هو الحال في فيتنام .

<sup>(1)</sup>جمهورية العراق، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ص.5.

**جدول (9)**

**الناتج المحلي الاجمالي في العراق**

العام	الناتج المحلي الاجمالي	دخل الفرد	معدل النمو الاقتصادي
	%	مليار دولار	دولار
<b>2004</b>	54,16	1392	36,63
<b>2005</b>	4,40	1856	49,95
<b>2006</b>	10,16	2373	65,14
<b>2007</b>	1,38	3183	88,84
<b>2008</b>	8,23	4637	131,61
<b>2009</b>	3,38	3854	111,66
<b>2010</b>	6,40	4655	138,46
<b>2011</b>	7,55	6036	185,47
<b>2012</b>	13,94	6830	217,81
<b>2013</b>	7,60	7077	234,65
<b>2014</b>	0,70	6819	234,65
<b>2015</b>	2,48	4990	177,50
<b>2016</b>	15,21	4777	174,90
<b>2017</b>	-2,49	5205	195,47
<b>2018</b>	-0,56	5834	224,23
<b>2019</b>	4,40	5955	234,09

مصدر البيانات :- البنك الدولي:-

<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gni-gross-national-income>

## **المبحث الثاني**

### **إمكانية استفادة العراق من تجارب فيتنام ورواندا**

#### **المطلب الأول**

##### **التجربة التنموية في فيتنام وكيفية الاستفادة منها في العراق**

منذ إصلاحات الرئيس (دوي موي) عام 1986، كانت فيتنام قمة النجاح والحد من الفقر إذ شهدت البلد انفتاح على الأسواق العالمية، ودخلت فيتنام ضمن سلسلة التوريد العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالرغم من إن سلسلة التوريد تعتمد على الصناعات التحويلية وعلى رأسها الصادرات الالكترونية، إذ إن التخصص في صناعة واحدة غير متعددة تعتبر سياسة غير فاعلة، مما دفع ذلك فيتنام إلى تطوير منتجات جديدة، وفتح ذلك الباب أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحالية وشجع فيتنام بالاندفاع في ذلك الإتجاه، إذ كانت فيتنام مستقيمة من العولمة المفرطة للتجارة العالمية والعمل على تدوير سلسلة التوريد وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من المخاطر الكبيرة الهيكل العالمي لهذه الصناعة، وخاصة بعد تفشي COVID-19 وما ستحتاجه فيتنام إلى المحافظة على المرونة في التكيف مع العالم ما بعد هذه الجائحة والعمل على أن تصبح سلسلة التوريد مهمة بشكل متزايد وتعمل فيتنام على زيادة قدرة القطاع الخاص، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر المدعوم بالتصدير<sup>(1)</sup>.

استطاعت فيتنام من استغلال النفط والغاز الطبيعي وذلك من خلال استقطاب الشركات العالمية لاستكشاف الأحواض الرسوبيّة للبلد، وخلال عام 2002 تجاوز انتاجها 342 ألف برميل نفط في اليوم الواحد مع انتاج 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، إذ لعبت هذه الموارد دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية في فيتنام<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup>Ben Grozier and Jason Keene, Vietnamese Development Policy: Upgrading the Domestic Private Sector Through FDI Linkages, Written in fulfillment of the requirements for the degree of Master in Public Administration in International Development, John F. Kennedy School of Government, Harvard University 2020, p;5-6.

<sup>(2)</sup>Joint UNDP/World Bank Energy Sector Management Assistance Programme, Vietnam's Petroleum Sector :Technical Assistance for the Revision of the Existing Legal and Regulatory Framework December 2003, p;7.

كما وحققت فيتنام معدلات نمو عالية في الانتاج الزراعي على مدى العقود الماضية لكن هذا الإنجاز كان له تكلفة باهضة على البيئة ، باستخدام الاخشاب كمدخلات صناعية بل تصل الى حد كمورد طبيعي مهم، علماً أن أغلب المحاصيل الغذائية لا تزال تقوم باستيرادها من الدول الاخرى ولا يزال قطاع الزراعة مختلف ويعاني الكثير من المشاكل وكذلك اعتماده على محصول الرز بشكل كبير<sup>(1)</sup>.

انضمت فيتنام إلى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2006 وحصلت على العضوية في فبراير 2007 ، ونتيجة لذلك فإن ملائمة سياسات الدولة وإطارها القانوني مع سياسة منظمة التجارة العالمية ، وتماشيا مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ، أعيد تنظيم بنك التنمية الفيتنامي ، وخلقت عضوية منظمة التجارة العالمية فرصاً جديدة لشركات الفيتنامية لدخول الأسواق العالمية بسعر أقل للتعريفة الجمركية ، وقد وضع هذا الصادرات الفيتنامية على قدم المساواة مع الصادرات من أعضاء منظمة التجارة العالمية الأخرى، ومع ذلك تأثرت صادرات فيتنام سلباً مع إرتفاع التضخم المحلي والعالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، ادى ذلك الى حالة من الركود انخفض على أثرها معدل الطلب العالمي ولكن سرعان ما تعافى بشكل يفوق المتوقع خلال 2010 الى زيادة صادراتها من المنتوجات وخاصة الملابس<sup>(2)</sup>.

## **استراتيجية التصنيع المتبعة لتطوير الصناعة في فيتنام ومعطياتها على العراق**

### **1- استراتيجية التصنيع المتبعة في فيتنام**

يستخدم مصطلح (الصناعات الداعمة ) على نطاق واسع في شرق آسيا ويمكن تعريفها على انها مجموعة من منتجي المدخلات المصنعة يتم إنتاج البضائع النهائية من خلال عمليات متعددة الطبقات ، والتي تتكون من عمليات تصنيع وتجميع المدخلات ، الصناعات الداعمة تنتج هذه المدخلات وبشكل أكثر تحديداً السلع الوسيطة الرأسمالية ، على سبيل المثال في عمليات تصنيع السلع الإلكترونية الاستهلاكية وأجزاء الانتاج مثل البلاستيك والاجزاء المعدنية تعتبر سلعة وسيطة ، بينما الآلات والادوات الانتاجية تعتبر سلعا وسيطة في إطار العمل ، تقوم الصناعات المساعدة بتصنيع أجزاء الانتاج ، تكون نظام الانتاج الحديث من عمليات متعددة

---

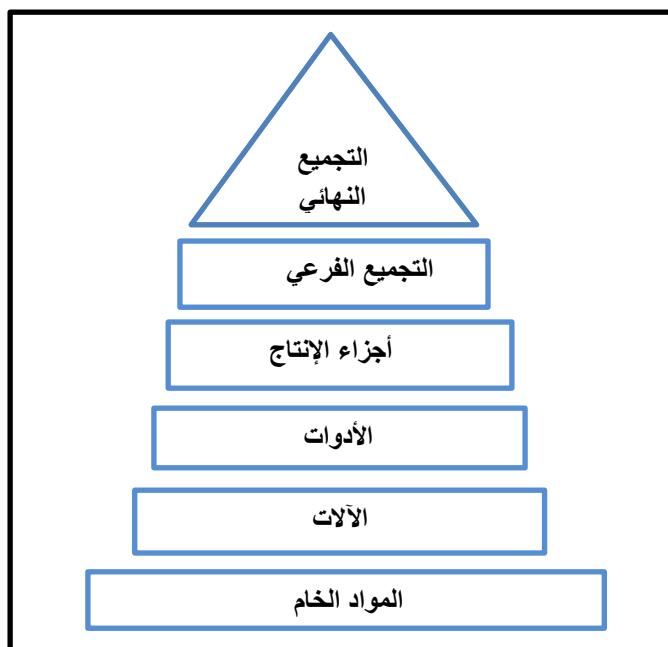
<sup>(1)</sup>WORLD BANK GROUP, Transforming Vietnamese Agriculture: Gaining More from Less , HONG DUC PUBLISHING HOUSE 2016,P 69.

<sup>(2)</sup> Nguyen Thi Tue Anh,1Luu Minh Duc,1and Trinh Duc Chieu, he Evolution of Vietnamese industry ,Africa Growth intriative, AFRICAN DEVELOPNIT BANK GROUP,2017, P;10-17.

الطبقات مثل التجميع النهائي والتجميع الفرعي وأجزاء الإنتاج من الأدوات والآلات والمواد الخام ويمكن توضيح من خلال الشكل(5)

(الشكل(5)

#### الهيكل الأساسي لعملية الانتاج دعم الصناعة



المصدر : من عمل الطالب

أما فيما يتعلق بتنظيم الأعمال ، تكون الصناعة الداعمة من ثلاثة أنواع من الشركات :-

- موردي قطع الغيار والأدوات الآلية الموجودين في البلدان الأجنبية يطلق عليهم (مجموعة الاستيراد )
- موردي القطع والأدوات والآلات الأجنبية في السوق المحلي ويطلق عليهم اسم ( الموردين الأجانب )
- موردي الأجزاء المملوكة محلياً من والأدوات والآلات يطلق عليهم اسم (الموردين المحليين) ويكونون في العادة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>Junichi Mori, Development of Supporting Industries for Vietnam's Industrialization: Increasing Positive Vertical Externalities through Collaborative Training, Master of Arts in Law and Diplomacy Thesis2006,p:8-9.

## **2- الاستراتيجيات الصناعية المستقبلية للعراق لغاية عام 2030**

**العمل على بناء استراتيجية صناعية كبيرة تنافسية تندمج مع سلسل القيمة المحلية الداخلية والعالمية:-**

ويتطلب هذا النوع من الاستراتيجية إجراء عدد من التغيرات في قطاع الصناعة ويجري تنفيذها تباعاً، حين إن البعض منها يتحقق بصورة غير مباشرة كاستجابة للتغيرات الحاصلة، ومن خلال ذلك ينبغي تحديد المتغيرات التي يجب التعامل بها بدقة، وتحسينها بصورة صحيحة لتدفع بعجلة التطور والنمو الصناعي نحو الأمام، وتعتبر الشرارة التي تحقق سلسلة من الاجراءات المتكاملة.

### **أ- سياسة إعادة بناء البنى التحتية :**

هي استراتيجية موجهة ضمن تطوير الواقع لصناعة التحويلية، وتشمل البنى التحتية كلا من البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات، وكافة وسائل النقل، وتطوير البنى التحتية للدعم الفني من خلال إنشاء مراكز خاصة لتنمية قطاع الأعمال ونظام المعايير والجودة، ومصادر الطاقة وكيفية الحصول عليها، وهي عناصر يعاني منها العراق بشكل شديد، ويمكن دعم البنى التحتية في العراق عن طريق ما يلي.

**أ- تقوية البنى التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات عبر :-<sup>(1)</sup>**

- مشاركة القطاع العام والخاص للارتقاء بالبني التحتية المادية وتقنيات المعلومات والاتصالات.
  - شبكة من الكليات والمدارس المتميزة لتعليم تقنيات المعلومات والاتصالات.
  - إنشاء مدن متخصصة بتقنيات المعلومات لخلق شركات تقنية بشكل تجمعات عشوائية متخصصة بالتقنيات المتقدمة وجذب الاستثمار المحلي.
- ب- تطوير النقل والخدمات اللوجستية :- وينتمي تحسينها من خلال ما يلي :**
- تحسين مستوى النقل البحري والبري والجوي .
  - تحسين شامل للخدمات اللوجستية ذات العلاقة بالصناعة .
  - تطوير البنى التحتية لمنظومة الجودة الصناعية (المعايير - المقاييس - الفحص - الجودة)
- ويتبين لنا من الجدول(10)

<sup>(1)</sup> رياض جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص17.

**الجدول(10)**

**اهم الخطط الموضوعة منذ العام 1921-2030**

الهدف	2025-2021	2030-2026
التوسيع في إقامة المناطق الصناعية التي تتمتع ببني تحتية على قدر كبير من الكفاءة ، وتوفر فيها الحوافز لتصنيع .	بناء خمس مدن صناعية ومدينة تكنولوجية واحدة كل محافظة ، إضافة إلى إكمال 3 مدن تكنولوجية	بناء مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى
تقوية البنية التحتية لمواجهة احتياجات قطاع الصناعة وفقاً لإطار زمني محدد يعكس الأولويات	الوصول إلى توفير 40% من احتياجات قطاع الصناعة على الأقل من احتياجات قطاع الصناعة	تطوير القطاع الصناعي ليصل إلى توفير 75 % على الأقل من احتياجات قطاع الصناعة

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن , دائرة التخطيط , للعام 2011، صفحات متعددة.

**بـ- السياسة النقدية :-**

العمل على تحرير القطاع المالي وخصوصاً أسعار الفائدة ، خلال عام 2004 أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي تدفعه أو تنقاضاه المصارف والمؤسسات المالية ، كما منح المصارف الأجنبية فرصة العمل داخل العراق ومنح ذلك الحق لسبعة مصارف أجنبية كما عملت الحكومة على إعادة هيكلة مصرف الرافدين والرشيد إدارياً ومالياً ، وذلك من أجل الإرتقاء بالواقع المالي في العراق ، إذ تم التفاهم بين وزارة المالية والبنك المركزي بهذا الشأن ، علماً أن المصرفين يملكان ما يقارب عن 80% من النشاط المالي داخل العراق<sup>(1)</sup>.

ويمكن ان نرى مما سبق ضرورة المشاركة الفعالة من قبل البنك المركزي في تنفيذ الخطط الاقتصادية والتي تعمل على تحقيق الاصلاحات المنشودة في القطاع الصناعي ، والعمل على تبني خطة اقتصادية شاملة ، إجراء تقييم شامل لنظام المصرف والنقدي ، والعمل على تحقيق الثقة بالعملة الوطنية ، وجعل السياسة النقدية منسجمة مع السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الصالح العام .

<sup>(1)</sup> أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) ، مجلة العراق للعلوم الاقتصادية ، السنة 10، العدد 33، 2014، ص 137.

### **3- امكانية استفادة العراق من التجربة الفيتنامية**

من خلال تحليل مسيرة التنمية في القطاع الصناعي في العراق ' تتضح لنا الصورة الحقيقة لهذا القطاع المهم يمكن رؤيتها من مؤشرات التنمية في هذا القطاع خلال عقد السبعينات بخلاف ما كان عليه الواقع التنموي في القطاع الصناعي خلال العقود التي تلتها , إذ كان القطاع الصناعي أكثر نمواً وتطوراً بل حقق تفوقاً كبيراً وملحوظ مقارنة للدول العربية وخاصة بلدان الخليج العربي منها, حيث كان يفوقها نسبياً بمقاييس الانتاج والاستخدام الامثل لرأس المال وكذلك حالة الموظف الصناعي , وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي الذي كان يتميز بحالة من الاستقرار الاقتصادي وخاصة في العراق , أمّا خلال الفترة التي تلتها كانت فترات انكماس وكساد اقتصادي وعطل الحصار المفروض الانشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية , مما جعل الظروف المحيطة بالنشاط الصناعي سيئة للغاية وقدّم هذا القطاع المهم مقوماته الحقيقة<sup>(1)</sup>.

ولعل من متطلبات النهوض بالصناعة هو الإنطلاق من الإمكانيات المتاحة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى , وهذا يؤدي إلى اختصار الزمن والاستفادة من الخبرات , فضلاً عن ذلك يجب الاهتمام بالقطاع الخاص ودمجته مع القطاع العام لتطوير القطاع الصناعي , مع ضمان توفير المزيد من الدعم المادي لشركات الخاصة , ولعمل على إيجاد أفضل استراتيجية تنموية للصناعة في العراق تتلاءم مع ملامح هذه الإستراتيجية في هذا القطاع المهم<sup>(2)</sup>.

ويمكن ان نوضح القطاع الصناعي في العراق بلغ عدد المشاريع الصناعية الكبرى (489) مشروع خلال عام 2004 تم ارتفاعه ليصل الى (657) مشروع في عامي 2012-2013 , وذلك الاعتماد على ترقيم المشاريع في 2009 والذي بين ان هناك مشاريع غير موثقة , ثم انخفض عدد المشاريع في عام 2017 الى (574) مشروعًا, وبلغ عدد العاملين في المشاريع الكبرى (142534) عام 2004 ليصل العدد الى (201254) خلال عام 2012 ثم سرعان ما انخفض العدد الى (114497) عام 2017 وذلك الانخفاض ناجم عن إلتحاق عدد كبير من العمال في الوزارات مثل وزارة الدفاع ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة وغيرها من الوزارات . أمّا المشاريع المتوسطة فقد بلغ عددها خلال عام 2004 (92)

<sup>(1)</sup> Nguyen Thi Tue Anh,1Luu Minh Duc,1and Trinh Duc Chieu, he Evolution of Vietnamese industry ,Africa Growth intriative, AFRICAN DEVELOPNIT BANK GROUP; P10-17.

<sup>(2)</sup> حيدر صالح محمد , الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق, معهد الادارة التقني , 9, ص2006,

مشروعًّاً وشهد ارتفاعًّا كبيرًّا في أعدادها ليصل إلى (226) مشروعًّاً خلال عام 2013 ، ولكن سرعان ما انخفضت إلى (82) مشروعًّاً في عام 2017، وبلغ عدد العاملين فيها خلال عام 2004 (1668) عاملٍ ليصل إلى (3525) عاملٍ خلال عام 2013 ثم انخفض هذا العدد إلى (2521) عامل خلال 2017 بلغ عدد المشاريع الصغيرة في عام 2004 (17599) مشروعٍ ثم ارتفع عدد المشاريع ليصل إلى (47281) خلال عام 2011 ، والسبب في الزيادة اتباع نظام الترقيم لسنة 2009 بعد تحديه من الباحثين الميدانيين ، ثم انخفض العدد ليصل إلى (27856) في عام 2017 ، وذلك بسبب توقف بعض المشاريع وعدم شمول المشاريع التي تضررت من أحداث (داعش)، بلغ عدد العاملون في هذه المشاريع (64328) عاملٍ خلال عام 2004 وارتفع ليصل إلى (146210) عامل خلال عام 2012 ثم انخفض هذا العدد ليصل (93644) عامل في 2017<sup>(1)</sup> ، ويمكن ان نوضح الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في كلا البلدين في جدول(11).

**جدول(11)**

**بيانات تاريخية لمساهمة القطاع الصناعي لفيتنام والعراق ملyar دولار**

مخرجات القطاع الصناعي في فيتنام	مخرجات القطاع الصناعي في العراق	السنة
مليار دولار	مليار دولار	
<b>4,76</b>	<b>2,89</b>	<b>1985</b>
<b>5,65</b>	<b>5,89</b>	<b>1986</b>
<b>6,66</b>	<b>8,20</b>	<b>1987</b>
<b>8,49</b>	<b>4,59</b>	<b>1988</b>
<b>8,67</b>	<b>0,95</b>	<b>1989</b>
<b>6,62</b>	<b>0,79</b>	<b>1990</b>
<b>0,56</b>	<b>9,24</b>	<b>2004</b>
<b>0,66</b>	<b>10,58</b>	<b>2005</b>
<b>1,00</b>	<b>12,86</b>	<b>2006</b>
<b>1,45</b>	<b>15,00</b>	<b>2007</b>
<b>2,22</b>	<b>18,42</b>	<b>2008</b>
<b>2,92</b>	<b>19,40</b>	<b>2009</b>

<sup>(1)</sup> محمد جاسم الريشاوي ، التقييم الاقتصادي لواقع مشاريع الصناعة التحويلية في العراق للمرة من 2004-2017 ، جامعة الأنبار 2020، ص 155

3,14	15,01	2010
5,24	18,10	2011
5,93	20,70	2012
5,49	22,83	2013
4,29	24,54	2014
3,23	26,46	2015
3,59	29,28	2016
-----	34,31	2017
-----	39,23	2018
-----	43,17	2019

الجدول من اعداد الطالب الاعتماد على بيانات البنك الدولي

<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gni-gross-national-income>

ونرى ان القطاع الصناعي في الجدول(11) لكلا البلدين قد كان متواضعا في البداية ، لكن نلاحظ ان هذا القطاع في فيتنام اخذ ينمو سرعان ما تراجع خلال عامي 1989-1990 بسبب الحروب ورجم تعافي محقق مستويات متزايدة خلال السنوات اللاحقة محقق زيادة كبيرة في عام 2019 والسنوات التي سبقتها انسجاما مع النمو الاقتصادي السريع الذي حققه فيتنام خلال السنوات الاخيرة ، في العراق حقق القطاع الصناعي في البداية مستويات لا يستهان بها لكن سرعان ما شهدت انخفاض وتذبذب كبير بسبب الحروب والازمات التي مر بها العراق مما زاد من تدهور هذا القطاع المهم مجسدا ما يعيشه الاقتصاد العراقي، من غياب الرؤيا الاستراتيجية الواضحة وتخفيط السياسات الصناعية إضافة الى ذلك ما يشهده البلد من التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية وتدني مستويات الاستثمارات المحلية والاجنبية وخاصة العربية منها في المشروعات الصناعية ، والضعف الكبير في هيكلية المنشآت الصناعية القائمة حاليا وكذلك محدودية الحصول على مدخلات انتاجية محلية من القطاعات الاخرى الساندة في الاقتصاد وخاصة الزراعية التي تعاني من مشاكل كبيرة واعتماد اقتصاد البلد بشكل شبة كامل على القطاع النفطي.

ويمكن ان يستفاد القطاع الصناعي من التجربة الفيتنامية من خلال:-<sup>(1)</sup>

- 1- تطوير الانتاج نوعاً وكماً لكي تكون الصناعة الوطنية قادرة على احلال الواردات على المدى الزمني القريب , ومنافسة المنتجات الاجنبية ذات الجودة العالمية .
- 2- تحديد نمط انتاجي خاص ينسجم مع الواقع العراقي , نظراً لتنوع انمط الانتاج الناجمة عن التطور التكنولوجي.
- 3- العمل على زيادة كفاءة اليد العاملة في البلد , وتوفير العمل الكافي للأيدي العاملة العاطلة عن العمل.
- 4- العمل على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلد .
- 5- العمل على بناء قاعدة صناعية من رأس المال الثابت , لأن ذلك يزيد من صلابة ومتانة القاعدة الصناعية داخل البلد .
- 6- الاعتماد على الصناعات التي تعتمد على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية والموارد البشرية المتاحة .

### **المطلب الثاني**

#### **التجربة التنموية في رواندا وكيفية الاستفادة منها في العراق**

كانت رواندا مستعمرةً المانية في عام 1889، وبعد الحرب العالمية الثانية تم وضعها تحت السيطرة البلجيكية عام 1961، ولم تأخذ رواندا استقلالها حتى عام 1959 عندما تمكنت من التخلص من الاحتلال البلجيكي ، تكون رواندا من مجموعتين عرقيتين هما (الهوتو والتواتسي )، وتشكل الهوتو الأغلبية الإجمالية من السكان وتشكل 80% من السكان وكانت التواتسي تشكل 20% من السكان ، وشهدت البلاد حرب دامية بين الهوتو والتواتسي راح ضحيتها ما يقارب عن 800 ألف قتيل وتشرد أغلبية التواتسي إلى الدول المجاورة وشهدت البلاد أوضاع اقتصادية واجتماعية عصيبة، ولكن سرعان ما استطاعت أن تنهض من كل الجراحات التي تعرضت لها وتحولت إلى سنغافورة افريقيا من خلال قيادة الحزب السياسي الحاكم وتحت الحكم الرشيد لرئيس كاغامي ، إذ شهدت رواندا انتعاشًا سريعاً للأمن العام ، وعودتها إلى المسار الصحيح للنمو الاقتصادي ، وتحولت إلى واحدة من أكبر قصص النجاح في إفريقيا وتعرف باسم (المعجزة الافريقية ) ، ولم يقتصر الأمر على تحسين الأمن والأعمال وبيئة الاستثمار وتطور البنية التحتية ، كما أحرزت تقدماً كبيراً عام 2003 وذلك من خلال وضعها لدستورها الجديد من

<sup>(1)</sup> حيدر صالح محمد, مصدر سابق , ص 11.

خلاله القانون بشكل شامل ، وفي عام 2007 انضمت رواندا إلى جماعة شرق افريقيا ، وخطوة منها للاندماج مع دول العالم تمت اضافة الكومونولث البريطاني والانجليزي كاللغة رسمية لتحول محل اللغة الفرنسية في التعليم<sup>(1)</sup> ، اعتبرت الحكومة الرواندية التعليم السبيل الوحيد نحو مستقبل أكثر إشراقاً ، إذ خطت الحكومة الرواندية خطوات مهمة لزيادة حرية الوصول إلى التعليم العام وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والاكتفاء الذاتي ، ومنع فضائح أخرى مثل الإبادة الجماعية عام 1994 ضد التونسي ، وشهدت رواندا نسبة كبيرة جداً في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وانخفاض معدلات التسرب<sup>(2)</sup> .

توجد في رواندا أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين وتعزيز وتمكن المرأة واعطائها دور الذي تستحقه في بناء المجتمع وتفعيل دورها الكبير في عملية التنمية في رواندا<sup>(3)</sup> ، وسوف ننطرق الى اهم ما قامت عليه عملية التنمية في رواندا .

### **أولاً:- مجلس التنمية الرواندي ورؤيه 2020 وكيفية الاستفادة منها من قبل العراق**

من اهم المؤسسات التي تهتم بالتنمية في رواندا هو ( مجلس التنمية الرواندي) وهو المسؤول عن وضع الخطة لعملية التنمية في رواندا ، وتقوم هذه المؤسسة بمراقبة الفعاليات الاقتصادية في مختلف قطاعات الدولة ، ومراقبتها بحيث تسير ضمن الخطة المرسومة ، ومن أبرز تلك الخطط (رؤيا 2020) واخذت تعمل في الوقت الراهن في خطة او رؤيا 2030 ويعتبر مجلس التنمية البذرة التي زرعت لنجاح التنمية في رواندا، وإن الهدف الابرز لمجلس التنمية الرواندي هو تشجيع الاستثمار وتوفير الظروف المحلية الملائمة لذلك، و يجعل من رواند جاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويعتبر هذا المجلس سقف واحد تجتمع تحته كل الجهات الحكومية المسئولة عن الاستثمار ، ويشمل كذلك كل الوكالات الرئيسية المسئولة عن تسجيل الأعمال، وكذلك يعمل على الترويج للاستثمار وكذلك الوكالات التي تدعم القطاعات ذات الأولوية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والسياحة ، فضلاً عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على تنمية

---

<sup>(1)</sup>Promar Consulting ,AGRICULTURE FORESTRY AND FISHERIES OF RWANDA , Fact-finding Survey for the Support of Aid to Developing Countries (Fiscal Year 2011 Research Project) Supported by the Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries,2012,p;4.

<sup>(2)</sup> Vanessa M. Colomba, A Master's Thesis entitled Post Conflict Peace Building in Rwanda, the Effect on Youth And the Development of Bright Future Generation, 50- NGO ,Submitted to the Graduate Faculty as partial fulfillment of the requirements For the Master of Arts Degree in Peace and Conflict Studies , LOWELL 2013;P4.

<sup>(3)</sup> NGO ,Submitted to the Graduate Faculty as partial fulfillment of the requirements For the Master of Arts Degree in Peace and Conflict Studies , LOWELL 2013;P4.

القدرات البشرية في القطاع الخاص سواء الزراعية والصناعية منها ، والعمل على توسيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام<sup>(1)</sup>.

وتعتبر رواندا التكامل الاقتصادي الإقليمي والانفتاح الاقتصادي منه العنصر الحاسم لتحقيق تطلعاتها التنموية طويلة الأمد ، وهي تفتخر ببعضها مع معظم المنظمات الاقتصادية الإقليمية مع الاستفادة من الميزة الرئيسية للسوق الواسع قاعدة تتجاوز 300 مليون نسمة من أجل سلعها الزراعية وغيرها ، إذ تعتبر رواندا أول دولة تبني البرنامج الشامل لعملية التنمية الشاملة في إفريقيا<sup>(2)</sup>.

من خلال رؤيا 2020 إلى التحول الاقتصادي من خلال احداث زيادة سريعة في النمو ، وانخفاض في مستويات الفقر، خلال نهاية عام 2020، والعمل على جعل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 900 دولار أمريكي ، وتشمل الأهداف الأخرى خفضها للفقر، والعمل على رفع مستويات المعيشة<sup>(3)</sup> ، كان من أبرز اهداف رؤيا 2020 تحول رواندا من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل بحلول 2020، أول ورقة استراتيجية للحد من الفقر في رواندا (2002-2005) في غاية الأهمية تتماشى مع رؤيتها 2020، حيث كانت تعمل على التحول من التنمية الريفية والزراعية إلى التنمية البشرية والاقتصادية<sup>(4)</sup>.

وان الهدف الأساسي من رؤيا 2020 هو العمل على بناء أمة مزدهرة وحديثة ، موحدة وقوية تفتخر بقيمها الاجتماعية ، مستقرة سياسياً ، دون التمييز بين الجنسين ، لتحقيق ذلك اعتمدت سياسة الحكومة على:-

- 1- إعادة بناء الدولة .
- 2- دولة قوية وقدرة على توحيد وتعبئة السكان .
- 3- تطوير البنية التحتية المهمة في عملية التنمية ، بما في ذلك التخطيط الريفي والحضري.
- 4- تطوير روح المبادرة في القطاع الخاص.

---

<sup>(1)</sup>REVIEW (VNR) REPORT, 2019 RWANDA VOLUNTARY NATIONAL, UBUMWE-UMURIMO-GUKUNDA IGIGHUGU 2019,P;19.

<sup>(2)</sup> Food and Agriculture Organization, Food and Agriculture Organization for the United Nations Representation in Rwanda, United Nations 2018, p;7.

<sup>(3)</sup>REPUBLIC OF RWANDA Ministry of Agriculture and Animal Resources, Strategic Plan for the Transformation of Agriculture in Rwanda—Phase II(PSTAII), UBUMWE-UMURIMO-GUKUNDA IGIGHUGU2009,p;5.

<sup>(4)</sup>United Nations Development programme , ASSESSMENT OF DEVELOPMENT RESULTSEVALUATIONOF UNDP CONTRIBUTION RWANDA, Evaluation Office, May 2008,P;15.

- 5- إدخال التكنولوجيا في الزراعة والإنتاج الحيواني.
- 6- تعزيز المدخرات والقطاع المصرفي .
- 7- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة بما في ذلك التدريب المهني ، والهدف هو :
  - أ- توفير وظائف عمل لاستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل واليد العاملة الفائضة نتيجة التحديات في القطاع الزراعي .
  - ب- إقامة برامج خاصة لتسهيل نقل التكنولوجيا الى الروانديين.
  - ج- العمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات لعرض التصدير.
  - د- تعزيز النمو.
- هـ- قبول وتأسيس الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الوكالة الرواندية لترويج للاستثمار وال الصادرات لدى رواندا واحد من أبرز أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر افتتاحاً في القارة السمراء، دون قيود على تأسيس الاستثمار الأجنبي حيث تعمل الحكومة على وضع قوانين تجعل من رواندا اكثر جاذبية وتحفيز الاستثمار الاجنبي، ويتم منح المستثمرين الأجانب المساواة في المعاملة مع المواطنين الأجانب<sup>(1)</sup>.

لم تتوقف طموحات رواندا عند رؤيا 2020 بعد تحقيق الاهداف التي كانت مرسومة لذلك ، بل وضعت مجموعة من الخطط حتى عام 2050 ومن خلال هذه الخطة الطويلة الأمد سوف يتحول القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في عملية التنمية الاقتصادية ، بحيث تصبح القطاعات الأخرى ترتبط به بروابط أمامية وخلفية منذ عام 2000، وتبنّت رواندا سياسة الامركرية التي تنطوي على نقل المسؤوليات والموارد الى المستويات الدنيا واعطائها صلاحيات كبيرة في التنفيذ ، بحيث تكون المنطقة هي كيان لامركري مسؤول عن الشؤون السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية وتشمل مسؤولية كل منطقة أمور اضافية من اهمها :-<sup>(2)</sup>

- 1- تنفيذ السياسة الحكومية .
- 2- العمل على تقديم خدمات عالية الجودة للسكان وهذا ما جعل مدن رواندا من أجمل وأنظف المدن في أفريقيا وأكثرها ملائمة للعيش .
- 3- إعداد وتنسيق وتنفيذ برامج التنمية .
- 4- تعزيز التضامن والتعاون مع المؤسسات والمناطق الأخرى .

<sup>(1)</sup> كانسي اولو ، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع السياحة في إفريقيا (دراسة حالة رواندا خلال الفترة 2005-2017) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة أفريقيا العالمية . كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد 2019، ص 117-118.

<sup>(2)</sup> Ministry of Trade and Industry, Made in Rwanda Policy, VBUMWE-UMVRIMO-GUKUNDA IGIHVGU 2017,P;17-18.

إذ أقامت حكومة رواندا بنقل الصالحيات على شكل مراحل كان آخرها هي المرحلة الثالثة عام 2011، والتي بموجبها نقل العديد من صالحيات الوزارات القطاعية والجهات الحكومية على المستوى المركزي .

استناداً إلى ما سبق يستطيع العراق من خلال مواردة المتاحة ورسم رؤيا مستقبلية له، ويرافق ذلك إصلاح اقتصادي وسياسي النهوض بواقعة وذلك لما يمتلكه العراق من موارد اقتصادية متعددة ومتاحة لذلك ، وبناء علاقات دولية قائمة على أساس المصالح المشتركة ، وتفعيل القطاعات الاقتصادية بشكل منظم وعدم ترك احدها خلف الركب وجعلها متكاملة فيما بينها من خلال تفعيل دور وزارة التخطيط او مؤسسة خاصة في العراق مهمتها تحقيق التنمية الاقتصادية .

## **ثانياً:- اهم القطاعات المشاركة في عملية التنمية في رواندا واستفادة العراق منها**

في السنوات الأخيرة كانت تم عن نجاح الحوار بين القطاعين العام والخاص ، وتعتبر واحدة من قصص النجاح الكبيرة على المستوى المحلي في عام 2012 انضم مجلس تنمية رواندا والقطاع الخاص لتوسيع الروابط بين هذين القطاعين بدعم من برنامج (RPPD) وهو برنامج المساعدة الفنية لدعم الحوار بين القطاعين الخاص والعام ، إذ أنشأ فريق عمل متخصص في ذلك وتم الاتفاق على أكثر من (100) قرار، وتم تنفيذ معظمها ، وذلك العمل من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في المقاطعات ، والعمل على تفعيل دور المرأة في القطاع الخاص ، وكذلك العمل على استصلاح الأراضي ، والعمل لرسم بنى تحتية مشتركة بين القطاعين<sup>(1)</sup> .

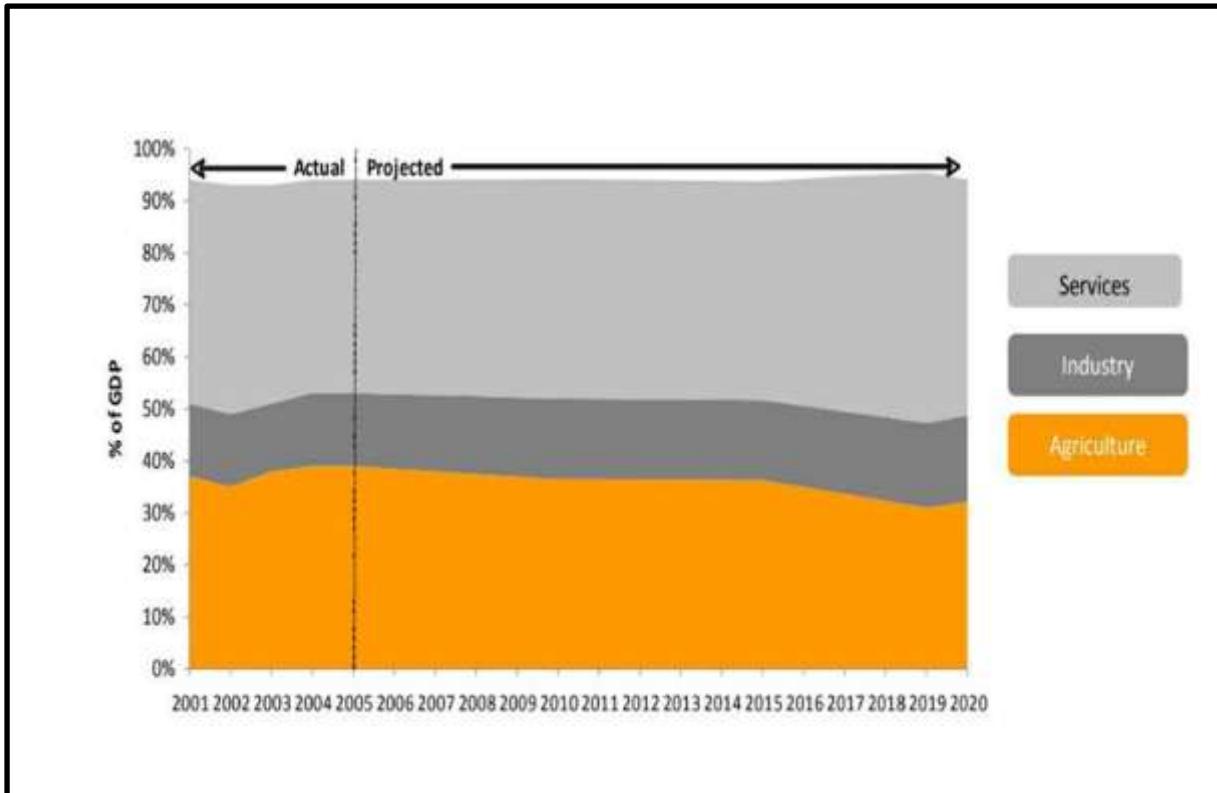
برغم من أن رواندا تهدف إلى أن يصبح اقتصادها قائما على الخدمات ، إلا أن القطاع الزراعي هو من المتوقع أن تستمر مساهمته بشكل كبير في تنمية البلاد على المدى الطويل ، ولم يبن القطاع الصناعي الحصه التي يستحقها بعد لكنه يشارك بالنتاج المحلي بنسبة لا يأس بها (2001-2020)

---

<sup>(1)</sup>Ministry of Trade and Industry, Made in Rwanda Policy, VBUMWE-UMVRIMO-GUKUNDA IGIHVGU 2017,P;17-18.

(الشكل(6)

النسبة المئوية لمساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الرواندي(2001-2020)



Source: MININTER,2007;Vision2020

## ١- أهمية قطاع الزراعة في رواندا والعراق

### أ- القطاع الزراعي في رواندا

يعتبر قطاع الزرعة القطاع الأهم في رواندا ، ويحظى بأولوية كبيرة في مشروع الحكومة الاصلاحي والتنموي, شهد القطاع الزراعي تحول جذري من قطاع فوضوي الى قطاع يخضع للتخطيط وجعله من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار, وخلال عام 2020 كانت مساهمة هذا القطاع 33% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

ويمكن من خلال الجدول (12) ملاحظة اهم المؤشرات الاقتصادية لرواندا إذ يتضح ارتفاع عدد السكان من (7.7) مليون نسمة الى (12.7) مليون نسمة .

<sup>(1)</sup> REPUBLIC OF RWANDA Ministry of Agriculture and Animal Resources, cit,op;p5.

**الجدول (12)**

اهداف وطنية وزراعية مختارة في رؤيه 2020 لرواندا

المؤشرات	2020	2010	2000
عدد السكان (مليون)	12.7	10.1	7.7
متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ثابت بالدولار الأمريكي في عام 2000)	900	400	220
الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	33	47	45
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي %	6	8	9
الزراعة كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان	50	75	90
مشاركة محفظة البنوك الى القطاع الزراعي	20	15	1

المصدر :- من عمل الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا 2003

من أبرز الأهداف التي يسعى القطاع الزراعي إلى تحقيقها في رواندا :- <sup>(1)</sup>

- 1- زيادة المواد الغذائية وضمان الأمن الغذائي داخل البلد .
- 2- يلعب القطاع الزراعي في رواندا الدور الفاعل في خلق فرص عمل باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الرواندي .
- 3- له دور كبير في جلب عائدات نقدية أجنبية من خلال الصادرات .
- 4- صاحب الاولوية في محاربة الفقر والقضاء على المجموعة التي عانت منها افريقيا لسنوات طويلة ، وتظهر أهمية القطاع الزراعي من خلال توليد 90% من فرص العمل وخاصة النساء وحوالي 70% من الصادرات وتشكل 90% من الأغذية داخل البلد ، ويعتبر كمحرك للقوى الاقتصادية في البلد.

<sup>(1)</sup>In statute of policy Analysis and Research -Rwanda Improving policy, impacting change, RWANDAN AGRICULTURE SECTOR SITUATIONAL ANALYSIS An IPAR sector review, IPAR Rwanda Report August, 2009, p10-11.

فضلاً عن الدور الفاعل لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، توجد هنالك خمس وزارات وجهات حكومية أخرى مهمة لها مسؤوليات تجاه القطاع الزراعي :-

1- وزارة الحكم المحلي :- مسؤولة عن 30 منطقةً . يديرها أشخاص مهمتهم تقديم الخدمات على المستوى المحلي والعمل على توسيعها ، وتحصل الزراعة على حصتها من موازنات المقاطعات لتنفيذ أولويات وزارة الزراعة والموارد المائية على النحو المحدد من إجمالي ميزانية وزارة الزراعة ، والنسبة المخصصة لكل مقاطعة .

2- وزارة الموارد الطبيعية :- تعمل هذه الوزارة بالإضافة إلى مسؤوليتها في حماية البيئة كذلك تعمل على زيادة المساحة المزروعة والمحافظة على ديمومة تدفق الموارد المائية لذلك المحاصيل الزراعية .

3- وزارة التجارة :- بالإضافة إلى عملها على تطوير الاعمال التجارية ، إذ تعمل على تطوير التجارة الزراعية .

4- مجلس التنمية الرواندي :- من أبرز اهداف هذا المجلس العمل على تنمية الاستثمارات في القطاع الزراعي .

5- بنك التنمية الرواندي :- هو الذراع الاستثماري الرئيسي للحكومة ، ويعمل البنك على تقديم القروض الزراعية ، وتبلغ الأموال التي قدمها بنك التنمية الرواندي لقطاع الزراعة 33,3 مليار فرنك عام 2014 وتشمل نسبة كبيرة من إجمالي قروض البنك<sup>(1)</sup> .

#### **بـ الاستراتيجيات المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق**

توجد هنالك مجموعة من الاستراتيجيات التي يستطيع العراق من خلالها تطوير الواقع الزراعي منها :-<sup>(2)</sup>

1- إيجاد صيغ تنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة.

---

<sup>(1)</sup>Document of The World Bank, INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATIONPROGRAM APPRAISAL DOCUMENT, Agriculture Global Practice Country DepartmentAFCE2Africa Region, Report No: 89984-RW2014,p;23-24.

<sup>(2)</sup> محمد عبد الكري姆 منهـل العقـيدي، الاستراتـيجـية المقـترـحة لـتنـميـة القطاع الزـراعـي فـي العـراـقـ، درـاسـات وـبحـوثـ الوطنـ العـربـيـ، العـددـ 21-20ـ، صـ 362ـ.

- 2- زيادة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي , مع تشجيع الاستثمار الأجنبي مع العمل على توفير الاجواء المناسبة لهذا الاستثمار مع مراعاة المجالات التي يتم الاستثمار بها.
- 2- الاهتمام بالبني التحتية الأساسية للزراعة , مع الاهتمام بالخدمات الزراعية وتطوير الواقع الريفي.
- 3- الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية الزراعية وزيادة الانفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الزراعية , وتشجيع البحث العلمي الزراعي وزيادة مستوى تصنيع المنتجات الزراعية .
- 4- إتباع السيارات العالمية من حيث مواصفات الجودة للسلع الزراعية العراقية , وادخال المحاصيل الزراعية ذات الاصناف الجيدة .
- 5- القضاء على الفساد الإداري بكل أشكاله التنظيمية منها المتعلقة بالمخالفات التي تصدر من قبل الموظف أثناء تأدية واجباته , او المخالفات المالية مثل الرشوة وغير ذلك من أشكال الفساد المتنوعة .
- 6- إيجاد الحل الأمثل لمعالجة مشكلة الإغراق من المحاصيل الزراعية القادمة من البلدان الأخرى الى السوق العراقية , كما ينبغي الاهتمام بالمحاصيل الاستراتيجية المهمة كالحنطة والتمور والرز والذرة وغيرها وإعطائها الاولوية , وكذلك يجب على الدولة القيام بالإجراءات التالية:-<sup>(1)</sup>
  - أ- اعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم في إنتاج السلع الزراعية من الضريبة .
  - ب- وضع ضوابط للرقابة على دخول السلع الزراعية المستوردة ومكافحة سياسة الإغراق والتهريب, وذلك من خلال إقرار قانون حماية المنتجات من سياسة الإغراق , وسن قانون حماية المستهلك .

## **2- أهمية قطاع الخدمات لرواندا وال العراق**

- أ- قطاع الخدمات في رواندا**

على نحو متزايد ينتقل إنتاج وتجارة الخدمات إلى الصدارة جدول أعمال الحكومة في العالم , وينظر إلى تعزيز تجارة الخدمات بوصفه وسيلة لتنمية الاقتصاد, إذ تحقق مكاسب كبيرة في خلق فرص العمل وتقليل نسبة الفقر, ويعتبر قطاع الخدمات هو الأكبر حالياً وأكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد الرواندي , ويكون من القطاعات الفرعية لتجارة الجملة والتجزئة , حيث

<sup>(1)</sup> ابتسام علي حسين, معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات, الكلية التقنية الإدارية/بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, العدد 95 المجلد 2, ص 362.

يمثلان القسم الأكبر من قطاع الخدمات يليها النقل والتخزين والاتصالات ، إذ إن تطور القطاع المالي هو المفتاح لتنمية الاقتصاد الرواندي ، بما في ذلك قطاع الخدمات بشكل عام ، ويلعب الاستثمار الأجنبي الدور الكبير في ذلك ، إذ تشارك رواندا في العديد من الفعاليات والمنظمات والنقابات الدولية جميعها تساعده على ضمان النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي لصناعة الخدمات ، على سبيل المثال تشارك رواندا في منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية وكذلك منظمة النقل الجوي الدولي والتي لعبت دور كبير في تسهيل السياحة<sup>(1)</sup>.

تمتلك طبيعة جميلة بمساحات شاسعة تشكل مسرحاً لمعالم السفاري بالأدغال الافريقية ، وتعتبر من الروافد الهامة للاقتصاد الرواندي وقد حققت السياحة معدلات مرتفعة ، حيث بلغ عدد السياح (405801) سائح في عام 2011، ويدرك أن رواندا واحدة من الدول المميزة، والتي تجلب آلاف السواح الأجانب سنوياً إلى رواندا ، ومن معالم الجذب الأخرى غابات (نيونغوي) وكذلك بحيرة (كيغو)<sup>(2)</sup>.

#### **بـ. الاستراتيجيات المقترنة لتنمية قطاع الخدمات في العراق**

تعد السياحة لها تأثير كبير في زيادة الدخل القومي ، فهي تسهم في إبراز التراث الحضاري للبلد والمحافظة على ما يمتلكه من معالم طبيعية ، إذ تهتم بلدان العالم بالسياحة بمختلف انواعها والعمل على خلق بيئة نظيفة خالية من التلوث ، فالسياحة واحدة من الركائز المهمة التي تستند عليها التنمية في الدول المتقدمة والنامية ، ويملك العراق مقومات السياحة الطبيعية ، بالإضافة إلى المواقع الأثرية والتباين الجغرافي من الجبال والأهوار والمساحات الشاسعة من الصحراء<sup>(3)</sup>. لذا سوف ننطرق إلى فكرة المضاعف السياحي على أساس إن كل اتفاق يولد دخلاً ، ضمن الدورات الاقتصادية ، وللوضيح ذلك نفترض إنه تحقق اتفاق استثماري في السياحة بمقدار (10 مليون دولار ) فيمكن تعريف ذلك بالإتفاق الأولي أو ما يسمى بالمبادر لأنه يؤدي إلى احداث زيادة في الدخل القومي نتجت بشكل مباشر عن الإنفاق الاستثماري في قطاع السياحة ، ويلاحظ في الخطوة الأولى إن الدخل ينتقل من المستثمرين إلى المشروع السياحي (مطاعم – فنادق .... الخ) التي تعمل على توفير المنتوج السياحي للسائح وهذا ما يعرف بالدورة الأولى للدخل(غير إن دوران الدخل لا يتوقف عند هذا المستوى فلابد لأصحاب المشاريع السياحية من أن ينفقوا جزءاً من الدخل المتولد لديهم على شراء متطلبات الانتاج السياحي من

---

<sup>(1)</sup>Mina Mashayekhi, SERVICES POLICY REVIEW, UNTTED NATIONS New York and Geneva 2014, P;10.

<sup>(2)</sup>شيماء عطوة ، مصدر سابق ، ص.5.

<sup>(3)</sup>وهاب فهد الياسري، تنمية السياحة البيئية في العراق ، جامعة الكوفة كلية الآداب، 2015 ، ص 13.

القطاعات المجهزة للسياحة وهذا ما يعرف (الدورة الثانية للدخل) وهكذا تستمر عملية الإنفاق ودوران الدخل من فرد الى آخر في المجتمع وتتوالى الدورات المتعاقبة للإنفاق وهذا يعرف (الإنفاق المتولد ) وكل دوره تخلق دخل إضافي جديد وهذا ما يعرف بـ (أثر المضاعف السياحي)<sup>(1)</sup>

وإقامة المشاريع الاستثمارية السياحية أصبحت ضرورة حتمية للحاجة الماسة لتطوير هذا القطاع الحيوي وتوجد عَدَه تحديات تواجه القطاع السياحي في العراق منها:-

- 1- الشروع بالقيام بوضع خطط التنمية للسياحة الأثرية والدينية والبيئية بما يمتلكه من أضراحة وأثار وتنوع بيئي.
- 2- إقامة مكاتب مهمتها تفعيل النشاط السياحي لتسهيل اجراءات الدخول للدولة ، وإتباع أساليب حديثة ومرิحة للسياح.
- 3- زيادة الاستثمار الحكومي للنشاط السياحي وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي .
- 4- العمل على بناء صناعات ساندة للنشاط السياحي .
- 5- إنعاش الاعلام السياحي والترويج السياحي بما في ذلك برامج التوعية السياحية .
- 6- تطوير المعابر الحدودية والمطارات الدولية في العراق .
- 7- تشكيل جهة رقابية لتشخيص الفساد المالي والإداري في القطاع السياحي ومعالجته .

<sup>(1)</sup> نور عبد الرزاق عبد الوهاب, دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2015),  
لية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد , 2017, ص 483

### اولاً:- الاستنتاجات

- 1- تعد التجارب التنموية في فيتنام ورواندا من أبرز التجارب التنموية حديثة النشوء ، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في فيتنام 7,02 % كما بلغ في رواندا 9,43 % محققة مستويات نمو كبيرة .
- 2- شهد العراق تراجع كبير في النمو الاقتصادي ، حيث بلغ أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 1979 لكن سرعان ما شهد تراجع كبير بلغ 0.56% خلال عام 2018. وذلك ناجم عن اعتماده على القطاع النفطي بشكل شبة كامل ، واهتمام القطاعات الحيوية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات .
- 3- إن تأسيس مجلس الاعمار عام 1950 وهي أعلى هيئة تخطيطية في البلد كان لها الدور الكبير في وضع أساس صحيحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت البداية الفعلية في التدخل الحكومي لتنمية في القطاعات العامة والقطاع الصناعي بصورة خاصة ، وتعد الخطة الخمسية 1953-1957 أول خطة اقتصادية شاملة وتشكل خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح .
- 4- تفاقم مشاكل البطالة والفقر في العراق نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي .
- 5- يعد الاستثمار عامل مهم في دعم الاقتصاد ، وتعد بيئة العراق بيئة طاردة للاستثمار ولا تتتوفر بها المقومات الأساسية ، كالبنية التحتية والاستقرار السياسي والاقتصادي .
- 6- كانت التشريعات والقوانين التي تعالج مسألة التنمية الاقتصادية أدوات غير كافية لتلبية طموحات الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي يساهم في تفاقم المشكل الهيكلي كالفقر المدقع والبطالة، حيث سجلت معدلات فقر بنسبة تصل إلى 52% في بعض المحافظات الجنوبية أمام الثروة الهائلة التي يمتلكها العراق ،
- 7- لم تكن مؤشرات الصناعة بالمستوى المطلوب ، وكما يعد العراق من الدول الأقل نمواً في العالم ، ولايزال قطاع الصناعة مختلف ولا يشكل أهمية كبير في اقتصاد البلد .
- 8- إن العراق يمتلك موارد وامكانيات زراعية كافية إلى إحداث تغيرات إيجابية في القطاع الزراعي ، ومن ثم تنويع مصادر الدخل القومي . إذ يعني القطاع الزراعي في العراق من تخلف الأنشطة البحثية فيه، والتي تشهد اهتمام كبير في أغلبية دول العالم.

- 9- ضعف قطاع الخدمات نتيجة عدم وجود وسائل نقل نموذجية بمختلف اشكالها وتختلف البنى التحتية وعدم وجود استراتيجية للاهتمام بصناعة السياحة بمختلف اشكالها الدينية والأثرية والطبيعية على الرغم من توفر مقومات سياحية مميزة .
- 10- يتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على قطاع النفط بشكل شبة كامل , مما يجعله عرضة للأزمات نتيجة لانقلاب اسعار النفط العالمية .
- 11- توجد في العراق من اهم مناطق الجنوب السياحي في العالم لكنها غير مستغلة مثل الطبيعة الخلابة والاهوار والبحيرات والمرارقد المقدسة والمناطق الاثرية التي تحمل الكثير من الإرث العالمي.

### ثانياً:- التوصيات

- 1- ضرورة أن يكون لوزارة التخطيط رؤية مكتوبة واضحة تضع مسار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية عملاً بما جرى لدى دول العينة والتي لا تمتلك موارد اقتصادية قياساً بالعراق .
- 2- التوجّه نحو الغاء تعدد الصالحيات والجهات الرقابية المتّوّعة التي لم تثبت نجاح خطّطها في القضاء على الفساد ومحاربته في العراق وذلك من خلال انانطة المسؤولية بجهة رقابية ذات ادوات تنفيذية رادعة محمية باطار تشريعي قوي .
- 3- نظراً للتحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الذي يبني على المنافسة في الأسعار والجودة , أن تكون عملية التحول تدريجية حتى يتّألف المنتج العراقي ويفهم الطبيعة الانتاجية للسلع والخدمات التي يرتبط بها مع دول العالم الأخرى , حتى تتمكنه من انتاج أكبر كمية بأقل التكاليف , والعمل على تشريع قوانين منع الإغراق وحماية المنتج الوطني , واعادة النظر بالقوانين والتشريعات التي صدرت عام 2003 والتي اضرت بالإنتاج المحلي تحت ذريعة حرية التجارة .
- 4- توجيه القطاع الخاص محلياً بأخذ دوراً في تعزيز السوق المحلية ورفده بالمنتجات والسلع المصنعة محلياً باعتماد اسلوب احلال السلع المحلية بدلاً للسلع المستوردة من خلال الموارد الخامات المنتجة محلياً
- 5- الانفتاح نحو الاقتصاديات ذات الايرادات المتّوّعة ونقل تجربتها نحو الاقتصاد العراقي بما يضمن تنمية القطاعات الاقتصادية الساندة مثل القطاع السياحي الذي يحتاج الى دراسة مستفيضة لانتخاب مناطق سياحية تتوجه نحوها القنوات الاعلامية المحلية خلال

مدة الخطة ومتابعة تطور هذا القطاع سنوياً بالأرقام والبيانات عملاً بما جاء في دول العينة المدروسة .

6- اعتماد مبدأ الشفافية في تطبيق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للبحث الحقيقي عن أسباب تلاؤ المشاريع الخدمية والانتاجية والبحث في أسباب جديدة للتعاقد على تنفيذ مثل تلك المشاريع لما لها من دور معطل للتنمية الاقتصادية .

7- توجيه القطاع الزراعي نحو تنويع الانتاج وعدم الاعتماد الكلي على المحاصيل الحقلية ( المحاصيل الاساسية ) فقط وانما التوجه نحو اسلوب الانتاج الكثيف (العمودي) واستغلال المساحات المتراوحة بورأً في انتاج سلع زراعية ذات مردود مادي وكذلك تغطية الحاجة الفعلية للسوق المحلية ، وذلك من خلال اتباع السياسات الزراعية الفاعلة والحقيقة ، وكذلك متابعة اعمال المصرف الزراعي التعاوني من خلال القروض الممنوحة للأفراد او والمزارعين ومعرفة مدى تطابق ما قدمه من بيانات وما تم فعلياً على ارض الواقع .

8- استثمار المناطق التراثية والدينية والتاريخية بإقامة القرى السياحية ، والتي يمكن الاستفادة منها في السفرات الاعياد والمناسبات الاجتماعية ، وكذلك الاستفادة من مناطق الاهوار باعتبارها محمية طبيعية وضمن التراث العالمي ، والعمل على تطوير القدرات البشرية التي تعمل في النشاط السياحي ، وتوفير البنية التحتية الملائمة لذلك ، من خلال الاطلاع على التطور الحاصل بالعالم في مجال صناعة السياحة .

**اولاً:- القرآن الكريم**

**ثانياً:- الكتب**

- 1- ابراهيم العسل , التنمية في الاسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات , ط1, لبنان, بيروت, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 1996.
- 2- ابراهيم العيسوي , التنمية في مصر الواقع المتعثر والبديل الافضل , المكتبة الاكاديمية للنشر والتوزيع , القاهرة مصر , الطبعة الاولى , 2005.
- 3- ابراهيم عبد المطلب , العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون 1914-2003, ط1,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2015.
- 4- أحمد ريس , الوجه الآخر للحرية والديمقراطية , ط1, سوريا, دمشق, الهيئة العامة السورية للكتاب , 2017.
- 5- أحمد السيد النجار – التعاون العربي البياني مع الدول النامية في بيئة متغيرة – القاهرة , مركز الدراسات الحضارية , 1994.
- 6- أحمد جابر بدران , التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة , ط1, مصر, مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية , 2014.
- 7- أحمد جابر حسنين , التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية.
- 8- أحمد كاظم الساعدي , حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام ,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2020.
- 9- أحمد محى خلف صقر , المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليل ميدانية لدول هولندا – استراليا – إندونيسيا – تنزانيا – مصر ) , مصر, دار التعليم الجامعية , 2018.
- 10- آرثر لويس, تقديم ومراجعة -سعاد درويش, نظرية التنمية الاقتصادية , الأردن عمان, المنهل للنشر , 2021.
- 11- اعتماد محمد علام , التغير الاجتماعي , ط1, مصر, القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية , 2010.
- 12- أمانى جرار, منظمات الاعمال التنموية , الأردن , عمان, دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع , ط12018.

- 13 باسم الجميلي , سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة , ط1, الجزائر, دار الكتب العلمية 2006.
- 14 تيم تيربن، جينغ أ. جانغ، ببسي محمد برغوص، واسانتا أماراتاداسا ، مصر, القاهرة, تقرير حول جنوب شرق آسيا وأوقياونوسيا,2011.
- 15 جمال حلاوي , مدخل إلى علم التنمية ,الأردن , عمان, المنهل للنشر , 2010.
- 16 حاتم عبد المنعم , أحمد عبد الطيف , التنمية المتواصلة : فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع ,الأردن, عمان, المنهل للنشر ,2015.
- 17 حارث شibli دوهان , التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية الأردن, عمان, المنهل للنشر ,2019.
- 18 حربي عريقات , مقدمة في التخطيط الاقتصادي ط2,الأردن , عمان, دار الكرمل للنشر والتوزيع ,2004.
- 19 حسام الدين عثمان , موسوعة دول العالم ط2, مصر , دار العلوم للنشر والتوزيع,2014.
- 20 حسين وحيد عبود العيساوي , الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي دراسة مقارنة ط1,الأردن, عمان, المنهل للنشر ,2005.
- 21 حمد فواز الدليمي, أحمد يوسف دودين , الأزمات المالية الدولية والعالمية ,الأردن , عمان, المنهل للنشر 2011.
- 22 حنا بطاطو , الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية , ترجمة عفيف الرزاز (مؤسسة الأبحاث العربية) بيروت ,2009.
- 23 حيدر مجید عبود الفتلاوي , دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر ط1,الأردن, عمان, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,2020.
- 24 خالد عيادة عليمات , الفساد وانعكاساته على التنمية في الاردن ط1,الأردن, عمان, دار الخليج للنشر والتوزيع ,2020.
- 25 رابح رتيب , التنمية الاقتصادية , ط1, مصر, القاهرة, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ,1999.
- 26 رافدة الحريري , اقتصadiات وتحطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة ,الأردن, عمان, المنهل للنشر ,2013.
- 27 رضا محمد السيد , أساسيات الجغرافيا السياحية , المنهل للنشر ,2016.

- 28 رواء زكي الطويل , التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان , ط1,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2010.
- 29 زينب صالح الأشوح , الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة , ط1,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2018.
- 30 سعاد ابراهيم السلموني, استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية , ط1,الأردن , عمان , المنهل للنشر , 2020.
- 31 سعد الظفيري , الإدارة الحكومية والتنمية , ط1, الكويت, منشورات ذات السلسل , 1999.
- 32 سعد عبد القادر ماهر , تراثيل على شط البحر قصة عراقية : الجزء الثاني, Saad Abdulqader mahir .2019
- 33 سلام الكواكبي , عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمرة , ط1, سوريا, دار مدوح عدوان للنشر والتوزيع , 2016.
- 34 سمر رفقي الرحبى, الإداره السياحية الحديثه ,الأردن, عمان, المنهل للنشر .2014,
- 35 سهيل صبحي سليمان , التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق من 1945-1958, المكتبة الوطنية,بغداد 2009
- 36 شادية سعودي كمال منذور , التجارة الخارجية اليابانية – دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في اليابان (1950 - 1990), مصر, القاهرة, العربي للنشر والتوزيع,2015.
- 37 شريط عابد , دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورو -متوسطية حالة المغرب العربي) أطروحة لنيل دكتوراه دولة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004.
- 38 صبحية بخوش , اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والعقبات السياسية 1989-2007,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2011.
- 39 صبري زاير, السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث , النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني من 1951-2006, الناشر المدى,طبعة الاولى,سوريا,دمشق 2009.
- 40 صفوت عوض الله , التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية , ط1, مصر, القاهرة, دار النهضة العربية , 1996.

- 41 ضرار العتيبي وآخرين, الاساس في علم الاقتصاد , الأردن, عمان , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , 2018.
- 42 طالب عزيز, خريف الدعوة , ط1, مصر, الجيزة, دار ب戴ائل للنشر والتوزيع , 2019.
- 43 طلعت السروجي , التنمية الاجتماعية, مصر, حلوان, مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي , 2002.
- 44 عادل رزق, دارة الازمات المالية العالمية , ط2, مصر القاهرة, مجموعة النيل العربية , 2010.
- 45 عادل سعيد بشتاوي , تاريخ الظلم الامريكي وبداية زمن الأول الامبراطوري المدید , ط1, سوريا, دمشق , AIRp , 2007.
- 46 عامر حادي عبد الله الجبوري , العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها,الأردن, عمان, المنهل للنشر , 2018.
- 47 عائشة عتيق , جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية حالة, الأردن, عمان, المنهل للنشر 2016.
- 48 عباس عبود سالم , الجامعة العربية ودورها في العراق بعد 2003, مصر, القاهرة, دار ب戴ائل للنشر والتوزيع , 2017 .
- 49 عبد الحليم فضل الله , فح الامساواة, دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان على الفقر وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف, الأردن , عمان, المنهل للنشر 2017,
- 50 عبد الطيف مصطفى , عبد الرحمن سانية, دراسات في التنمية الاقتصادية , ط1, مصر, القاهرة, مكتبة حسن المصري , 2014..
- 51 عبد الكريم العلوji , الإعلام وال الحرب العراق نموذجا , Ktab INC,2010
- 52 عبد الله الصعيدي , بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية , مصر, القاهرة, دار النهضة العربية, القاهرة , 1992.
- 53 عبد الله رزق , اقتصاديات ناشئة في العالم : نماذج تنموية لافته, ط1, لبنان, بيروت , دار الفارابي,2009.
- 54 عبد المطلب , السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي , مصر, القاهرة, مجموعة النيل العربية 2004.

- 55 عبد الوهاب محمد جواد الموسوي ,البرالية والأزمات , ط1, لبنان , بيروت,  
مؤسسة الكتاب انك للنشر, 2016, ص214.
- 56 علي ابو باهن, تاريخ افريقيا العام , UNESCO, 1991.
- 57 علي الشرفات , التنمية الاقتصادية في العالم العربي, العراق , بغداد , دار جليس  
الزمان,2010.
- 58 علي وتوت , الدولة والمجتمع في العراق المعاصر , سوسيولوجيا المؤسسة  
السياسية في العراق , من 1921-2003, مركز دراسات المشرق العربي , ط1, لبنان,  
بيروت,2008.
- 59 عماد عبد الطيف سالم , الدولة والقطاع الخاص في العراق , الأدوار , الوظائف ,  
السياسات , 1921-1991, العراق, بغداد, بيت الحكمة بغداد, 2001.
- 60 عمرو محي الدين, التنمية والتخطيط الاقتصادي, دار النهضة العربية , بيروت ,  
2000.
- 61 عيسى الحسن , الإعلام والتنمية , الأردن , عمان, المنهل للنشر , 2010 .
- 62 فتحية منيعي , النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية ,الأردن, عمان, مركز  
الكتاب الأكاديمي, 2016.
- 63 فراس عباس فاضل البياتي , الحرب والسكان : دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في  
سكان العراق ,الأردن, عمان, المنهل للنشر والتوزيع, 2014.
- 64 فليح حسن خلف , العلاقات الاقتصادية الدولية ,الأردن, مؤسسة الوراق للنشر ,  
2001.
- 65 فؤاد بن غضبان , التخطيط والتنمية من منظور جغرافي , ط1, الأردن, عمان,  
دار اليازوري العلمية, 2020.
- 66 فؤاد عبد المنعم أحمد ,السياسات الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية  
وتطبيقاتها , ط1, المملكة العربية السعودية , جدة, منشورات البنك الإسلامي للتنمية ,  
2001.
- 67 فيان حسين أحمد , حرية الصحافة في العراق 1921-1933 دراسة تاريخية  
المنهل للنشر 2016.
- 68 فيروز راد , أمير رضائي , تطوير الثقافة (التنمية الثقافية عند علي شريعتي ),  
لبنان, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ,2018.

- 69 فيصل محمود الغرابية , أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية , الأردن, عمان, المنهل للنشر ,2010 ..
- 70 قاشي فايزه , الاقتصاد الدولي نقل السلع وحركة عوامل الانتاج , الجزائر, منشور دار الأديب الجزائري,2007 .
- 71 قصي عبد الكريم إبراهيم , أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية,ط1,مصر القاهرة, المحور الأدبي للنشر والتوزيع والترجمة,2010.
- 72 كامل كاظم بشير الكناني , ارجوحة التنمية في العراق بين إرث الماضي وتطلعات المستقبل,العراق,بغداد, دار الدكتور للعلوم,2013.
- 73 كاوه عبد الرضا محم , الإعلام والتنمية الاقتصادية , ط1,الأردن , عمان , دار الرنيم للنشر والتوزيع,2018.
- 74 ليندة طروדי , مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الامن الاسرائيلي, مصر, مركز الكتاب الأكاديمي ,2020.
- 75 ليو زيلج , الصراع الطبقي في افريقيا ,ط1, مصر , القاهرة, العربي للنشر والتوزيع القاهرة,2015.
- 76 ماجد فضل زبون , الاعلام الاقتصادي. قراءة في القوات العربية المتخصصة , مصر, القاهرة, دار العربي للنشر ,2015.
- 77 مجاشع محمد علي , التلفزيون والفساد :دور التلفزيون ومكافحة الفساد ,الأردن, عمان, المنهل 2016.
- 78 محسن الخضيري, العولمة " مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الالاعة " ,القاهرة, مجموعة النيل العربية , 2020.
- 79 محمد العماري , التنمية الاقتصادية والتخطيط , ط1, سوريا, دمشق, مطبعة دار الحياة ,1996.
- 80 محمد ابراهيم رمزي , ط3, مصر, نهضة دول شرق اسيا الدروس والعبر , مكتبة الاهرام المصرية ,2018.
- 81 محمد أبو سمرة , أسرار الحرب الأمريكية على العراق , ط1,الأردن , عمان, المنهل للنشر,2017.
- 82 محمد أحمد الجيزاوي , أسواق الاوراق المالية وحلول الادارات الالكترونية,ط1, المملكة العربية السعودية, الرياض, الكتاب ليند للنشر, 2010.

- 83 محمد أزهر سعيد السماك , أحمد حامد العبيدي جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2020.
- 84 محمد الجابري, موسوعة دول العالم حقائق وارقام ط2, مصر , مجموعة النيل العربية للنشر , 2000.
- 85 محمد المقبلي , سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية , الأردن, عمان, المنهل للنشر, 2012.
- 86 محمد بجاوي , من أجل نظام اقتصادي دولي جديد, باريس , 1981.
- 87 محمد بن ناصر العبودي , أيام في فيتنام ط1, المملكة العربية السعودية, نشر دار الرياض 1997.
- 88 محمد خميس الزوكرة, جغرافية التجارة الدولية , مصر, دار المعرفة الجامعة , 2004.
- 89 محمد شاهين , الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية , ط2, مصر, القاهرة , دار حميثرا للنشر والترجمة 2018.
- 90 محمد صادق إسماعيل , التجربة التركية ... من أتاتورك إلى أردوغان , الأردن , عمان, المنهل للنشر , 203.
- 91 محمد عبد العزيز عجمة , أيمان عطية ناصف , الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن , الطبعة الاولى, الأردن , عمان, 2020.
- 92 محمد عبد الله شاهين محمد , أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور اسلامي ,الأردن, عمان, المنهل للنشر, 2017.
- 93 محمد عبد المنعم شعيب, إدارة المستشفيات منظور تطبيقي, ط1, مصر , القاهرة, المناهل للنشر , القاهرة, 2014.
- 94 محمد عبدالله يونس , اشكال الاختزال : الاتجاه الجديد لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا ,ملحق نظرية عدم الاستقرار: تقاربات تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية , العدد 198, جويلية 2014.
- 95 محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل , ط1,الامارات, ابو ظبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2013.
- 96 محمد علي عاشور, المدرسة المجتمعية تعاون وشراكة حقيقة , الأردن, عمان, المنهل للنشر 2012.

- 97- محمد غالى راهي الحسيني , التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية :دراسة تحليلية, مصر, القاهرة, دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2018.
- 98- مختار طاهر حسين , تعبير وتحrir الراسدين المرحلة الثانوية , السلسلة الشاملة في التعبير الكتابي , الكويت, العبيكان للنشر, 2010.
- 99- مدحت محمد أبو النصر , التنمية المستدامة – مفهومها- أبعادها – مؤشراتها , ط1, مصر , القاهرة, نشر المجموعة العربية للتدريب والنشر, 2010.
- 100- مدحت محمد العقاد, مقدمة في التنمية والتخطيط, لبنان, بيروت , دار النهضة العربية، 1980.ص ،83.
- 101- مصطفى يوسف كافي , التنمية المستدامة, الأردن, عمان, المنهل للنشر والتوزيع 2017.
- 102- معاذ أحمد حسن , الشباب في المجتمع العربي المأزوم العراق أنموذجا , الأردن, عمان, المنهل للنشر, 2014.
- 103- نادر نور الدين محمد , مصر ودول منابع النيل الحياة والمياه والسود والصراع , ط1, مصر, دار نهضة مصر , 2016.
- 104- هشام الشمرى , الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية , الناشر .Yazouri Group for publication and Distribution,2011
- 105- وليد عبد الحميد عليب , الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي , ط2, الأردن , عمان, المنهل للنشر, 2010.
- 106- والت ويتمان روستو , مراحل النمو الاقتصادي, ترجمة محمد الإمام , ط1, مصر, الاسكندرية, وكالة الصحافة العربية, 2020.
- 107- واين نافزيجر , التنمية الاقتصادية , ط1, مصر , القاهرة, دار حميثا للنشر والترجمة , 2018.

**ثالثاً: الرسائل والاطاريج**

- 1- ازاد احمد سعدون "دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة العراقية (1970-2004) (تحليل وقياس)", أطروحة دكتوراه , (جامعة بغداد : كلية الادرة والاقتصاد , قسم الاقتصاد 2007م) ص130.

- 2- بريش عبد القادر , التحرير المصرفى ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2007, ص 93.
- 3- بومدين يوسف ، دراسة الجودة الشاملة على الأداء الحالى للمؤسسات الاقتصادية اثر الأداء -مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات -الحاصل على شهادة الجودة العالمية ISO، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006، ص 4.
- 4- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر, 2006, ص 102.
- 5- رابح حمدي باشا ، ازمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه للدولة في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر, 2007, ص 93.
- 6- رجراج الزهير, التنمية المحلية في الجزائر , واقع وآفاق , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , تخصص نقود ومالية , جامعة الجزائر , 2012-2013, ص ص 16-17.
- 7- كانسي اولو , أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع السياحة في إفريقيا (دراسة حالة رواندا خلال الفترة 2005-2017) , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد , جامعة أفريقيا العالمية كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد 2019, ص 117-118.
- 8- لحمر خديجة , دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية ( واقع وآفاق) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير , فرع تقويد ومالية , جامعة الجزائر , 2005, ص 133.
- 9- محمود مراد, التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي, (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) , دار الكتاب الحديث , 2002, ص ص 127-128.

رابعاً:-البحوث والمجلات

- 1- ابتسام علي حسين, معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ... الحلول والمعالجات, الكلية التقنية الإدارية/بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية الاقتصادية والإدارية العدد 95 المجلد 2, ص 362.
- 2- أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) , مجلة العراق للعلوم الاقتصادية , السنة10, العدد33,2014,ص137.
- 3- حيدر صالح محمد , الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق, معهد الادارة التقني , 2006, ص 9.
- 4- ذكاء مخلص الخالدي, أرشيف نشر فلسطين اليوم : شباط / فبراير 2017 Archive 2-2017 PALESTINE Today Newspaper: للدراسات والاستثمار 2018,ص 22.
- 5- رياض جواد كاظم, واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها , رؤية مستقبلية , جامعة بغداد 2017, ص 4.
- 6- شيماء عطوة , كيغالي عاصمة رواندا بلاد الآلف تل من الإبادة إلى لقب أجمل مدن إفريقيا , مجلة افريقيا قارتنا , العدد التاسع عشر يناير 2016, ص 1-2.
- 7- محمد أزهر سعيد السماك, دراسة إقليم , مجلة الجمعية الجغرافية العراقية , ص 26-27.
- 8- محمد جاسم الريشاوي , التقييم الاقتصادي لواقع مشاريع الصناعة التحويلية في العراق للمدة من (2004-2017) , جامعة الأنبار 2020, ص 155.
- 9- محمد عبد الكريم منهـل العـقـيدـي, الاستـراتـيجـيـةـ المقـترـحةـ لـتـنـمـيـةـ القـطـاعـ الزـرـاعـيـ فيـ العـراـقـ, درـاسـاتـ وـبـحـوثـ الـوطـنـ العـرـبـيـ , العـدـدـ 20-21ـ, صـ 362ـ.
- 10- نور عبد الرزاق عبد الوهاب, دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2015), كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد 2017, ص 483.
- 11- وهاب فهد الياسري, تنمية السياحة البيئية في العراق , جامعة الكوفة كلية الآداب , ص 13.

**خامساً:-التقارير**

- 1- وزارة التخطيط , فريق الأمم المتحدة القطري في العراق , التنمية المكانية 2013-2012, بغداد,2012,ص2.
- 2- مركز الإحصاء - ابو ظبي, التطورات التنموية في امارات أبو ظبي عبر المسار الزمني 1960-2014, Statics Centre- ABU , 2010, ص73.
- 3- منظمة الأغذية الأمم المتحدة , الصندوق الدولي للتنمية الزراعية , صندوق الأمم المتحدة للطفولة, برنامج الأغذية العالمي , منظمة الصحة العالمية , الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماس الاقتصادي : حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم & Agriculture food Org, 2019, ص68.
- 4- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية 1996, العدد 238, ص29.
- 5- مركز الامم المتحدة العالمي ، انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم حسب تقرير صادر عن الامم المتحدة، بتاريخ: 2015-06-24.
- 6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة , حالة الأغذية والزراعة , food&Agriculture , 1995, ص67.
- 7- اليونسكو , تقرير اليونسكو نحو عام 2030, الناشر اليونسكو , 2018, ص190-191 .
- 8- منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة, حالة الموارد السمكية وتربيه الأحياء المائية في عام 2018. تحقيق اهداف التنمية , FOOD& AgricultureOrg, 2018, , ص57.
- 9- مجموعة من الباحثين , مركز البحث الأكاديمي , العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصادات الدول النامية , مركز البحث الأكاديمية 2016, ص 143 .
- 10- منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة , تقرير منظمة اليونسكو العالمي 200, ص201.
- 11- تقرير اليونسكو لعام 2030 , الناشر UNESCO , 2018, ص266.
- 12- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , الجزء الأول , 2006) ص84.
- 13- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010,المديرية العامة للإحصاء والابحاث , ص5.
- 14- الأمم المتحدة , تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 1015, ص ص 4-8.
- 15- تقرير وزارة الدفاع الأمريكية , تحديث الوضع في العراق , واشنطن, 28أغسطس , 2003, ص14.

سادساً:-الموقع الالكترونية

1- سامر حياتي، ما هو معدل النمو الاقتصادي، بتاريخ: 17 فبراير 2015 ،ا نظر الموقع:

<http://mawdoo3.com>

2- لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015 ، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص.1 ،ا  
نظر الموقع:

[http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15\\_Standaloneovervie](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15_Standaloneovervie)

3- كيف يمكن قياس الثروات :

<http://www.mafhoum.com/press5/atlas9.htm>

4- مركز الامم المتحدة العالمي، انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم حسب تقرير  
 الصادر عن الامم المتحدة:

<http://www.unic-eg.org/15582>

5- مفهوم التقدم والخلف ومعايير التصنيف ، بتاريخ: الاثنين 09 نوفمبر 2015 ،ا نظر الموقع:

[http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post\\_71.htm](http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post_71.htm)

6- بنك قطر الوطني QNB

[fhttps://gulfpolicies.org/attachments/old/article/1795/Satellite.pdf](https://gulfpolicies.org/attachments/old/article/1795/Satellite.pdf)

Rwanda today (2020) “Second satellite launch to boost Rwanda space -7  
programme” The main website of Rwanda today news. Available from:

<http://rwandatoday.africa/business/Second-satellite-launch-to-boost-Rwanda-space-programme/4383192-5134940-7qvqn9z/index.html>

The UN(2014) “The State of African Cities 2014” Available from: -8

<https://www.uncclearn.org/sites/default/files/inventory/unhab59.pdf>

IMF(2020) “IMF Staff Concludes Visit to Rwanda” Available from: -9

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/03/22/pr1986-rwanda-imf-staff-concludes-visit>

10- البنك الدولي

<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gni-gross-national-income>

سابعاً:- المصادر الاجنبية

1. B A ogot , Generale History of Africa – vol. V – Africa from the sixteenth to the eighteenth century ,UNESCO, 1998, P;112.
2. Ben Grozier and Jason Keene, Vietnamese Development Policy: Upgrading the Domestic Private Sector Through FDI Linkages, Written in fulfillment of the requirements for the degree of Master in Public Administration in International Development, John F. Kennedy School of Government, Harvard University 2020, p;5-6.
3. Charles F. Gritzner, Douglas A.phillips , Vietnam, infobase publishing,2002,p: 81 .
4. Dickson Malunda , Institute of Policy Analysis and, Research – Rwanda (IPAR) Report for the African Centre for Economic Transformation (ACET),2012,p;5.
5. Dickson Malunda and Serge Musana, Institute of Policy Analysis and Research –Rwanda(IPAR), Report for the African Centre for Economic Transformation (ACET), RWANDA CASE STUDY ON ECONOMIC TRANSFORMATION, Place of Publication: Kigali, Rwanda 2012, P: 122.
6. Document of The World Bank, NTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATIONPROGRAM APPRAISAL DOCUMENT, Agriculture Global Practice Country DepartmentAFCE2Africa Region, Report No: 89984-RW2014,p;23-24.
7. Economic Growth around the world ancient times to the present day: statistical Tables ,phan 1.A.G vinogradov .WP IPGEB .P.88-89 .

8. Eric Sottas, Les payes les moins avancé, introduction au PMA et au nouveau programme d'action en leur faveur, )nations unies, 1984,p: 6.
9. Eric Uwitonze Almas Heshmati, Service Sector Development and its Determinants in Rwanda, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, 2016, p;2.
- 10.Examen de la politique d 'investissement du Rwanda, Nations Unies, CNUCD, New-York et Geneve 2006,P.19 .
- 11.Fledgling Financial Markets in Vietnams Transition Economy , 1986- 2003. Vuonu Quan Hoang .p:5 .
- 12.Food and Agriculture Organization, Food and Agriculture Organization for the United Nations Representation in Rwanda, United Nations 2018, p;7.
- 13.FrancoisLafargue, economies aux puissances emergentes, Questionnationales n 51, La Documentation Francaise (septembre 2011),p .102.
- 14.Frédéric Teulon, Croissance , crises et développement , )Paris, Edition PUF, 2010(, p.16 178.
- 15.Hashim Jawd , Development planning in Iraq .Historical perspective and New Direction ; Baghdad Iraq . Ministry of planning 1975,p50 .
- 16.Helen Chapin Mets, Iraq a country , p.79.
- 17.In statute of policy Analysis and Research -Rwanda Improving policy, impacting change, RWANDAN AGRICULTURE SECTOR SITUATIONAL ANALYSIS An IPAR sector review, IPAR Rwanda Report August, 2009, p10-11.
- 18.International Labour , ILO Regional Office for Asia & the pacific Organiztion, Asian Regional MEETING , International Labour,2003;p:4.
- 19.Joint UNDP/World Bank Energy Sector Management Assistance Programme, Vietnam's Petroleum Sector :Technical Assistance for the

Revision of the Existing Legal and Regulatory Framework December ,2003, p;7.

- 20.Junichi Mori, Development of Supporting Industries for Vietnam's Industrialization: Increasing Positive Vertical Externalities through Collaborative Training, Master of Arts in Law and Diplomacy Thesis2006,p:8-9.
- 21.Laure Redifer, Emre Alper, Neil Meads, Tunc Gursoy, Monique Newiak, Alun Thomas, andSamson Kwalingana, The Development PathLess Traveled The Experience of Rwanda INTERNATIONAL MONETARY FUND, African Department 2020,p:1.
- 22.Léandre MUNDERE, Potential of ICT industry for economic growth in developing countriesA case study of the Republic of Rwanda, Master's thesis, University of Hradec KrálovéFaculty of Informatics and Management Department of Information Management,2015,p;33.
- 23.Matouk BELTTAF, economic du developpement, ed office des publications universitaires , 2010,p;34 .
- 24.Melissa Dell, Nathan Lane, State Capacity, Local Governance, and Economic Development in Vietnam, and Pablo Querubin Harvard and NBER, IIES, and NYUMay, 2015, p;18.
- 25.Mina Mashayekhi, SERVICES POLICY REVIEW, UNTTED NATIONS New York and Geneva 2014, P;10.
- 26.Minister for Finance and Economic Planning, REPUBLIC OF RWANDARWANDA VISION 2020 ,P;12.
- 27.Ministry of Trade and Industry, Made in Rwanda Policy, VBUMWE-UMVRIMO-GUKUNDA IGIHVGU 2017,P;17-18.
- 28.Nguyen Thi Tue Anh,1Luu Minh Duc,1and Trinh Duc Chieu, he Evolution of Vietnamese industry ,Africa Growth intriative, AFRICAN DEVELOPNIT BANK GROUP,2017, P:10-17.

- 
- 29.Olivier de Solage, Croissance ou développement des tiers monde, (Paris, L'harmattan, 1997): p. 2471.
- 30.Pierre-Noel DENIEUIL, Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales, (Paris, L'Harmattan 2008 p:11.
- 31.Promar Consulting ,AGRICULTURE FORESTRY AND FISHERIES OF RWANDA , Fact-finding Survey for the Support of Aid to Developing Countries (Fiscal Year 2011 Research Project) Supported by the Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries,2012,p;4.
- 32.REPUBLIC OF RWANDA Ministry of Agriculture and Animal Resources, Strategic Plan for the Transformation of Agriculture in Rwanda–Phase II(PSTAII), UBUMWE-UMURIMO-GUKUNDA IGIGHUGU2009,p;5 .
- 33.REVIEW (VNR) REPORT, 2019 RWANDA VOLUNTARY NATIONAL,UBUMWE-UMURIMO-GUKUNDA IGIGHUGU 2019,P;19.
- 34.RWANDA DEVELOPMENT BOARD, RDB,2017,P;12-13.
- 35.S. Sakata , Vietnam Economic Entities in Transition, Springer 2013,p:105.
- 36.Samset, Ingrid (2011) “Building a Repressive Peace: The Case of Post-Genocide Rwanda” Journal of Intervention and Statebuilding,p: 266-269.
- 37.Shunichi Teranishi ,Takehisa Awaji, the State of The Environment in Asia; 2002/ 2003, springer Science& Business media, 2012,p:32.
- 38.Sonja Grater (2016), The dimensions of FDI in the tourism sector in Africa, North West University South Africa, Sonja Grater The Journal of Applied Business Research –July/August 2016 Volume 32, Number 4, P 40.
- 39.Steve Bass, David Annandale, Phan Van Binh, Tran Phuong Dong, Hoang Anh Nam, Le ThiKien Oanh, Mike Parsons, Nguyen Van Phuc,

- and Vu Van Trieu, Integrating environment and development in Viet Nam , the Viet Nam/UNDP Poverty Environment Programme, 2010,p;11.
- 40.The Evolution of Vietnamese industry Nguyen The Tue Anh,1Luu Minh Duc,1and Trinh Duc Chieu, LEARNING TO COMPETE, Working paper no.19, p:1.
- 41.The world Bank , Government of Rwanda , future Drivers of Growth in Rwanda Innovation ,and competition, world Bank publications, 2020 .p;48.
- 42.Thomas Jandl , Vietnam in Global Economy . The dynamics of Integration , Decentralization , and contested politics , Lexington Books , 2013, p:1.
- 43.Thomas Streissguth , Rwanda in pictures, Twenty –First Century Books2007,p: 59.
- 44.Tran Van Hoa T. Van Hoa, C .Harvie , Vietnams Reforms and Economic growth ,springer1997,p;111.
- 45.Tyler Dickovick, Africa 2012, Rowman & Littlefield,2012,p:193.
- 46.UNDP, ‘Turning Vision 2020 into Reality: From Recovery to Sustainable Human Development. National Human Development Report’, Kigali, 2007,p:4.
- 47.UNDP, ‘Turning Vision 2020 into Reality: From Recovery to Sustainable Human Development. National Human Development Report’, Kigali, 2007.
- 48.United cities and local Governments of Africa, STATE OF LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT [LED]RWANDA, United Cities and Local Governments of Africa22, Essâadiyne Street , Hassan , Kingdom of Morocco 2016,p;8-12.
- 49.United Nations Development programme , ASSESSMENT OF DEVELOPMENT RESULTSEVALUATIONOF UNDP CONTRIBUTION RWANDA, Evaluation Office, May 2008,P;15.

- 50.Vanessa M. Colomba, A Master's Thesis entitled Post Conflict Peace Building in Rwanda, the Effect on Youth And the Development of Bright Future Generation, 50- NGO ,Submitted to the Graduate Faculty as partial fulfillment of the requirements For the Master of Arts Degree in Peace and Conflict Studies , LOWELL 2013;P4.
- 51.Vietnam Connecting Vietnam for Growth and Shared Prosperity2019Development Report , Connecting Vietnam for Growth and Shared Prosperity2019Development Report Final Report December 2019 ,p:1.
- 52.William T. Alpert , The Vietnamese Economy and its Transformation to an open Market System, M .E .Sharp, p: 23-33.
- 53.WORLD BANK GROUP, Rwanda Economic Update, Accelerating Digital Transformation in Rwanda, January 2020 | Edition No. 15,p;4.
- 54.WORLD BANK GROUP, Rwanda Economic Update, June 2018/ Edition No.12, p:4.
- 55.WORLD BANK GROUP, Transforming Vietnamese Agriculture: Gaining More from Less , HONG DUC PUBLISHING HOUSE 2016,P 69.
- 56.World Bank. 2018. Global Economic Prospects, June 2018: The Turning of the Tide? Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1257-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.P: 24.
- 57.Yamina Mathlouthi,L'«émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction,(Paris, L'Harmattan, 2008, p. 11.

## **Abstract:-**

Iraq and many countries of the third world have witnessed many obstacles that stand in the way of development, most notably wars, displacement and violence, and among the most prominent of those countries that lived similar conditions to those in Iraq, Vietnam and Rwanda, but after the end of the wave of wars and violence, they were able to rise from their bitter reality. Its most prominent characteristics were poverty and unemployment to a new development reality, that resulted after it pursued a policy of economic openness and established new relations with the outside world based on common interests. We cannot ignore that the development that took place in Vietnam and Rwanda coincided with an important and radical political reform that resulted in the emergence of a political class. A ruler with sound economic, developmental thinking, away from wars and violence, aiming to build an independent and stable country and aspiring to live in peace and prosperity, as Vietnam and Rwanda achieved the highest rates of economic growth in the world, Vietnam achieved a growth rate of 7.02%, and Rwanda also achieved a growth rate of 9.43% during a year. This is a great indication that these countries are on the right path towards development. If emerging countries find their future in developed countries, backward countries should look to the countries now. Which is living in the stage of the transitional economy, as Iraq can benefit from the industrial experience in Vietnam and how Vietnam was able to transform this sector into the leading sector in the process of economic development like the will of other Asian countries, as well as Iraq can benefit from the development experience in Rwanda by moving towards the agricultural sector And the services sector, which is witnessing a great development and has contributed greatly to attracting foreign investment. Through these experiences, Iraq can diversify its sources of revenue and reduce dependence on the oil sector on which Iraq depends almost completely. Iraq has a lot of natural resources and an abundance of manpower that lives. Unemployment at the present time and unexploited agricultural land are all qualifications through which Iraq can rise from a deteriorating situation to a better economic development reality.

*Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
AL-Qadisiyah University  
Collage of Administration and Economics  
Department of Economics*



*The emerging development experiences,  
the case of Vietnam and Rwanda, and  
their data on Iraq*

**A thesis**

**Submitted By**

*Ahmad Atiyah Khazaal*

**To the Council of the collage of Administration  
And Economy in Qadisiya University  
As Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of  
Master in Economic Sciences**

**Supervised By**

**Professor**

*Dr. Moosa Khalaf Awad*